الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كلية الآداب والعلوم الانسانية
قسم التاريخ



العساكر العثمانيـة في ولايـة دمشق

1516 - 1826 م

مشروع بحث أعدّ لنيل درجة الماجستير في تاريخ العرب الحديث والمعاصر

إعداد الطالب

دريد رزق

إشراف:

أ.د. محمود عامر

2017-2018 م
1438-1439هـ

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

قائمة الجداول

قائمة الوثائق

ملخص البحث

يصعب قراءة الدولة العثمانية بمعزل عن عساكرها التي أوصلتها الى قمة المجد، وأخضعت لهيمنتها شعوب وقبائل شملت ثلاث قارات (آسيا، أوروبا، أفريقيا) وبلغت أعدادها تسعون أورطة ضمت عدة أوضة، وكل أوضة ضمت عدة بلوكات، ولكل أورطة لباسها وعلمها وراياتها الخاصة بكل منها.

إن دولة بني عثمان التي أعلنت عن قيامها سنة 1299م انطلقت من الأناضول وبدأت تزداد قوة منذ سنة 1362م سنة تأسيس الانكشارية بموجب نظام الدفشرمه واستمرت تتسع لدرجة أن مساحتها بلغت 32975000 كم2. وتوافد إلى عتبات سلاطينها ملوك أوروبا وأمرائها معلنين الطاعة والولاء لها.

إذا كانت الدولة قد هيمنت وفرضت نفوذها بفضل عساكرها التي وزعت على 58 ولاية ، وكلفتها بضبط الأمن فيها وتحصيل الضرائب ، والضرب بشدة على يد العصاة والأشقياء ، كما وزعت أيضا عساكرها على القلاع والحصون وكلفتهم بحماية الطرق وسلامة القوافل التجارية ، وقد أولت مدينة دمشق أهمية كبرى نظراً لموقعها الاستراتيجي ولأنها رابطة العقد بين مغرب الوطن العربي ومشرقه ، ومنها تنطلق قافلة الحج إلى الديار المقدسة (مكة والمدينة).

المقدمة

تعددت الروايات حول القبيلة التي دخلت الأناضول، بعد غرق قائدها سليمان شاه سنة 1231م، تلك القبيلة التي تكونت إنسانيتها بحصولها على قطعة أرض في الشمال الغربي من الأناضول تسمى سكودا.

إن هذه المنحة التي قدمها السلطان علاء الدين السلجوقي، وسّعت مدارك قائدها أرطغرل بك، الذي أدرك أن تبنيه للجهاد، طالما أن الأناضول يعج بمنظمات دينية، ساقه إلى قيادة قبيلته، والمنظمات الدينية اللاهثة خلف الجهاد، ولا سيما أنها وجدت ضالتها بتبني للجهاد ضد البزنطيين.

إن انطلاق القبيلة مع مجاهدي الأناضول حوَّل القبيلة إلى كتلة لاهثة، تواقة للوصول إلى الشهرة والمجد، وتم لقائدها أرطغرل بك، التفاف الجميع حوله، لأنه مجاهد من جهة وتحقيق أحلامه في إقامة إمارة على حساب البيزنطيين من جهة أخرى، ودأب خلفاؤه من بعده على تحقيق أحلام آبائهم وأحلامهم بآن واحد.

دأب عثمان 1281–1326م خليفة أرطغرل بقيادة قبيلته، وانتقل من سكودا إلى قره حصار، وبارك السلطان علاء الدين السلجوقي لعثمان انتصاراته، وأعلن أنه مستعد لمساعدته، غير أن المنية وافته سنة 1299م.

مما منح الغازي عثمان الاستقلالية من ناحية، وسكه للنقود وقراءة الخطبة باسمه وتسمية إمارته بالإمارة العثمانية تيمناً به، من جهة أخرى.

أدرك عثمان أن ما لديه من قوات، لا تحقق أمانيه، فكون جيشاً من اليايا (المشاة) والمسلم (الذين أسلموا عفوياً) والمغير (الجنباز) وباشر بمهاجمة البيزنطيين بأملاكهم الحدودية، مستغلاً انشغال قياصرتها بمشكلات العرش، وانتقل بقواته من قره حصار إلى أسكي شهر (المدينة القديمة).

هذه الانتصارات التي حققتها قوات القبيلة (الإمارة العثمانية) ، دفعت قائدها الغازي أورخان 1326 – 1359م إلى متابعة مهاجمته للأراضي البيزنطية، وبينما كان يرتب أموره في مدينة بورصة، استدعاه والده الغازي عثمان الذي يصارع الموت، وبعدما أوصى ولده أورخان، فارق الحياة، فنقل جثمانه إلى بورصة حيث دفن فيها.

نظم أورخان شؤون إمارته في بورصة، واتخذ قلعتها مركزاً لإمارته، وعهد لزوجه خاتون بإدارة إمارته ،في حين أعد قواته إعداداً معتمداً على جيش منظم، باشر بمتابعة مهاجمة الأملاك البيزنطية، وحقق انتصارات باهرة، وضم إلى إمارته أملاكاً واسعة، وبينما كان يحارب البيزنطيين، وصله خبر وفاة ولي عهده سليمان، الذي سقط عن جواده أثناء تدربه على الجريد، فحزن والده أورخان عليه حزناً شديداً، دفعه إلى التخلي عن قيادة الإمارة، وعهد إلى ابنه الثاني مراد الأول سنة 1359م، وبعد سنة توفي أورخان، فدفنه ابنه مراد الأول بجوار أبيه عثمان سنة 1360م.

- **الأهمية وسبب الاختيار:**

إن دراسة مرحلة الإمارة التي أسسها الغازي عثمان رسمياً، ومن ثم تحولها إلى دولة في عهد مراد الأول 1359 – 1389م ثبتها إقرار نظام الدفشرمة سنة 1362م. وهذا يعني أن الإنكشارية هي التي حولت الإمارة لدولة، لأن الإنكشارية عّرفت بالدولة العثمانية وليس بالإمارة الغازية (أي المجاهدة نسبة إلى مصطلح الغازي)، فالسلطان مراد الأول تلقب بالسلطان، وحجمها الحدودية لا تؤهلها إلى إمبراطورية، ولا إلى سلطنة، لأن مراد الأول، قال في مراسلته مع جيرانه، وأن دولتي تحتاج إلى كذا.

من هذا المنطلق تنبع أهمية البحث المزمع دراسة عساكر بلاد الشام العثمانية، التي جمعت بموجب نظام الدفشرمة ،حيث نص أن الشبان المسيحيين التي تجمع هي للحرب والإدارة، من هذا الجانب فإن مهمة البحث، إيضاح وضعية العساكر العثمانية في ولاية دمشق، وهويتها ،وكيف تعاملت تلك العساكر مع الأهالي ، بدءاً من دخولها حلب سنة 1516 وما علاقتهم بالطرق الصوفية، تساؤلات كثيرة يثيرها التواجد العثماني في بلاد الشام، علماً بأن العساكر العثمانية وقادتها ساحوا ومرحوا في بلاد الشام، التي تخلو طوال الفترة العثمانية من أعداء خارجيين، قد يدفع السلطان سليم الأول إلى التستر بالجهاد عندما سأل مفتيه علي الجمالي أمام كبار قادته الإنكشارية، ما رأيك يا مولاي بأمة تكتب آيات الله على نقودها (يقصد المماليك) وتحملها الحائض والملاحدة، ويدخلون بها إلى بيت الخلاء، فأجابه قائلاً إن لم تقلع يجب محاربتها.

إن أهمية الأحداث التي واجهتها عساكر العثمانيين في ولاية دمشق التي تمتد إدارتها من حماه حتى إربد فبيروت، هذه المساحة الشاسعة حكمتها إنكشارية لا هم لها إلا ضبط الأمن وجمع الضرائب ، والغرامات، وممارستها للضرب لكل فرد لا يدفع الضرائب ،وارتأى البحث دراسة العساكر من فترة دخولها غازية سنة 1516، وحتى إبادتها على يد السلطان محمود الثاني 1808 – 1839م ،حينما وجه المدافع على ثكناتها سنة 1826م.

- **إشكاليات البحث:**

إن العساكر العثمانية التي تمركزت في ولاية الشام (دمشق) تحوم حولها إشكاليات عدة، فقوات الولاية فرزتها الدولة منذ مطلع القرن السادس عشر، ومن أبرزها، اللاوندية (البحارة)، الأقنجي (المغير) الدالي (المجنون)، اليايا أو البيادة، المسلم (العناصر التي أسلمت) ،الجانباز (الفدائي) وعناصر الجراخور (الأجيرة) ، العزب (غير المتزوج) ، والشطار، أما عناصر القلاع والممرات فهي عناصر سرحُد (عناصر حدود) . ، وهي عناصر مسترجلة، البشلو (الخمس أي من خمس الأسرى) الكوكللو (المتطوعة).

أما قلاع داخل المدن، فكانت مخصصة لها عناصر من القابي قول (عبيد الباب) تحرس وجودها في القلاع وحدات من قوات اليايا أو الجانباز أو الدالي، وفي القرن السابع عشر كلفت (القولوغلية) [*] بحراستها، وأعيدت قوات الخدمات إلى مهامها غير القتالية، أي الخدمية.والبحث

سيوضح هوية العساكر وتكناتها وقادتها ومهمام التي كلفت بها داخل الولاية وخارجها ، علماً بأن الوثائق أكدت أن دمشق قدمت الكثير لضرب الثائرين في الولاية نفسها أو في اليمن الجزيرة العربية أو طرابلس أو في قبرص. كقوة إضافية للقوى الموجودة في تلك المناطق ، بالإجمال أسلحتها بنادق وسهام ومدافع خفيفة إضافة إلى أسلحة قتال الشوارع (السكين ، خنجر وغيرها).

- المنهج:

إن البحث ملزم بالمنهج الاستقرائي، فهو يقرأ أحداث التشكيلات العسكرية العثمانية، لتمييز عناصر المدن عن عناصر القلاع، وبهذا المنهج تقرأ الأحداث، وبتحليله، تفصل الأحداث ويزول تشابكها، ثم تصاغ صياغة علمية من خلال الاعتماد على المنهج المقارن الذي يوضح تشابك الأحداث، ومهام العناصر العثمانية التي بتواجدها خلطت الأوراق لصالحها وتركت الأهالي يلهثون خلف لقمة عيشهم.

إن الدراسات التي تناولت عساكر دمشق نادرة جداً، ودراسات تناولت الإنكشارية بالدراسة والتمحيص، بعدها خرجت برسم صوري ناصع، ووصفتها بالقوات المجاهدة التي حافظت على ديار المسلمين، والبعض الآخر، وصفها بالقوات الغازية التي نهبت وقتلت الفلاحين والعمال، وأرهقتهما بالضرائب والآتاوات، ناهيك عن الفوضى التي ولدتها نتيجة لعدم انضباطها، وتجاهل السلطان الحاكم لتصرفاتها المشينة و عدم معاقبتها على تصرفاتها، لأنها ضمنت له ولاء الأهالي وولاءها، وملئت خزائنه بالذهب والمجوهرات باسم الضرائب.

ليس من مهام البحث التدخل في الأقوال الإيجابية أو السلبية، مهمته قراءة عساكر (دمشق الشام)، أين سكنت ومن أين حصلت على رواتبها، وإذا تسللت بعض العبارات السيئة، فقد استمدها أولاً من اعتماده على وثائق المحاكم الشرعية في دمشق، وعلى المدونات العثمانية، أمثال إبراهيم بجوي باشا في تاريخه، وتاريخ جودت باشا بأجزائه ،ورحلات أولياء جلبي، وراسم باشا في مؤلفه عثمانلي تاريخي، وسأعتمد على أستاذي المشرف في ترجمة المصادر العثمانية التي تحدثت عن العساكر العثمانية التي تواجدت بدمشق، أما المصادر العربية التي سيعتمد البحث عليها. مثل كتاب محمد جميل بهيم فلسفة التاريخ العثماني، وكتاب ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، وكتاب خليل أينالجبك، تاريخ الدولة العثمانية ترجمه إلى العربية محمد أرناؤوط، ومؤلف محمد فريد بك المحامي تاريخ الدولة العلية العثمانية حققه إحسان حقي، ومؤلف حكمت ققلجملي ، التاريخ العثمانية ترجمه إلى العربية فاضل لقمان، وشكيب أرسلان تاريخ الدولة العثمانية ترجمه للعربية حسن السماحي، ومؤلف عزيز سامح ألتر، الأتراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية، ترجمه إلى العربية محمود عامر، ومؤلف أكمل الدين إحسان أوغلي، ترجمه إلى العربية صالح السعداوي، وكتابات خليل ساحل أوغلي وغيرها من المؤلفات، وربما تكون استفادة البحث أكثر من رسالة أعدّها الدكتور صايل

مخلوف، عساكر حلب، ورسالة سهيلة خليل دور الإنكشارية السياسي والعسكري، ومؤلف رجا نوفان الحمود العسكر في بلاد الشام ومؤلف يلماز أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية ترجمه عدنان محمود.

إن هذه المصادر والمراجع قدمت للبحث حيزاً من المعلومات، والقراءات ستكون قائمة على تحليل المعلومات التي وردت في طيات هذه المصادر والمراجع، مع قراءة الوثائق وتحليلها، وسيعمد البحث إلى تقدم صور للإنكشارية بكل أصنافها مع أسلحتها، وربما هذه الصور التي سيرفقها البحث تخفف عن البحث بعض السقطات التي تخللت البحث أو سقطت سهواً.

قسم البحث إلى مقدمة، وتمهيد، وأربعة فصول، وخاتمة.

المقدمة: تناولت أهمية الدراسة، وسبب الاختيار، والمنهج الذي اتبعه البحث، وأبرز صعوبات بحث العلمية.

أما التمهيد التاريخي، فيعالج بنية القبيلة التي قدمت من الأناضول، وكيف استحوذت على قطعة أرض، قدمت لها من سلطان قونية علاء الدين السلجوقي، وانضمام سلطنته إلى الغازي عثمان الذي أعلن تبنيه للجهاد ضد البيزنطيين،الذين يعيشون حالة صراع على العرش، حيث اغتنم الغازي عثمان وابنه أورخان الصراع البيزنطي الداخلي، فهاجموا أملاك البيزنطيين، وبفضل شجاعة مقاتلي القبيلة، ومن انضم إليهم من منظمات دينية، وانتقالهم من منطقة سكودا إلى قرة حصار (الحصار الأسود)، وأسكي شهير(المدينة القديمة) وصولاً إلى مدينة بورصة، إن هذه الخطوات التي قام بها الغازيان عثمان وابنه اورخان،أسهمت في نقل القبيلة من سكودا، تدريجياً إلى بورصة التي أتخذت عاصمة لإمارة تحولت إثر وفاة الغازي اورخان حيث تخلى ابنه مراد الأول عن لقب غازي معلناً نفسه سلطاناً.

أما الفصل الأول: عساكر الإمارة 1299 – 1362م، ويتطرق إلى قوات الإمارة ومن وانضم إليهم من قوى من الأناضول الذي يعج بقوى دينية، وجدت بإمارة عثمان المنقذ الأول لضياعها مما تعانيه من اختلاف وجهات النظر في المذهبية الإسلامية التي أنشئت سابقاً، وبقدوم القبيلة العثمانية التي ضمنت لنفسها وسيلة توسع للتحول إلى دولة، حينما تولى عرش الإمارة مراد الأول الذي نقل مركز ادارته من بورصه إلى ادرنه واتخاذه بورصة عاصمة التي أعدها أورخان سابقاً، وتنازله عن العرش لابنه الثاني مراد الأول الذي حول الإمارة إلى دولة ، وفكر بإيجاد قوة عسكرية لدولته دائمة السهر واليقظة.

. **أما الفصل الثاني:** واجبات عساكر الإنكشارية ولاية الشام (دمشق). ويبحث في خضوع بلاد الشام للسيطرة العثمانية، وتمركز القوات العثمانية فيها، وبممراتها وقلاعها وما هي مهامها في ولاية دمشق؟ وطريقة تعاملها مع الأهالي؟ وما هي أعدادها؟ ولباسها؟ ومناطق تمركزها؟ والأسلحة التي تسلحت بها؟ والمهام القتالية التي كلفت بها داخل مركز الولاية وخارجها؟ ومن هي القوى التي تصدت لإنكشارية ولاية الشام؟(دمشق)

أما الفصل الثالث: دور العساكر اقتصادياً واجتماعياً، وهذا الفصل يرصد الواقع الاقتصادي والاجتماعي للولاية ، وموقف العساكر حيال واقع الأهالي اقتصادياً، وأما من الناحية الاجتماعية، هل تقبل الأهالي القوات العثمانية المكلفة بالتواجد في ولاية دمشق طواعية أم قسرياً أورهبة؟ ولماذا تزوج العساكر من النساء المحليات؟ ومتى؟ وماذا تسمى أبناءهم، وهل أفسح الإنكشاريون المجال لها للبروز كقوى عسكر مزدوجة الهوية عثمانية الواجب، محلية الهوى، والرغبة بالتعايش مع الأهالي في بعض الأحيان.

وهل عساكر العثمانية اهتمت بالجفتلك؟ وهل طبقت الدولة نظام التيمار والزعامت؟ وكم بلغ عدد التيمارات في ألوية الولاية؟ وأين تواجدت قوات السباهية صاحبة التيمارات (في تيماراتهم التي تمنح لهم في اي مقاطعة من المقاطعات ، والأمر نفسه بالنسبة لضباط السباهية)،وأيضاً ضباط السباهية صاحبة الزعامت، وهل لها دور عسكري أم اقتصرت على الاهتمام بتيماراتهم وزعاماتهم؟ ولماذا لم تختلط بالعساكر النظامية المكلفة بحماية المدن صغرت أو كبرت، ومن القوى التي حافظت على التجارة ووسائل تنقلها؟ ومن القوى التي حافظت على ممرات الولاية وألويتها؟

ويختم البحث بخلاصة يوضح أبرز النتائج التي توصلت قراءة البحث وتحليلاته المستمدة من المصادر والمراجع وكيف قرآها؟

الفصل الرابع : علاقات العساكر بالمجتمع الدمشقي 1516–1826م تطرق في الفصل مع الأهالي وإقامتهم ونشاطهم وعلاقتهم مع سكان الريف وجاليات الأوروبية ومع الأشراف والبدو وركز البحث دراسته علاقة العساكر مع يهود دمشق، وهل حظي اليهود باهتمام الولاية كما حظي يهود استانبول وغيرها من مراكز الولايات علماً بأن يهود دمشق تواجدوا فيها قبل قدوم العثمانيين بقرون، وعاشوا مع أهلها عيشة هادئة لا تعرف اضطراباً ولا تميزاً.

واختتم البحث باستنتاج وضح نوع العلاقات وكيفيتها والمبادئ التي قام عليها البحث خلال التي استغرقت جهدا من وثائق ومصادر عثمانية ترجمها لي أستاذ المشرف علي .

أما ملاحق البحث وتقصر على الفرمانات التي وجهت للقوات المتواجدة في دمشق مع صور للباسها وأصنافها وأسلحتها وبعض الوثائق وبعض صور السلاطين ، وبذلك يكون البحث قد وصل إلى مبتغاه بعد جهد كبير ، مع مصادر ومراجع البحث.

إن البحث يبدو للقارئ أنه سهل وبسيط، ولكن الواقع عكس رؤية القارئ، فعساكر الولاية تنوعت، حيث ضمت عناصر الإنكشارية التي أنشئت بموجب نظام الدفشرمة التي تعني القطف والخطف، الانتزاع، ففي المدن خصصت للإنكشارية ألوية وأقضية ونواحٍ، وفي مركز الولاية كلفت عناصر القابي قول (عبيد الباب) لحفظ الأمن فيها، وتمركزت في قلعة دمشق الأثرية، وكلفت عناصر الخدمات التي سيوضحها البحث، بحراستها، وفيما بعد و لا سيما في فترة الدراسة القولوغلية، في حين فرزت عناصر الخدمة المؤلفة من عناصر الكوكللو والأقنجي (المغيرة) التي امتلكت خيولاً وتشبهت بالسواري (الفرسان) وعناصر الدلي(المجنون) واليايا(المشاة) والسرحد(الهجانا حالياً) والعزب(غير

متزوج) البشللو (أسر الخمس)ويسمى البنجك بحراسة قلاع الولاية وألويتها وأقضيتها وممراتها، وكلفت بملاحقة اللصوص وقطاع الطرق الذين يستهدفون القوافل التجارية القادمة إلى دمشق والخارجة منها.

إن فرز هذه العناصر وتحديد هويتها ،وأماكن تواجدها ومهامها، مهمة شاقة على البحث وإيضاحها وإزالة الالتباس الحاصل نتيجة ذكرها كقوات عثمانية ،فالدارسون لها قرؤوا الإنكشارية، قراءة غير معمقة،لا كما فعل البحث، بل قرؤوها على أنها قوات حمت الولايات التي خضعت للنفوذ العثماني، واختفلوا في قراءتها على أنها أنهكت أهالي المناطق المتواجدة فيها، وواقع الأمر البحث وقف وسط الأحداث لا مهاجم للإنكشارية ولا معارض لها، فمهمته إيجابية وإيضاحية، ولا علاقة له بما قيل عن الإنكشارية وسلاطينها.

وختاماً فإن البحث الذي ظهر إلى الوجود، كلفني جهداً مضنياً، فلم أترك دوراً أو مؤسسة توثيقية إلا واطلعت على ما فيها ،ولا مكتبة إلاوسألت أهل العلم والمعرفة فيها، وتحدثت وزملائي عن مهام العساكر، وبفضل رعاية الأستاذ المشرف قرأت المصطلحات وفككت بعض الالتباسات التي واجهتني بالبحث، فنلت زيادة المعرفة، ونال البحث الصوابية، فإليه وزملائي الكرام نشكر حبه للطلاب ووقوفه دوماً إلى جانبهم ومخاطبتهم بلغة أبوية قدرناها ونقدرها للأستاذ الدكتور محمود عامر الذي فتح لي باب بيته، واستقبلني بروح أبوية، وترجم لنا وصحح البحث وصوّبه، فله جزيل الشكر وعظيم الامتنان وإلى أساتذتي الكرام أعضاء قسم التاريخ بكل أطيافهم واختصاصاتهم وتوجهاتهم عظيم التقدير وروح الحب والود التي أقدمها، رغم أنني عسكري أقوم بواجبي من جهة، وأتطلع إلى التحصيل العالي الذي لا يتم ولن يتم إلا برعاية كريمة من أساتذتي الكرام، وحلاوة هذا البحث الذي أعده أنه يفسح لي المجال للتعبير عما يكتبه القلم وينصه الفكر، وأرجو الاعتذار من الأساتذة الكرام على رؤى لم أفعلها، وإن دفنتها في ذاكرتي، راجياً المسامحة والعفو، فالمسامحة من شيم الكرام.

والله ولي التوفيق

رُزق الأناضول بقبيلة هائمة، قَدمت من وسط آسيا هرباً من المغول وبقدومها، حوّلت ضعف سلطان قونية، إلى قوة، هزمت المغول القادمين إلى مناطقه، للعبث بمقدرات أرضه وأهله، هذا من ناحية، وتبنت الجهاد ضد البيزنطيين فحولت أرضه إلى ساحة جهادية من ناحية أخرى.

استمر قائد القبيلة أرطغرل بك في الالتزام بالشرع الشريف، وحرص على ضبط أفراد قبيلته، وحذرهم من الإعتداء على جيرانهم، وأن عليهم الاهتمام بالأرض التي وهبها سلطان قونية علاء الدين السلجوقي له ولأفراد قبيلته. فبدت القبيلة التي استوطنت الطرف الغربي من الأناضول، بأنها قبيلة إسلامية بحتة، وأن تصرفاتها ملازمة للشرع، فأحبها أهالي الأناضول، وبدؤوا يتوددون لأفرادها، ويقدمون لهم حاجياتهم، لدرجة أن أفراد القبيلة، سكنوا في منازل حجرية بدلاً من خيام قماشية ، هي عرضة للتمزق و عرضة للعوامل الطبيعية.

تحولات كثيرة طرأت على حياة القبيلة، فمن جهة امتلكت أرضاً خاصة بها، ومن جهة أخرى، تساوت مع أهالي الأناضول ببناء منازل حجرية لسكناها، ودأب أرطغرل على الاحتكاك بالعلماء والمتوصفة التي تعج بها مناطق الأناضول، وتميز عن شخصيات أناضولية كثيرة، فهو قائد قوى تحت إمرته أربعمئة فارس، يتحركون بغمزة عين منه، معلنين الولاء له، ووعدهم بالجهاد، وبينما كان ينظم شؤون القبيلة وافته المنية سنة 1281م، فخلفه ابنه عثمان الذي أكمل مسيرة والده بإعلان الجهاد والمباشرة فيه، وخلال أشهر بلغت قواته قره حصار، فنقل عثمان إدارته إليها، وبينما كان يتهيأ لمهاجمة مناطق بيزنطية أخرى، وصله خبر وفاة سلطان قونية علاء الدين السلجوقي سنة 1299م، وبموته تخلص الغازي عثمان من وصاية سلطان قونية، فسك النقود وقرئت الخطبة باسمه[(1)].

أدرك عثمان بعد انضمام دولة علاء الدين السلجوقي إليه وزيادة المحاربين ضرورة تنظيمهم فقسمهم إلى:

1 – يايا (مشاة) وهم من أفراد قبيلته، ومن لحق بهم مهمتهم الدفاع عن قائدها.

2 – المسلم، العناصر التي أسلمت، وقررت طواعية الانضمام إليه.

3 – الأقنجي (المغير، المهاجم) وهم مجموعات من الشبان المتحمسين.

تحرك عثمان بقواته بعدما نظمها ودربها، وعهد لابنه أورخان قيادتها، وتمكن أورخان من احتلال أسكي شهير (المدينة القديمة)، ومنها انتقل إلى بورصة، وكادت مقاومة أهل بورصة أن تنهك قواه وقوى قواته، غير أن شجاعة مقاتليه وتفانيهم في سبيل قيادتهم وعقيدتهم تمكنوا من احتلالها، دخلها أورخان منتصراً سنة 1326م، وبعدما قدم أهلها الولاء له، وأسلم من أسلم، انصرف إلى تنظيمها واتخاذ قلعتها

---

(1) هذا التحول الجديد، الذي طرأ على القبيلة وقائدها، حّولها إلى إمارة مستقلة لا وصاية عليها، وبناءً على هذا التحول عدّ المؤرخون أن سنة 1299م، هي سنة قيام الدولة العثمانية وسموها العثمانية تيمناً بالغازي عثمان، للمزيد حكمت قفلجملي: التاريخ العثماني، تعريب فاضل لقمان، دمشق، دار الجليل 1987، ص1 وما بعد.

مقراً لإمارته، وبينما كان منشغلاً بتحسين شؤون بورصة، جاءه استدعاء من والده عثمان الذي يصارع الموت، وبعدما أوصاه بالتعامل مع المناطق المفتوحة خيراً، وضرورة احترام العلماء والأخذ برأيهم، فارق الحياة، فنقله إلى بورصة سنة 1329م ودفنه فيها.

عهد الغازي أورخان لأخيه الأكبر الصدارة العظمى وتدبير الأمور الداخلية، في حين انصرف الغازي أورخان للفتوحات ونشر الراية العثمانية في البلاد المفتوحة(1).

عدّ الأمير علاء الدين بن عثمان الذي عهد إليه أورخان الصدارة العظمى (وزارة المملكة سابقاً) أول من سك عملة البارة باسم أورخان سنة 1327م ووضع نظام خاص، يلزم القوات، بأن تكون دائمة التواجد،للمباشرة بإرساء قواعد مملكته التي لا تزال في حالة حرب، وأن انصرافها أثناء الحاجة يستغرق وقتاً لجمعها، وهذا يتيح للعدو فرصة السبق أولاً، ويعرض قواته إلى خسائر بالأرواح والعتاد، ويمنعها من التحزب لمناطقها وقبائلها، ويعرض عرى الوحدة العثمانية إلى التمزق، وبعد وفاته عهد الغازي أورخان إلى جاندري قرة خليل بالوزارة باسم خير الدين باشا الذي عمد إلى تجنيد الشبان الأسرى من المسيحيين بموجب الخمس، وعرفوا بعناصر البنجك (أي الخمس) وفصلهم عن أهلهم وذويهم، ودربهم، وبعد تنازل أورخان عن قيادة المملكة (الإمارة) بسبب وفاة ولي عهده سليمان الأول الذي سقط عن جواده أثناء تدربه على الجريد سنة 1359م، عهد إلى ابنه الثاني مراد الأول، وبعد سنة توفي أورخان، فدفنه إلى جوار والده عثمان في مدينة بورصة.

اتبع مراد نهجاً جديداً في إدارة إمارة والده، فتلقب بالسلطان، وذكر في مراسلاته (مصطلح الدولة) ، وهذا يعني أنه حوّل الإمارة إلى دولة، ولجأ إلى إيجاد جيش نظامي، لأن القوات المتواجدة لديه، غير كافية لإقامة دولة أولاً، وأنها غير قادرة على مواجهة الأعداء وتحقيق النصر ثانياً، فأشار عليه الوزير الأكبر (بعادل الصدارة العظمى فيما بعد) جاندري قرة خليل بجمع الشبان المسيحيين من المناطق المسيحية الخاضعة لسيطرة دولته، بموجب نظام سُمي نظام الدفشرمة ويعني (القطف، الخطف، الانتزاع) على أن تكون الشبان التي تجمع بموجب نظام الدفشرمة بعد تدريبها وتنظيمها مهيأة للحرب والإدارة بآن واحد.

امتلك السلطان مراد الأول 1359 – 1389م بوغاز الدردنيل، وغدت بعض مناطق أوروبا تابعة لسلطانه إضافة إلى مدن (أبسالا) (2) (رودستو) (3).

---

(1)يرى البحث أن ظاهرتين حدثتا في عهد الغازي أورخان، أن والده عهد إليه قيادة الإمارة بدلاً من ابنه الأكبر علاء الدين لورعه، وقبل علاء الدين تصرف أبيه، وضحى بملك عظيم في سبيل الصالح العام، وهي ظاهرة لن تتكرر مستقبلاً في ملك بني عثمان، والثانية إصرار أورخان وأخيه على الراية العثمانية بدلاً من الراية الإسلامية ،علماً أن ما حققه أورخان لم يكن بقواته منفردة بل إلى جانبها جهاديين إسلاميين.

(2) أبسالا، تقع في شمال مضيق الدردنيل في الجانب الأوروبي.

(3) روستو، وسماها الأتراك تكرطاغ أو تكفورطاغ وتقع على الجانب الغربي لبحر مرمرة.

جهَّز السلطان مراد الأول، قواته لاحتلال أنقرة مقر سلطنة قرمان، وبسهولة احتلها، وفتح مدينة أدرنة الواقعة في الجانب الأوروبي وذلك سنة 1361م. ونقل إليها عاصمة دولته، وظلت حتى سقوط القسطنطينية سنة 1453م، وبمتابعته لفتوحاته احتل مدينة (فيلبة) عاصمة الروميللي الشرقية، وفتح قائده أفرينوس بك مدينتي (وردار) و(كلجمنا) [1] باسم السلطان العثماني، وبذلك تكون القسطنطينية عاصمة البيزنطيين محاطة بأملاك العثمانيين من الجهة الأوروبية.

تحالف الأوروبيون ضد السلطان مراد الأول وأقاموا تحالفاً سنة 1389م، والتقى الطرفان في أوه صو (وادي المياه) وتعارك الطرفان الذي انتهى بانتصار العثمانيين بقيادة السلطان مراد الأول، وبعد انتهاء المعارك، قام السلطان مراد بتفقد القتلى والجرحى، وأثناء تفقده طعنه جندي صربي بخنجر مسموم مات على أثرها.

خلفه ابنه يلدرم بايزيد (الصاعقة)، وتربع على عرش دولة قوية مرهوبة الجانب، وخافته جيراته، فعقدوا معه معاهدات صلح مع دفع جزية، هذه المكانة الحربية التي قطف ثمارها، ساقته إلى اللهو والمجون، فطالب حاكم الصرب بالزواج من أخته أوليفيرا، وقد رفضت بشدة الزواج به، وبعد ضغط من أخيها جستيان قبلت بالزواج به شريطة أن يعفي بلادها من الجزية المفروضة عليها، وألا يهاجمها، فقبل بشروطها مع تقديم المساعدات اللازمة لها.

لم يكتف بالزواج من أوليفيرا، بل اندفع بشراهة خلف الجميلات، وغفل عن إدارة دولته إلى أن هاجمها تيمورلنك، فسارع لمواجهته، لكن الهزيمة حاقت به، ووقع في الأسر، فجاءته أوليفيرا بجمالها وأزيائها، ولزيادة القهر، عمد تيمورلنك إلى استقبالها وزاد من حفاوتها، فمات يلدرم بايزيد قهراً، فقام أبناءه الخمس والملقبين بالجلبين (الجميلين، الوسيمين) باقتسام أملاك دولته. لقد أحدثت هذه الانتكاسة مأساة، ظل أبناؤه يدفعون ثمنها حتى انهيار دولتهم على يد . أتاتورك سنة 1924م، ومما زاد الوضع سوءا، أن أبناءه عمدوا إلى اقتسام دولته، تلك الدولة التي كلفت العثمانيين وحلفائهم ضحايا كثيرة.

تألمت أوليفيرا والدة محمد جلبي، مما تعرضت لها دولة زوجها، لأنها كانت عوناً له في بعض فتوحاته، فشجعت ابنها محمد الجلبي على محاربة إخوته، فاستجاب لطلبها، فجمع أنصاره ومؤيديه من بقايا قواته المهزومة، وقادها على استعادة أملاك دولة أبيه، ووحدها بشخصه، فلقب منقذ الأمة ونوح السفينة.

لقد أحدثت هزيمة يلدرم بايزيد أمام تيمورلنك وموته قهراً تحولاً في البنية الاجتماعية لأبناءه وأحفاده حيث رفضوا الزواج بالحرائر، نتيجة فعلة زوجة أبيهم الصربية أوليفيرا، المحظيات ، واتجهوا منذ ذلك التاريخ إلى الجري خلف الفتيات الأوروبيات المستوردات، وملئت قصورهم بالمحظيات[2].

---

(1) كلجمنا ،وتقع إلى الجنوب الغربي من أدرنة، وعلى بعد 25 كم شمال بحر إيجة.

(2) يجمع معظم القراء أن الزواج بالمحظيات الأوروبيات، أرغمهم على تعيين آغا القزلار (آغا البنات) وقد أسهمت أوروبة بصورة غير مباشرة في إيصال جميلاتها المتفوقات ذكاءً إلى القصور العثمانية، وباشرنا بهدم جدرانها دولة =

توفي محمد الأول سنة 1421م تاركاً لابنه مراد الثاني دولة لا تزال الذئاب تسرح وتمرح فيها، رغم وحدتها، لكنها لا تزال محط أنظار الطامعين بها، فعمد مراد الثاني على ضرب الخارجين عليه وعلى دولته، وبشجاعته ومهارته القتالية، أعاد ولايات آيدين وصاروخان ومنتشا وغيرها من الإمارات التي منحها تيمورلنك استقلالها، وأرغم ملك الصرب إلى تقديم الولاء ودفع الجزية، وفي سنة 1433م قدم أمير الفلاح الملقب (درة قول) أي الشيطان ولاءه للسلطان مراد الثاني، وحقق السلطان مراد الثاني أمن دولته ووطد أركانها. وغدت مرهوبة الجانب خافها ملوك أوروبة وسارعوا لتقديم الولاء له، ودفع الجزية. وثانية تتكرر الأحداث، فلقد تنازل لابنه محمد الثاني عن العرش سنة 1451م إثر وفاة ابنه علاء الدين، فسئم الحياة بعده، وبتنازل أورخان عن العرش سنة 1359م وتنازل مراد الأول بعد وفاة ولده ،هتان الحادثتان دللتا على التضحية حيال الوطن، وولدّت حكمة مفادها (حب الولد مطلق) أي لا شروط له.

تواترت روايات كثيرة حول السلطان محمد الثاني، الملقب بالفاتح الذي أحدث تبدلاً في العصور حيث نقل العالم الإسلامي من مرحلة العصور الوسطى إلى المرحلة الحديثة بإسقاطه عاصمة البيزنطيين القسطنطينية سنة 1453م وتسميتها إسلام بول (المسلمون كثر).

بتولي السلطان محمد الفاتح (الثاني)عرش السلطنة، غدت مملكة الروم الشرقية مقتصرة على مدينة القسطنطينية وضواحيها، وإن إقليم المورة مجزأ بين البنادقة وإمارات عدة صغيرة تحكمها بعض أعيان الروم أو الإفرنج، واقتضى الأمر من السلطان محمد الفاتح(الثاني)، أن يهاجم القسطنطينية التي يحلم منذ صغره بفتحها وعندما تم له ذلك ، توجه إلى فتح البلقان، وتتطلع إلى فتح بحر إيجه، وتم الأمر كما أراد، وبتحقيقه لحلمه حوَّل دولته إلى إمبراطورية لها وجودها الدولي[1].

حالما دخلها الفاتح أمر بترميم ما هُدم من منازل وغيرها، ومنع جنوده من دخولها خوفاً من فسادها، وأعطى المسيحيين واليهود الأمان، وبعد فترة تحرك بجيوشه حتى بلغراد الواقعة على نهر الدانوب، غير أن مقاومة شرسة واجهها المهاجمون الأتراك، وفشلوا في احتلالها.

وفي سنة 1462م أصدر فرماناً يقضي بأحقية قتل السلطان الحاكم لإخوته، وبذلك جسد ظاهرة القتل في دولته، وبقانونه كسر عصاه، وغدا السلطان الحاكم يقتل إخوته بدم بارد. ولم يسبق أن مُنحت ظاهرة القتل شرعية زمنية ودينية.كما فعل مدعوماً بتأييد العلماء لفرمانه .

= العثمانية يوماً بعد يوم وشهراً بعد شهر إلى أن دب الفساد والرشوة فيها وبها، حيث خرجت عساكرها عن نظامها ومارست أعمالاً كثيرة لدرجة أنها أرهبت سلاطينها.

(1) إن فتح القسطنطينية، قضية لها خصوصية متميزة، ليس بإمكان البحث الغوص في تفاصيل أحداثها، ولهذا يعتذر البحث عن ذلك (الطالب).

دبر مقتل الفاتح مسموماً سنة 1481م[1]، بينما كان يعد حملة لفتح بلاد إيجة (اليونان) التي حلم بفتحها ، وبموته خلّف صراعاً على العرش، لن ينتهي إلا بانتهاء دولته وزوالها،

إن الفرمان القاضي بأحقية قتل السلطان الحاكم لجميع إخوته، ابتدأ أولاً بولديه (جام وبايزيد الثاني)، وبما أن جام أصر على اقتسام الدولة بينه وبين أخيه، وليس لديه مؤيدين، فقد لجأ بايزيد الثاني إلى محاربته مدعوماً من الصدر الأعظم والإنكشارية التي كافأها على دعمها له[2].

اضطر الأمير جام إلى الفرار إلى الصفويين، ومنهم إلى الدولة المملوكية، حيث انتهى به المطاف إلى الاحتماء ببابا روما، وبما أن الملك الفرنسي قرر استعادة القسطنطينية من الأتراك، فبدأ أولاً بولاية البابا، فلجأ البابا إلى دس السم للأمير جام بعد الاتفاق مع أخيه السلطان بايزيد الثاني،، وتحدياً للملك الفرنسي لكي لا يتخذه ذريعة،و لم يكن السلطان بايزيد الثاني محباً للحرب، وجلي أعماله اهتمامه بالأسطول البحري، وإذا كان في شبابه يحب السكر والعربدة والمجون، فقد تخلى عن الأعمال المشينة، وأصبح تقياً ورعاً،ولهذا بدأت الإنكشارية تسأم منه ومن تقاه، فهي لا تزداد قوة وغنىً بالتقوى، بل بالحروب ومهاجمة الغير، وأن الحروب فرصتها الرئيسة لها.

إن تحلي بايزيد الثاني بالأخلاق الحميدة، حول بيته إلى دائرة صراع بين أولاده قرقوط وأحمد وسليم، وكان ابنه قرقوط ميالاً للعلم وحب الخير، فلقد سعى إلى فك أسرى المسلمين بماله، وأحمد كان محباً للحرب لكن بهدوء واتزان، أما ثالث أولاده سليم كان محباً للحرب بمختلف الوسائل، ولهذا أحبته الإنكشارية، ووقفت إلى جانبه ضد أبيه أولاً وأخويه ثانياً، فأيدته وشجعته على الوصول إلى العرش.وكان وصوله غلى العرش مشروطاً بإرضاء اللانكشارية.

أفاد علي كمال مرام، وإسماعيل حقي أوزون جارشلي، أن سليماً، وبتشجيع من والدته ،مدعوماً من الإنكشارية، دس السم لوالده بايزيد الثاني[3]، واعتلى العرش سنة 1512م، فعمل أولاً على قتل أخوته قرقوط، وفر أحمد إلى الصفويين، فلاحق أولاده وقتلهم، ولم يبق أحداً من إخوته وأولادهم.

استلم السلطان العرش، بعدما وزع على كل فرد من الإنكشارية خمسين دوكا، فعين ابنه سليمان حاكماً على استانبول، وتحرك بقواته لملاحقة إخوته لدرجة أنه لاحق أحمد الذي تخفى في أنقرة، ومنها

---

(1) وسع السلطان الفاتح من دولته، فلقد فتح بلاد الصرب والمورة والأفلاق والبغدان والبوسنة والهرسك وإلبانيا وطرابزون ،وبلاد القرم وحاصر رودس وجنوب إيطاليا. للمزيد: محمد سهيل طقوش، تاريخ العثمانيين، دار النفائس، بيروت 2008، ص 114 وما بعد.

(2) تفيد المصادر العثمانية، أن الصدر الأعظم قرماني محمد باشا أخفى موت الفاتح حتى وصول بايزيد(جم)، علماً بأنه كان مؤيداً لجام أكثر، لكن الإنكشارية وتأثير والدة بايزيد هيأت له استلام السلطة.ولم يكن بايزيد محبوبا لدى والده ، بل كان الفاتح يفضل جام عليه لعقلانيته وهدوء تصرفاته.

(3) كما تدين تدان، فلقد دبر السلم لوالده محمد الفاتح بمساعدة والدته اليهودية كورنال وها هو ابنه سليم الأول يدس له السم وبتجشيع من والدته (هلغة) للمزيد: علي كمال مرام، أمهات السلاطين، أستانبول 1997م، ص 200.

ذهب إلى بورصة، وألقى القبض على خمسة من أولاد إخوته فأعدمهم بدم بارد، ولاحق أخاه قرقوط الذي احتمى بالجبال وحالما قبض عليه قتله.

عرف السلطان سليم بصرامته وقسوته وحبه للقتال والمغامرة ، ولهذا تتطلع إلى محاربة الفرس الذين تدخلوا بشؤون الأناضول ، وأنهم ملجأ لكل عاصٍ من أهله وعائلته فأراد هدم هذا الملجأ فغار عليهم سنة 1514م والتقى مع اسماعيل الصفوي في منطقة تسمى جالديران ، وبسهولة تمكن من الحاق الهزيمة به وبقواته ، وبعدها وقف على الهضبة الإيرانية قائلاً لنفسه ، وهل تتسع هذه الدنيا لأكثر من سلطان واحد ،مما ولّد لديه حب القتال فلتفت إلى المماليك وحملهم مسؤولية دينية ، حولها إلى منطلق جهادي ضدهم ، فقاد قواته ،معلناً الحرب على السلطان المملوكي قانصوه الغوري، والتقى الطرفان سنة 1516م في منطقة تسمى مرج دابق وباعتماد العثمانيين للبارود ، وخيانة قادة قانصوه له ،مما هيأ لسليم وقواته الانتصار في المعركة ومات قانصوه الغوري ،هذا الانتصار هيأ للعثمانيين دخول بلاد الشام التي قسمها العثمانيون إلى ثلاث ولايات هي (طرابلس الشام ودمشق وحلب) وطبقوا عليها أنظمتهم ولاسيما النظام المالي الضرائبي ،ونظام الإقطاع العسكري المؤلف من تيمار وزعامات وملك خاص ،فالتيمار يعطى لجنود السباهية وألا يزيد دخله عن عشرون ألف أقجة شريطة أن يجهز جندياً بكامل سلاحه عن كل ثلاثة آلاف أقجة، وإن يذهب معهم أثناء الحرب، أما الزعامت فيعطى لضباط السباهية والأ يزيد دخله عن مئة ألف أقجة شريطة أن يجهز جندياً بكامل سلاحه أثناء الحرب التي تخوضها الدولة ضد أعدائها ، أما الملك الخاص فهو ما زاد دخله عن مئة ألف أقجة وهو خاص بالسلطان وأبناءه ويشمل كل الولايات التابعة للدولة العثمانية ويمنحها لمن يشاء وغالباً للعائلات الإقطاعية أو الدينية[1] التي تسع الدولة إلى ارضائها ، لتكون حليفة للسلطان الذي منح الاقطاعات ، ومنها بدأت العائلات تزداد نفوذاً خلال مررحلة ومابعدها ، وعدت هذه العائلات التي ازداد نفوذها من تعداد الطبقة الحاكمة .

(1)خليل ساحل أوغلي، محمد الفاتح قانون نامه سي ،.... ص 111

الفصل الأول

عساكر الإمارة العثمانية

1231 - 1362

1- قبيلة قايي (الحجر) في الأناضول.

أ- تصرفات القبيلة وموقف الأهالي منها.

2- قوات الإمارة 1281 - 1299م.

3 - قوات الإمارة بعد سنة 1299م.

4- نشأة الإنكشارية 1362 - 1826م.

أ- أهميتها ومهامها.

ب- أنواعها.

5-العثمانيون في دمشق 1516 - 1826م.

أ- أهمية دمشق.

ب-اصناف عساكر الانكشارية

ج- أصناف العساكر في دمشق.

. أهميتها ومهامها.

د- ثكناتها ومواردها.

هـ- عساكر المدن.

6 - عساكر القلاع والممرات.

أ - أهمية قلعة دمشق.

- استنتاج الفصل الأول.

عساكر الإمارة العثمانية

1281 - 1362م

يقول حكمت قفلجملي: «لا حاجة ،لأن تقشعر أبداننا، فإن أجدادنا شأنهم شأن أجداد جميع الشعوب، عندما كانوا يعيشون عهد أوغوزخان في آسيا الوسطى، لم يكونوا يعرفون سوى الاقتصاد الرعوي، ولم يعرفوا الاشتغال بالأرض بشكل يسمح لنا، بأن ندعوه بالزراعة ولا بالملكية الفردية لتلك الأرض»[1].

إن القبيلة دخلت الأناضول، بعد غرق قائدها سليمان شاه، وانقسامها على نفسها، قد أسهمت الظروف مع القسم الذي آثر الاستمرار في البحث عن مستقر آمن بدلاً من أواسط آسيا الغارقة في القلاقل والاضطراب التي من جرائها ،وصل وقبيلته إلى الأناضول.

إن حسن تصرف أرطغرل بك مع السلطان علاء الدين السلجوقي ،وتأييده له في حربه مع المغول، أسهم في تقربه منه، فمنحه قطعة أرض في الشمال الغربي للأناضول تسمى سكودا[2].

صحيح أن قطعة الأرض البالغ مساحتها 2000 م^2 اتسعت لخيام القبيلة بصعوبة، وهي غير كافية، علاوة عن صغرها، فهي تقع على الحدود مع بيزنطة، وقد أدرك أرطغرل مرامي السلطان علاء الدين السلجوقي وأهدافه، ولهذا عمد إلى اتخاذ خطوات مدروسة ودقيقة، فلقد بدأ التقرب من السلطان علاء الدين السلجوقي وقادته الذين أحبوه، وقدروا له حسن موقفه.

توسعت أملاك القبيلة أولاً باقتطاع بعض الأراضي والمدن لقاء حروب أرطغرل بك وقبيلته ضد بيزنطة، علماً بأن سلطان قونية، بدأ بالاعتماد عليه لشجاعته وحسن تدبيره للأمور.

إن تصرفات أرطغرل بك، أسهم في وضع حجر أساس الدولة العثمانية المرتقبة، وفوق هذا فقد منحه علاء الدين سلطان قونية، لقب غازٍ، لشنه حملات مكثفة ضد بيزنطة، مكنته من احتلال قسم من أراضيها التي قّدرت مساحتها 4800م [3].

إن اتساع أراضي القبيلة ، لم يثن ارطغرل بك الذي منح لقب غازٍ على مرآى ومسمعي سكان الأناضول الذي يعج بالمنظمات الآخية، بل أنها زادت من عزميته، وبدأ يشن الغارة تلوالغارة على الأراضي البيزنطية التي غدت شبه خاوية من أهلها الذين فروا هرباً بسبب هجمات أرطغرل من قواته ومن معه من مجاهدي الأناضول الذين وجدوا به قائد للجهاد.

---

(1) حكمت قفلجملي، التاريخ العثماني، رؤية مادية، ترجمة: فاضل لقمان، دار الجليل 1987، ص 8.

(2) عبد المنعم الهاشمي، الخلافة العثمانية، دار ابن حزم، بيروت 2004، ص 12.

(3) الهاشمي الخلافة العثمانية،.... ص 13.

توفي أرطغرل بك سنة 1281م عن عمر يناهز التسعين سنة، ختم حياته كغاز يجاهد في سبيل الله بحسب رؤية علاء الدين وقادته والمنظمات الآخية، خلفه ابنه عثمان، وكان أرطغرل بك يعقد على ابنه عثمان أملاً كبيراً عليه، ولا سيما بعد فقدانه لأخيه بظروف غامضة ، وقد دربه وحذره من التراخي،لأن قبيلته، قد تباد إذا لم يكن أهلاً لهذه المسؤولية [1]

دأب الغازي عثمان على التواصل مع الجميع، مظهراً لهم حسن الود، وتعلقه بالإسلام ولا سيما أنه وأفراد قبيلته البالغ عددها أربعة آلاف فارس[2]، لم تتوقف يوماً عن مهاجمة الأراضي البيزنطية، وبانتصاراتها غدت موضع اهتمام سكان الأناضول الذين سئموا التجاذب بين الجهاد وعدمه. لقد حقق الغازي عثمان بتبنيه الجهاد شعبية، دفعت الجميع للالتفاف حوله ومبايعته على الولاء.

1 – تصرفات القبيلة وموقف الأهالي منها:

ظل أفراد القبيلة يتخوفون من الاختلاط بالغير، والتعامل معهم لأنهم، لم يكونوا مؤهلين لذلك، غير أن العمليات الحربية التي قامت بها القبيلة مدافعة عن دولة سلطان قونية، وتزايد مهاجمتها للأراضي البيزنطية وتحقيق انتصارات، دفعت سلطان قونية لمنحهم أراضٍ بالأصل كانت تابعة لبيزنطة، هذا التوسع وتلك الشعبية، أرغم أفراد القبيلة على قبول الطرف الآخر وضرورة التعامل معه، لأن العرف البدوي غير مسموح به في دولة ذات قانون، ولهذا فإن على القبيلة أن تنضوي تحت سلطة سلطان قونية إدارياً[3].

إن تحركات القبيلة الحربية، وسعت مداركهم، وهيأتهم لتقبل الحياة الاجتماعية التي يعيشون في رحابها، ولا سيما أن حروبهم مع بيزنطة لم تثير حفيظة زعماء قونية ولا فقراء بيزنطة بحسب رؤية قفلجملي: (إن الأراضي التي فتحها الغزاة بحد السيوف، كان السادة الأغنياء من المسلمين والمسيحيين (البيزنطيين) هم الأكثر مقاومة، أما الفقراء، نتيجة لعبوديتهم ولمللهم من حياتهم، كانوا يسارعون إلى الهرب عند كل مواجهة حربية، فلماذا يدافعون عن أسيادهم وأغنيائهم الذين يشكلون كابوساً ثقيلاً على صدورهم) [4]، على ضوء ما أورده حكمت قفلجملي، فليس لأفراد القبيلة أي عداء مع معظم سكان الأناضول، وأن حروب القبيلة وعملياتها الحربية اقتصرت على الحدود البيزنطية، وأن الشيء الجديد الذي طرأ على أفراد القبيلة المصاهرة بين الطرفين مسلمين ومسيحيين، رغم حدوث مشاجرات محدودة بينهما[5].

---

(1) مصطفى أحمد، نشأة القبيلة العثمانية، القاهرة 1967، ص 36.

(2) الهاشمي، الخلافة العثمانية،.... ص 13.

(3) جودت، تاريخ جودت،.... ج 2، ص 27.

(4) حكمت قفلجملي، التاريخ العثماني، ....، ص 9.

(5) أكمل الدين إحسان أوغلي، الدولة العثمانية، تاريخ وحضارة ج15، ترجمة: صالح السعداوي، إستانبول 1999م، ج 1، ص 589.

لم يكتف الغازي عثمان بحسن معاملته لأفراد قبيلته وجيرانها، بل كان يشرف بنفسه أثناء تناولهم الطعام، وكان يلاطف الكبير والصغير على حد سواء، ويهب الفقراء من جيرانه بعضاً من الغنائم التي كان يحصل عليها من غزواته وغاراته على الأراضي البيزنطية[1]، هذا التصرف وحسن المعاملة من قبل غازي عثمان دللت على عقلانيته وتطلعه إلى استقطاب الجميع ، ودفعهم للثقة به والالتفاف حوله .

ب - قوات الإمارة 1281 - 1299م:

بعد وفاة أرطغرل بك تولى قيادة القبيلة ابنه عثمان بك، وكما أشار البحث سابقاً بأن حسن تصرف عثمان مع أفراد قبيلته البالغ عدد خيامها 400 خيمة أفرزت 4000 فارس، كان يقودها في شن هجماته على قرى ومناطق البيزنطية الحدودية، ويعود محملاً بالهدايا ويوزع بعضها على فقراء الأناضول ويخص المنظمات الآخية بعناية فائقة.

إن العمليات الحربية غير المنظمة التي كان يشنها عثمان بك، دفعت الكثير من سكان الحدود البيزنطية إلى الهرب، فيعمد فوراً إلى نقل وإسكان قبيلته مكانها، هذا العمل أوصله إلى قرة حصار التي تبعد قرابة 70 كم عن منطقة سكودا التي كانت موطنه [2].

حقق فرسان القبيلة بشجاعتهم انتصارات باهرة، معلنة الجهاد في سبيل الله، وقد قرّن قائدهم القول بالفعل، لا سيما بتصرفاته من حيث تحويل الكنائس إلى مساجد، ولم يتلقب بالغازي حتى سنة 1294م، حيث لقبه سلطان قونية علاء الدين السلجوقي بالمجاهد[3].

عدّ المؤرخون أن فترة أرطغرل بك فترة الإمارة، وبذلك تكون الفترة التي تحركت بها قوات عثمان فترة منفصلة عن فترة الإمارة التي امتازت بحسن تصرف أفراد القبيلة وقائدها مع جيرانه من سكان الأناضول بالحسنى[4].

تخوف جيران القبيلة في سكودا منها، غير أن تصرف قادتها وأفراد القبيلة التي ازدادت حسناً مع الغير، بدأ تدريجياً تنسيهم أواسط آسيا، أما بعد أن توطنت القبيلة في سكودا، لم تكن معتادة على مخالطة الغير ولا معاشرتهم، وبعد سنوات بدأ جيرانها يرتاحون لها، ويختلطون بها، وغدا أفراد القبيلة، يستقبلون جيرانهم في منازلهم بدلاً من الخيام، هذا التطور الاجتماعي الذي طرأ على القبيلة، هيأها للتوطن من جهة، وتقبلها للطرف الآخر من جهة أخرى[5]، ومما زاد اللحمة أكثر فترة الجهاد التي

---

(1) أحمد راسم، رسميلي وخريطة لي عثمانلي تاريخي، استانبول 1278 هـ، ج 1، ص 33.

(2) راسم، رسميلي وخريطة،.... ص40

(3) أحمد راسم، عثمانلي تاريخي، ....، ص 85.

(4) الهاشمي، الخلافة العثمانية، ....، ص 13.

(5) أحمد راسم، عثمانلي تاريخي، ....، ص 112.

قادها عثمان ضد مسيحي الحدود البيزنطية، وعدت عمليات عثمان ضد البيزنطيين جهاداً، قبل أن يمنحه علاء الدين السلجوقي لقب غازٍ [1].

امتازت الفترة التي تلت فترة الإمارة (1231 – 1281م) فترة مفصليّة في مسيرة القبيلة، فأفراد القبيلة الذين قاتلوا أهل الحدود البيزنطية، انضمت إليهم قوى أخرى غير المنظمات الآخية، مما أحدث تبدلاً على الصعيدين العسكري والإداري، حيث ازدادت معنويات فرسان القبيلة، وعلى الصعيد الإداري، اضطر الغازي عثمان إلى اتخاذ إجراءات تسهم في تنظيم إمارته[2].

جـ – قوات الإمارة بعد سنة 1299م:

إن ما حظيت به قبيلة قايي من سمعة حربية جيدة، ولا سيما تصرف الغازي عثمان مع من انضم إليه من سكان الأناضول، دفع سكان وأهالي قونية للانضمام إلى القبيلة المجاهدة التي أيدتهم ضد المغول، ولا سيما أن علاء الدين السلجوقي لم يكن له خلفاً، فسارعوا للانضمام إلى قوات الغازي عثمان معلنين الطاعة والولاء له[3].

هذا التحول الذي طرأ على قوات القبيلة، دفعه إلى تنظيم ما لديه من قوات تنظيماً عسكرياً، حقق انتصارات مدهشة وحوَّل الإمارة إلى دولة لها نظامها وسلطانها.

ولهذا عمد الغازي عثمان بعد انضمام قوات علاء الدين السلجوقي وفرسان القبيلة والمتطوعين إلى تقسيمهم ثلاثة أقسام:

1 – قوات اليايا: وهي قوات مشاة تتقاضى فترة الحرب يومياً أقجتين، وفي فترة السلم تعود لمنازلها ومزاولة الأعمال الزراعية ، ومهمتها في الحرب حماية قائد القبيلة[4].

2 – قوات المسلم: وهي مكونة من العناصر المسيحية التي أسلمت سابقاً، وأبقاها المجاهدون في ديارها بعد ما طبقوا على أراضيهم ما يسمى بالخراج، وألزم الشبان الذين لم يتطوعوا مع المجاهدين الجزية، غير أن الكثير منهم أعلن أسلامه، فكون منهم فرقة عسكرية سميت قوات المسلم، وقد أبدت شجاعة ومهارة في القتال . وكانت دوماً مخلصة في قتالها ضد البزنطينين الذين يعشون حالة تمزق في ظل حكم قياصرتهم المتصارعين على العرش وتجاهلوا تنامي القبيلة التي تبنت الجهاد ضدهم ،ولم يفكرون بأنهم يتعرضون إلى خطر الزوال لدرجة استعانوا بها ضد خصومهم أو أقاربهم الذبن كانوا يطلعون على العرش ، وقد اسهم هذا التجاهل في وصول العثمانيين إلى القسطنطينية وإسقاطها وزوال دولتهم. [5]

---

(1) أحمد راسم عثمانلي، عثمانلي عساكر،...... ص 250.

(2) آصف أفندي، عصمت التواريخ، استانبول 1231 هـ، ص 70.

(3) جودت باشا، تاريخ جودت، .... ج 2، ص 378.

(4) إسماعيل حقي أوزون جارشلي، التاريخ العثماني، أنقرة 1954، ج 1، ص 159.

(5) إسماعيل حقي أوزون جارشلي، التاريخ العثماني ، .... ، ج 1، ص 159.

3 – قوات الأقنجي (المقتحم): وهي قوات مكونة من الفرسان، اختيرت من بقايا الجيش السلجوقي، وأسندت لها مهمة مهاجمة أو ضرب القوات البيزنطية، لإضعافها أولاً، لأنها تعرف المناطق ثانياً،

دأب الغازي عثمان على مهاجمة الأراضي البيزنطية، وكان سكان المدن والقرى يهاجرون من مناطقهم هرباً مما تحظى به قواته من سمعة حربية متميزة سبقتها إلى المناطق قبل دخولها إليها، وتمكن أورخان من دخول بورصة سنة 1326م، بعد حصار استمر أكثر من شهر، وحالما دخلها، استدعاه والده الذي كان يصارع الموت، فلبى طلبه ووجده على فراشه، وبعدما أوصاه بالعدل واستشارة العلماء فارق الحياة، فنقل أورخان جثمانه من مدينة يني شهر(المدينة الجديدة) التي اهتم بها الغازي عثمان ونظمها، وطبق العدل فيها، نقل جثمانه بموكب مهيب إلى بورصة حيث دفن فيها.

اتخذ الغازي أورخان بورصة عاصمة له، وبصفته أقدر أمراء السلاجقة والأحق بوراثتهم، فقد أعلن رسمياً حقيقة الخلف الشرعي للعرش السلجوقي[1].

اعتمد الغازي أورخان على قواته المدربة، وبواسطتها تمكن من اقتحام أسوار البلقان بعد فرض سلطانه على بلاد آسيا الصغرى، وأشرف بنفسه على فتح مدينة إزميد (إزميت) وبعدها فتح مدينة أذنيق بعد حصار طويل، وأقام فيها تكايا وزوايا، وعين ابنه سليمان حاكماً عليها[2].

استنجد به ملك الروم بالقسطنطينية (جان باليولوج) سنة 1355م ضد دوشان ملك الصرب[3]، وهذا ما هيأ له السيطرة على بلاد البلغار، وعهد لابنه سليمان قيادة القوات وكلفه بالزحف نحو بوغاز الدردنيل، وبعد توجه إلى غاليبولي ، فتحها بفضل شجاعة فرسانه، وفي سنة 1359م، توفي سليمان أثناء تدربه على الجريد[4]. فحزن أورخان عليه حزناً شديداً، وتنازل لابنه الأمير مراد عن قيادة دولته، غير أن مراد الأول الذي تلقب بعد وفاة والده أورخان بسنة 1360م بالسلطان مراد الأول.

إن اعتماد مصطلح سلطان لقائد قبيلة الإمارة، يعني أنه نقل إمارته إلى دولة لها جيشها وكيانها، ولهذا خاطب ملك الروم (باسم من السلطان مراد إلى....)، وفي هذه الحالة لم تعد راية الجهاد مقبولة لدى السلطان مراد الأول .وقد سعى جاهداً إلى تبني القتال ومن هنا

بدأت عملية فتح وغزو جهادي تم تجاهلها لأن الدولة مراد ، تحارب دولة ضد دولة، ولهذا فكر بإنشاء جيش دائم ،يحفظ للدولة هيبتها، وبمساعدة قاضي بورصة آنذاك جندرلي قرة خليل، تم اختراع مصطلح الدفشرمة، القاضي بجمع الشبان المسيحيين ممن تراوحت أعمارهم من 8 – 18 سنة، على

(1) الهاشمي، الخلافة العثمانية، ....، ص 27.

(2) محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، .... ص 124.

(3) المحامي، تاريخ الدولة العلية،.... ص 125.

(4) تواترت الروايات حول وفاة سليمان. للمزيد: محمد سهيل طقوش، تاريخ العثمانيين، ص 43، ومحمد فريد المحامي، ص 127.

أن يدربوا في السراي الهمايوني وتحت إشراف ورعاية السلطان الحاكم، ونص فرمان الدفشرمة على أن العناصر المسيحية التي جمعت، مهمتها الحرب والإدارة، وأن تشكل لجان لجمع هؤلاء الشبان سنوياً كان بحسب الحاجة [1].

د – نشأة الإنكشارية 1362 – 1826م:

لم نعثر على وثيقة حول تأسيس الإنكشارية، ومن الذي اخترع مصطلح الدفشرمة، ومما يذكره أحمد عاشقي، أن السلطان مراد الأول، جمع الكثير من أولاد الأسرى، وطبق عليهم ما نصه الشرع(الخمس)[2]، وقد اقترح جندرلي قرة خليل على السلطان اعتماد قانون الدفشرمة وطبق على مدار ثلاثة عصور وتحديداً حتى منتصف القرن السابع عشر الميلادي، وقد توقف العمل به، لأن الدولة اتسعت من جهة وتولاها سلاطين ضعاف من جهة أخرى، ناهيك عن زيادة ونضوج المد القومي في سائر البلدان، وأن السلاطين لم يعودوا سلاطين حرب وتوسع، يقابلها أن أوروبة بدأت تتخلص من مشكلاتها، ونفضت عن نفسها كاهل الدين، من خلال دخولها في صلح وستفاليا سنة 1648م الذي أنهى قتال ثلاثين سنة[3].

نص قانون الدفشرمة على ما يلي:

1 – المادة الأولى، لا بد أن يتراوح عمر الأولاد من ثمان إلى ثماني عشرة سنة.

2 – إذا اقتضت الحاجة، يمكن تجاوز أعمارهم إلى العشرين.

3 – يشترط حسن المحيا والبدن السليم والصحة الجيدة.

4 – يحق لآغا الإنكشارية طلب عدد أكبر بحسب الحاجة.

5 – يؤخذ صبي واحد من كل أسرة من القرى والقصبات.

6 – على كل فرد أن يلتزم بالمكان المخصص له.

7 – لا يؤخذ الولد الوحيد[4].

ينسب رشيد أكرم كوج، سبب اعتماد الدفشرمة إلى عدة عوامل أهمها:

---

(1) تواترت الروايات حول من أنشئ الإنكشارية، فبعضها تشير إلى أورخان وبعضها تؤكد أن مؤسسها مراد الأول، أما مصطلح الدفشرمة: تعني القطف، الخطف، الانتزاع، وما ينتج من تطبيقها إنشاء جيش يُسمى (يني جرى) أي الجندي الجديد، وترجمت بالإنكشارية، وقد خاض مراد الأول 37 حرباً انتصر بها جميعاً، هذا الانتصار، دفع أوروبة للتآمر عليه فيما بعد.

(2) أطلق على أسرى الخمس اسم (البنجك) وهؤلاء يربون بين العائلات التركية حصراً حيث يتعلمون عادات الأتراك وتقاليدهم، أما الشبان الذين يجمعون بموجب نظام الدوشيرمه (الدفشرمة) فيربون بالقصور العثمانية حصراً، للمزيد: أحمد جودت، تاريخ عسكري عثماني، أنبار مطبعة سي، استانبول 1297 هـ، ص 30.

(3) رشيد أكرم كوج، الإنكشارية، استانبول 1298 هـ، ص 70.

(4) مدحت سرت أوغلو، عثمانلي تاريخ لغاتي، استانبول 1954، ص 98. وينص قانونها أنها جمعت للحرب والإدارة، وتربى في السراي الهمايوني، أما لفظة همايون فمؤلفة من لفظتين هما وتعني منطقة ويون: وتعني السعيد.

1 – تجنيد الأسرى المسيحيين في صفوف الجيش العثماني بعد نضوب الوارد من المسلمين.

2 – ضمان ولاء هذه الفرق للعرش العثماني، ولا سيما أنهم لا يعرفون أباً لهم سوى السلطان العثماني ولا موطناً غير موطن الدولة العثمانية[1].

تؤكد سونيا البنا، أن السلطان مراد الأول أسند إلى قاضي بورصة آنذاك جندرلي قرة خليل رعاية أسرى البنجك، وعلى ضوء ذلك تم اعتماد مصطلح الدفشرمة، وقد قسم الأطفال المجموعون إلى فرق بحسب أعمارهم.

1 – جماعة شيرهور: وهم أطفال رضع لا تزيد أعمارهم عن ثلاث سنوات.

2 – جماعة بجة: وهم أطفال تتراوح أعمارهم من 3 إلى 8 سنوات.

3 – جماعة علامجة: وهم غلمان من سن 8 إلى 14 أو 15 سنة.

4 – جماعة غلامان (الغلمان: وهم أولاد حسب البلوغ من الخامسة عشر حتى الثامنة عشر).

5 – جماعة صقلي (أصحاب اللحى): وهم الشباب الذين بلغوا وظهر لهم شارب.

6 – جماعة بير: وهم جماعة الشيوخ أو كبار السن.

جمع هؤلاء الشبان من بلاد البلقان وفيما بعد من البوسنة والصرب والأفلاق والبغدان، ولا يجوز لأي مسلم الانتساب إليهم حتى تحت أي ظرف كان[2].

جمعت الإنكشارية من كل الأقطار المسيحية، ولهذا فهي تشمل قوميات ولهجات عدة، وعدّ سراي أدرنة أول سراي النشأة لهذا الجيش الذي تكّون من 9 أورطة، ولكل أورطة رئيسها وشيخها، وتنضوي بمجموعها تحت إمرة آغا الإنكشارية.

ليس صحيحاً، بأن شباناً جمعت فوق سن الثامنة، لأنها وعبر تاريخها لم تشعر بأنها من أصل مسيحي، ولا أنها اتخذت من أوطانها. ولهذا لا تعرف أباً ولا أماً غير السلطان، ولا وطناً غير الوطن العثماني، وأن الشبان التي جمعت بعد سن العاشرة غير موجودة أصلاً، ولا تربى مطلقاً في السراي الهمايوني[3].

---

(1) سونيا محمد سعيد البنا، فرقة الإنكشارية، نشأتها ودورها في الدولة العثمانية، ابتراك للطباعة والنشر، 2006، ص 17.

(2) تفيد سونيا البنا، أن هؤلاء الشبان يجمعون مكونين الجيش الإنكشاري وكان قيمة الغلام 50 أقجة، ....، ص 18.

(3) تؤكد معظم الدراسات، أن الأولاد الذين جُمعوا كانوا أطفالاً، ولو كانوا في سن العاشرة فما فوق، لِمَ حاربوا أوطانهم، ولا ضربوا أهلهم ،ولا هدموا كنائسهم.

إن قراءة واضحة لقانون الدفشرمة، المؤلف من خمس عشرة مادة، لم يتضح في هذه المواد، ولا في بنوده عن أعمار الشبان الذين جمعوا، لأن تربيتهم كجندي وكقائد، تؤكد عدم معرفته لأهله، والعثمانيون، تعمدوا إلغاء اسم الأب والكنية، واعتمدوا مصطلح باشا[1].

إن قراءة الشبان التي جمعت وتربت في مكان واحد، لا تعرف بعضها البتة، وقد أخذ هؤلاء الشبان إلى العاصمة، أدرنة ثم استانبول، وأطلق عليهم (سورو) (القطيع) ، وبعد دخولهم المدينة تحلق رؤوسهم، ويطهرون، ويعطى كل فرد منهم دينارين، ويسمون عبدة الدينار والدرهم، وبعد يومين، يؤخذون إلى السراي الهمايوني[2]، وفيها يربون تربية عسكرية صارمة، وحالما ينتهون مرحلة التدريب والتأهيل، يفرزون إلى قطعاتهم العسكرية (الأوجاقات) وبمرور الوقت غدت الإنكشارية[3] مؤلفة من سبعة أوجاقات هي:

1 – أوجاق القابي قول (عبيد الباب).

2 – عجمي أوغلانلر (أولاد الأعاجم).

3 – جبه جيلر (المدرع).

4 – طوبجي لار (المدفعية).

5 . خمبرة جيلر (سلاح الذخيرة).

6 – طوبة آرابة جيلر (عربات المدفعية).

7 – سقالر (السقاؤون).

يعود نشأة الإنكشارية إلى أعجمي أوغلانلري، أولاد الأعاجم وهم بالأصل نتاج الدفشرمة (الدوشيرمة).

إن إضفاء الصبغة الدينية على الإنكشارية، أطرها بأطر دينية، لم يعد بمقدور العامة، التطاول عليها، مما دفع الأهالي للابتعاد عنها، فألتزموا الهدوء والسكينة[4].

وهكذا، فإن الإنكشارية غدت مؤسسة عسكرية مصانة من عامة الناس وخاصتهم، علاوة عن التصاقها بالطريقة البكطاش، وقد مرت بمرحلتين:

أ – مرحلة التأسيس، فالعناصر التي أسهمت في إقامة الإمارة العثمانية، حولتها إلى دولة منذ الستينات من القرن الرابع عشر الميلادي، ولم يعمد السلاطين إلى تسريحها بعد تأسيس الإنكشارية، بل حولوها إلى عناصر خدمات، حيث أسند إليها أعمالاً شاقة، مثل إقامة الجسور وبناء القلاع

---

(1) يؤكد رشيد أكرم كوج (كوتش) أن الجميع اقتصرت أسماؤهم على مصطلح باشا مثال إبراهيم باشا رستم باشا سنان باشا، حتى أن الأخوين سنان ورستم لا يعلمان أنهما أخوة من أب واحد، وأم واحدة، ولا يعرفان من أين جاءا.

(2) Ismail Hakki uzun carsil, Osmanl, Tarihi Istanbol 1954. C. 1, S. 170.

(3) محمود عامر، الدولة العثمانية، تاريخ ووثائق، دار الرحاب، دمشق، 2001، ص 41.

(4) إسماعيل حقي أوزون جارشلي، التاريخ العثماني، أنقرة 1954م، ج ، ص 56.

وترميمها، وقسم منها كلف برصد تحركات العدو قبل حدوث اشتباكات قتالية مع قوات العدو، وقسم منها عرف بالسباهية (الخيالة) واعطى كل فرد منها أربع وعشرون أقجة يومياً، وقسم منها وزع على الأناضول كعناصر ضبط وربط، مضافاً إليها جمع الضرائب، وتأمين إيصالها إلى استانبول.

ب – مرحلة الدفشرمة:

إذا كان السلطان مراد الأول، قد أقرها منذ سنة 1362م، فإن عناصرها التي جمعت من مناطق البلقان، أدت بعد تأهيلها خلال المراحل الأولى لنشأتها وتنظيمها دوراً بارزاً في بناء الدولة بحسب ما نص عليه قانون الدفشرمة[1].

1 – أهميتها ومهامها:

لولا وجود الإنكشارية، وإعدادها إعداداً لائقاً ومنسجماً مع قانونها، لما تمكن العثمانيون من تحقيق هذه الانتصارات، وعلى مختلف الجبهات الآسيوية ،والأوروبية، والأفريقية، ولما قدم ملوك أوروبة لتقديم الولاء لسلاطينها، وتقبيل العتبة الهمايونية ودفعوا الجزية صارغين.

إن نظام الدفشرمة (الدوشيرمة) أسس دولة بنموذجين، انبثق من رحم هذا النظام الذي كون دولة مدنية بلباس عسكري، بدءاً من الشيخ ،والشريف، والقاضي، والعساكر.

هذه القوى الإدارية، والاختصاصات المتعددة ،هي من عسكر تربت في القصور العثمانية، وبعد تخرجها ألبسوها الثوب اللائق، والمناصب المفصلية لاستكمال بناء دولة إدارية، وألبسوا غيرهم الثوب العسكري، ووزعوها على تسعين أورطة(مصطلح عسكري قسمت بموجبه إلى ما يعرف بأورطة)، وبأزياء مختلفة وطرابيش متنوعة، وبهذا الأسلوب وذاك تكونت دولة ليس فيها فرد واحد من القبيلة التي ذاب أفرادها في أتون نظام الدفشرمة، والفترة الزمنية التي زادت ثلاثة قرون ممزوجه بزواج سلاطينها من نساء أوروبيات مختلفات لغة، وعقيدة، وشكلاً .

لم يعرف التاريخ دولة تمكنت من إذابة الغير كالدولة العثمانية ، غير هذه الدولة المسماة الدولة العثمانية، لدرجة أنهم ربوا إشرافاً بلباس مدني، وأوصلوا نسبهم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأيقن أشراف الولايات، أن آباءهم الأشراف شاركوا في إدارة الدولة، وتصوروا أن نسبهم ينحدر من سلالة الرسول،ولم يعرف التاريخ أن جيشاً امتلك ازدواجية الجيش الإنكشاري الذي أصبح قاضياً وشريفاً وإدارياً ووزيراً وسفيراً في مقبل الأيام،غير الانكشارية.

إن الدولة العثمانية عسكرية من جهة ، ومدنية من جهة أخرى، من هذا المنطلق تنبثق أهمية الإنكشارية، التي أزالت بيزنطة من قاموس التاريخ ،ومزقت المماليك بين عدة ولايات تدار من قبل جلادهم أو قاتلهم، ولم يتصور خلفاء وعثمان ،أن الطفل الذي اختطف من أهله ووطنه، سيفرض هيبته على أحفادهم.

---

(1) جودت باشا، تاريخ جودت، استانبول 1309، ج 3، ص 178.

أما مهامها، فهي حماية السلطان الذي جيء بها من أوطانها، و الدفاع عن الدولة التي يترأسها، ومن مهامها أيضاً، ممارسة الوظائف التي تسند إليها، وترتدي اللباس الذي يناسب ما أسند لكل فرد منها، وبإمكان السلطان تكليف آغا الإنكشارية بالقضاء، أوأن يكلف المهرج ،أن يكون آغا الإنكشارية.

استمر العثمانيون منذ دخولهم الأناضول يؤدون أدواراً لائقة، لدولة يتطلعون إلى بنائها، وقد استمر بنجاح حتى العقد الأخير من القرن السادس عشر الميلادي، وبعد ذلك اختلطت الأوراق، غير أن الاختلاط، وإن أضاع المنهجية، لكن الدولة ظلت قائمة بحسناتها وسيئاتها، حتى عند تبدل جلدها ظلت الدولة دولة عسكرية، لكن بلباس مدني[1].

2 – أنواعها:

أشار البحث سابقاً إلى أن الإنكشارية قسمت إلى سبع أوجاقات وهي:

1 – أوجاق القابي قول: وهي عناصر السلطان وقواته الخاصة، ينتقيها من العساكر التي انتهى تدريبها، وإعدادها، ومهمتها في الولايات ضبط الولايات، وجباية ضرائبها، ومقرها بصورة دائمة قلعة مركز الولاية، أو إنشاء ثكنة خاصة بها، ولا يجوز لأي أوجاق، الاختلاط بها وحمايتها إلا إذا هي أرادت ذلك. وتسمى أحياناً أوجاق الإنكشارية[2].

2 – أوجاق عجمي أوغلانلري (أولاد الأعاجم) ، أسس هذا الأوجاق من قبل السلطان مراد الأول، وحدد لها منطقة غاليبولي، ويؤخذون من الأسرى ودربت في السراي الهمايوني[3]، أما الأسرى المسيحيون، فيطلق عليهم أولاد البنجيك (أولاد الخمس) ويتقاضون أجراً في فترة الحرب، وفي أوقات السلم يرسلون إلى العائلات التركية، لتعليم اللغة، و العادات والتقاليد[4]، أما الإنكشارية، فعناصرها بكل أوجاقاتها ، مقرها في ثكنات خاصة بهم، ويتقاضون رواتب، ولا علاقة للأهالي أو غيرهم بهم ، لأن القانون يحذر على عناصر الإنكشارية الاختلاط[5].أما بالنسبة لعساكر الولايات يختلف وضعها كثيراً ولاسيما في القرن الثامن عشر الميلادي ،فاختلط الأمر على الدولة وعلى العساكر أيضاً.هذا الاختلاط أسهم فيمابعد توطن بعضهم ولاسيما بعد حدوث الوقعة الخيرية التي افقدت العساكر هويتها العثمانية والزمتها بتجنس بجنسيات متعددة .

---

(1) يمكن الاطلاع على مؤلف عبد العزيز الشناوي، ج 1، ص 321. وسونيا البنا في مؤلفها فرقة الإنكشارية .... ، ص 13 وما بعد.

(2) أكمل الدين إحسان أوغلي، الدولة العثمانية، ....، ج 1، ص 384.

(3) أحمد جودت باشا، تاريخ جودت، أستانبول، 1299 هـ، ج 1، ص 2001.

(4) أكمل الدين إحسان أوغلي، الدولة العثمانية، ....، ج 1، ص 38.

(5) يمكن مراجعة قانون الدوشيرمة (الدفشرمة) ويضمن 15 بنداً.

3 – أوجاق الجبة جي، مهمته تأمين الأسلحة ،إلى الإنكشارية والمحافظة عليها وإصلاحها، ومسؤولية هذا الأوجاق نقل الأسلحة إلى الإنكشارية في أثناء الحرب، ويعرف هذا الأوجاق بـ (الجبخانة) [1].أي إصلاح الأسلحة وإيصالها إلى المقاتلين.

4 – أوجاق المدفعية، وهو أحد أوجاقات القبوقولية المترجلة، شكل هذا الأوجاق بعد تشكيل أوجاق الإنكشارية (القبوقول) عبيد الباب، وهم حرس السلطان[2].

5 – أوجاق الخميرجية (رماة القنابل): يستخدم هذا الأوجاق المقذوفات، وتعمل عناصره جنباً إلى جانب مع أوجاق الجبجية وأوجاق المدفعية، وكانت عناصر هذا الأوجاق يشكلون العنصر الرئيس في الأوجاقات التي تلحق بالأعداء خسائر فادحة، نظراً لخفتها في رمي القنابل ودقة إصابتها للأهداف[3].

6 – أوجاق القابي قول الراكبة، وهي فرسان الإنكشارية، و ضمن هذا الأوجاق بلوكات السباهية والسلحدارية، إضافة إلى عناصر الميمنة والميسرة، وقد ضم ست بلوكات[4].

7 – أوجاق السقالر (السقاؤون): مهمة هذا الأوجاق، تأمين المياه للقوات المحاربة، ويمتلك هذا الأوجاق عربات نقل المياه ومستلزماتها، وبعد فتح استانبول، وزعت عناصره على أوجاقات الإنكشارية كافة.وقد خصصت قسم من هذه القوات بقوات الصوباشية التي من مهامها الحفاظ على أمن المدن، ومراقبة الأسواق، ومنع الشغب في المدينة .

ما يمكن قوله: إن نشأة الإنكشارية، بعدما تحولت الإمارة إلى دولة، أسهمت في توسيع أملاك الدولة، لأن عناصر الإنكشارية صبغت بطابع عسكري صارم، والفرقة العسكرية كان يتألف منها الجيش العثماني في نشأته، ومن الصعب استعراض التنظيمات العسكرية وقياداتها والمدارس العسكرية التي تتعلق بالجيش بكل أصنافها من عساكر بيادة،(مشاة) الذين يشكلون تنظيماً خاصاً ،لهم ثكناتهم، وشاراتهم، ودراساتهم، وامتيازاتهم، وكانوا أكثر فرق الجيش عدداً، وأقواها جنداً ،وأكثرها نفوذاً، وبفضل شجاعتهم قفزت الدولة العثماني إلى سدة الرتب العسكرية[5].

ألحقت عناصر الإنكشارية هزائم عدة بأعدائها، وعدوا أن هذه العناصر تحولت بعد تخلي السلطان عن قيادتها إلى عناصر شغب أنهكت الدولة[6].

---

(1) أكمل إحسان أوغلي، تاريخ وحضارة، ....، ص 391.

(2) أولياء جلبي، سباحت نامة، أستانبول 1314 هـ، ج 1، ص 436.

(3) أولياء جلبي، سباهت نامة،....، ص 485.

(4) أكمل الدين إحسان أوغلي، الدولة العثمانية، ....، ص 396.

(5) يعلق جودت باشا على الإنكشارية بالقول: إن تدريبها أهلها لتولي الريادة في الحروب التي خاضتها حتى القرن الثامن عشر الميلادي. حيث تحولت عناصر شغب ،للمزيد، جودت باشا، تاريخ جودت، ....، ج 2، ص 455.

(6) عبد العزيز الشناوي ، الدولة العثمانية دولة مفترى عليها ، القاهرة ، 1980،ج1ص480

هـ - العثمانيون في دمشق 1516 - 1826م:

يخطئ مَن يعدّ العثمانيين مستعمرين، فهم لن يلجؤوا من انطلاقتهم من سكودا التي منحت لهم باتجاه الأراضي البيزنطية للأعمار ولا للهدم والخراب ،فانطلاقتهم جوهرها الغزو والتوسع، ولم يخطر على بال قادتها الأوائل أكثر من تأمين أرض تزيد عما حصلوا عليه من السلطان علاء الدين السلجوقي، غير أن تشتت حكام بيزنطة وتهافتهم على العرش الذي بدأ يؤكل من أطرافه، هذا التمزق البيزنطي، والانتصارات التي حققها قادة الإمارة (الغازي عثمان والغازي أورخان) وسع مداركهم، وقفز طموحهم البدوي إلى بناء دولة ثم إلى إمبراطورية بلباس سلطنة.

بلغ خلفاء عثمان وأحفاده استانبول (القسطنطينية) بفضل صبرهم وجدية إيمانهم، وتحولوا من مجاهدين في سبيل الله إلى حماة للإسلام ودياره، واقتضى الأمر منهم أن يرفرف هلالهم على بقاع المسلمين.

تخوف القادة العثمانيون من المد الشيعي المتنامي في الأناضول، وأدرك السلطان سليم الأول 1512 - 1520م أن عبور قواته للسيطرة على أملاك جيرانه، ولا سيما المماليك يقتضي حماية مؤخرة قواتها من الغير، فضرب الصفويين سنة 1514م، وألحق بهم هزيمة نكراء، من ثم اتجه إلى محاربة المماليك الذين بدأت دولتهم بالانهيار، لأن قادتها العسكريون، تخلو عن مهامهم ،ومارسوا التجارة، وأتاحوا لموظفيهم،العبث بمقدرات نياباتهم (مصر - فلسطين - دمشق).

بدأ أهالي النيابات التملل الذي أسهم في تعميق الفساد لدرجة أن النيابات غدت خراباً[1].

انعكس واقع أهالي النيابات المملوكية سلباً، ولا سيما عندما أعلن السلطان العثماني سليم مهاجمة المماليك حاملاً على كاهله جهاداً دينياً، ضدهم متهماً إياهم بسك نقود مكتوب عليها آيات الله، وبرأي السلطان سليم هذا غير جائز، وحينما أفتى علي الجمالي، سوغ له رؤيته الإيمانية، وحضه على محاربتها، لأن هذا كفر وعبث بالآيات القرآنية[2].

لم يكتف المفتي علي الجمالي بمحاربة المماليك، بل شدد بضرورة إبادتهم وعلى ما يبدو أن السلطان سليم الذي دس السم لوالده بايزيد الثاني سنة 1512م[3]، ازداد عطشه إلى شرب الدماء فذبح العديد من أنصار الصفويين في الأناضول، ووجه مدفعيته على القوات المماليك، فأباد المئات منهم، ولاحق الناجين حتى منازلهم[4].وكان انتصاره بفضل الخونة من المماليك الذين تحالفوا ضد دولتهم ، وقد لاحقهم سليم الأول بعدما أزال الدولة المملوكية .

---

(1) محمد التونجي، بلاد الشام إبان العهد العثماني، دار المعرفة، بيروت، 2004، ص 33 . 34.

(2) عبد الرحمن فهمي، النقود العربية ماضيها وحاضرها، القاهرة 1965، ص 123.

(3) محمود عامر، الدولة العثمانية تتهم سلاطينها، دمشق 2003، ص 113.

(4) محمود السالم أحمد، أعمال السلطان سليم الأول 1512 - 1520، صنعاء 1978، ص 13.

قتل قانصوه الغوري في أرض المعركة(المسماة معركة مرج دابق سنة 1516)، وتمزق رجاله ما بين قتيل وهارب، والتف حول السلطان سليم الأول الوصوليون، والمنافقون والخونة ،أمثال جانبرد الغزالي وخاير بك وغيرهم[1].

لم يدافع السكان المحليون عن الدولة المملوكية، لاعتقادهم أن أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية قد تتحسن، لأن المماليك تخلوا عن مبادئهم ،وقتلوا الأمل فيهم. تابع السلطان سليم الأول طريقه باتجاه دمشق بعدما أعلن أن مذهب الدولة الرسمي هو المذهب الحنفي، ومسارعة رجالات حلب وأعيانها إعلان الولاء ومراسيم الطاعة[2]، وفي طريقه لم يلقَ مقاومة تذكر (حماه، حمص، دمشق) وكان يعين قاض على المدن التي مر بها، ولم تكن دمشق من المدن المقاومة للسلطان سليم الأول حيث سارع العلماء وأعيانها لاستقباله، فأحسن استقبالهم وفرق عليهم الأنعام، وليزيد من ولائهم له، زار قبر الشيخ محيي الدين العربي، وأمر بترميمه وزار قبر صلاح الدين وأمر بترميمه، وترميم الجامع الأموي، لكنه لم يصّل به، وحالما توجه إلى مصر، أمر ببناء جامع باسمه، وحينما عاد صّلى به وصفه الخطيب بحامي الحرمين الشريفين[3].

1 – أهمية دمشق:

تعددت أسماء مدينة دمشق عبر تاريخها، فهي من أقدم المدن، ولهذا شهدت أنشطة متعددة سواء سلباً أم إيجاباً، وعندما كانت تتعرض للغزو أو للكوارث،كان لدى سكانها قدرة على مواجهة الأزمات.

إن وقوع دمشق وسط سهل فسيح يطلّ عليه جبل قاسيون كحارس أمين ويخترقه نهر بردى، هذا الموقع أكسبها أهمية إستراتيجية، علاوة عن المكانة الدينية، التي ذكرها رسول الله (ص)(اللهم عز الشام) ، وفيها تراث ديني وحضاري[4].

إن انفتاح دمشق باتجاه الجنوب، والجنوب الغربي منحها مكانة إستراتيجية، فحجاج بيت الله بدءاً من تركيا مروراً بحلب وغيرها يجتمعون في دمشق، ومنها يتوجهون من خلال بوابتها المسماة (بوابة الله)، ناهيك عن شبكة المواصلات البرية ،التي ترتبط بدمشق، وهي أيضاً رابطة العقد مع مختلف مدن بلاد الشام والحجاز، وإذا كان قد قدم إليها بعض شراذم من العبرانيين والآشوريين

(1) محمود السالم أحمد، سليم الأول، .... ص 24 – 26، ومئات المصادر تشير بوضوح إلى من خان دولته.

(2) السالم أحمد ، مئات االمصادر،.... ص 35.

(3) إن ما قام به السلطان سليم الأول، كان مظاهرة دينية، ولماذا لم يصل في الجامع الأموي، ولماذا فرض غرامة وأبطل العملة، وحينما راجعه التجار دمشق وأعيانها، تراجع عما فرض،وقد أظهر أنه رجل مؤمن ومسلم ولا يفارق الجامع ويتحسن على الفقراء والمساكين .

(4) البديري الحلاق، حوادث دمشق اليومية، تحقيق أحمد عزت عبد الكريم، القاهرة 1956، ص 243.

والبابليين والفرس واليونان والغال والأرمن والكرد والشراكسة والترك[1].فإن هذا لم يغير من بنيتها ولا من طباع أهلها لديهم قدرة عجيبة على استيعاب الآخر ، أما جبلها فيرتبط مع سلسلة جبل القلمون أو الجبل الشرقي ويمتد من جنوب مدينة حمص حتى الجنوب والغرب.انتهاء بالحجاز

2- اصناف عساكر الانكشارية:

- أصناف الانكشارية

أ-القابي قول (عبيد الباب) وهم الحرس الخاص للسلطان في أثناء تخرجهم çikiş[2].

1) أوجاق العجم: أُسِّس هذا الأوجاق من رحم الحرب في منتصف القرن الرابع عشر في عهد مراد الأول، ولفظة أوجاق تعني موقد، كانون، وحينما أسسه مراد الأول أقام له ثكنة في غاليبولي، بعدما سُجل في أوجاق العجم وتم قبوله:

- أقسام أوجاق القابي قول:

يقسم أوجاق القابي قول إلى قسمين :

1) السباهية (الخيال)

2) اليايا (المشاة) [3].أيضاً (مشاة).

وقد أطلق عليهم عبيد الباب؛ لأن مهامهم حراسة الأبواب السلطانية، كما أنهم هم حرسه الخاص ومرافقوه، وإذا اضطربت الأوضاع في ولاية يرسل منهم بلوك[4]؛ لتهدئة الأوضاع فيها، ويستقرون في القلعة وتكلف القولوغلية بحراستهم في القلعة[5].

لقد عمدت الإدارة العثمانية الانكشارية منذ الوهلة الأولى كونها قوة الدولة البرية، ولهذا قسمت

---

(1) عبد العزيز العظمة، مرآة الشام، تاريخ دمشق وأهلها، دار الفكر 2002، ص 29.

بالطبع، تفصل دمشق عن جبل لبنان سهول بعلبك والبقاع ثم واد التيم، المرجع السابق نفسه، ص 29.

(2) بعد أن تجمع عناصر الدوشيرمة وتلقينهم الشهادة، يؤخذون إلى القصر السلطاني لتدريبهم وتربيتهم لمدة سنتين أو أكثر، وعندما يحدد آغا الانكشارية يوم التخرج çikiş يحضر السلطان وكامل قادته وفي أثنائها يخترع عناصره المسماة hapIkuL، للمزيد: .Reşadekem koç yeniçerILer.S.15-20

(3)ReşadeEkrem koç.yeniçeriler.S.15-20.

(4) سماها أكمل الدين إحسان أوغلي: أوجاق القابي قول المترجلة، منعاً من الالتباس مع قوات المشاة الَّتي أسسها الغازي أورخان بعد فتح بورصه وقبل فتح إزنيق، للمزيد، أكمل الدين إحسان أوغلي، الدولة العثمانية، تاريخ وحضارة، ترجمة صالح السعداوي، إستانبول سنة 1999م، ج1، ص381.

(5) البلوك BöLüK مجموعة، ربطة، دستة.

إلى البيادة (المشاة) والسواري (الفرسان) وهم منحوا علوفة وليس تيمارات؛ لأن التيمار من اختصاص السباهية وقادتها، أما اليايا والمسلمون فلم يكونوا من أصحاب العلوفة (الرواتب) وكذلك الحال بالنسبة للتيمار والزعامت، فهما لا علوفة لهما[1].

من مهام القابي قول عدا عن حراسة السلطان فقط بل تلقي العرائض،هذا إذا تمكن صاحب الشكوى من دخول السراي الهمايوني، وهؤلاء يسمون آغوات الركاب الهمايوني، وقد أفاد رشاد أن هؤلاء الآغوات يكلفون بمهام إضافية أخرى حسب مقتضيات الحاجة أو المعركة أو الإدارة، وإن السلطان كان يعتم عليهم بشكل رئيس كما أضاف أكرم كوج، إذا صُرف لليايا والمسلمين علوفة فهم يعدون من جملة الموظفين المنتظمين[2]، ومعهم الانكشارية ورؤساؤهم وآغوات الركاب الهمايوني، وبتعبير آغوات البيرون أي القسم الخارجي من السراي.

علماً أن الانكشارية ورؤساءَهم وآغوات الركاب الهمايوني، (آغوات البيرون) يشكلون القسم الخارجي من السراي الهمايوني[3].

ما تذكره سونيا محمد البنا نقلاً عن أوروچ بك، بأن العناصر الَّتي تجمع بموجب نظام الدوشيرمة يضعون في الأناضول، ثم يندبون للعمل في الزراعة لتعلم العثمانية لمدة أربع سنوات، أما إسماعيل حقي أوزون چارشلي، فيذكر بأنه لا ترسل العناصر الَّتي جمعت بموجب نظام الدوشيرمة نهائياً إلى العائلات التركية لتعلم اللغة والعادات والتقاليد، وإذا أرسلت مجموعة من تلك الغلمان، لا تدرب نهائياً في السراي الهمايوني؛ وإنما تدرب في الثكنات المقامة لمثل تلك الحالات الاستثنائية؛ لأن الدولة تكون مضطرة إلى جمع شبان مسيحيين، وهؤلاء الشبان لا يطبق عليهم ما يطبق على الشبان الذين يدربون في السراي على مصطلحات مثل (سورو) أو (عبدة الدينار والدرهم) وهم يطهرون قبل أن يرسلوا للمقامات والعائلات الَّتي تتعهد بتعليمهم العادات والتقاليد ويرسلونهم إلى التكايا أو الزوايا أو المؤسسات الدينية المتوافرة في المنطقة لتعليمهم مبادئ الإسلام[4].

---

(1) أعطى التيمار والزعامت لعناصر السباهية تحت مسمى النظام الإقطاعي العسكري، والتيمار لا يزيد دخله على 19,999 ألفاً آقجة، الزعامت دخله 99,999 ألفاً آقجة، وما زاد عن مئة ألف خصص للسلاطين وأولادهم، للمزيد، شمس الدين سامي، لغات قاموس، ص170.

زواج الانكشارية من النساء المحلي، وقد وجُد في جميع ولايات الدولة العثمانية عدا اليمن، لأن الفتاة اليمنية رفضت الزواج بالانكشارية، لأنها تزوجت من العسكري الإيراني (الفارسي) وأنجبت جيلاً سموه الأبناء، وبعد طردهم من اليمن عومل الأبناء معاملة سيئة، للمزيد عبد الله الشيبه، الغزو الفارسي لليمن، صنعاء، ص56.

(2)(ismaiL Hakk uzun çarşILI: devLet saray TeşkiLatI, Ankara, MLLI MabaasI.1989.S.275.

(3) آغوات الركاب: حددهم قانون الفاتح، وهم بغالبيتهم ينضوون تحت أمرة آغا الانكشارية.

(4)ismaiL Hakk uzun çarşILI: OsmunLı, Tarihi.c.5. ….

علاوة على ذلك ليس لهم حفلة تخرج؛ لأن حفلات التخرج لا تعتمد إلاَّ اذاحضر السلطان وقادته انتهاء تدريبها وإعدادها، وأضاف إسماعيل، لم ترسل شبان جمعت بموجب اختيار اللجان إلى العائلات سوى مرة واحدة أو مرتين كحد أقصى، وأن السلطان محمد الأول هو الَّذي أجاز ذلك[1]، فالسلطان ينتقي عناصره الَّتي تمتاز بطول القامة وعرض المنكبين ويفرزون إلى السراي الهمايوني زمن العناصر الَّتي ترسل إلى العائلات التركية، ولأنها لم تكن مدربة ومنظمة، كالعناصر الَّتي تدرب في القصور (السرايات) التي تخضع لنظام صارم ويدربها مدرسون متخصصون أعدوا خصيصاً لتلك المهمة[2].

ينتقي السلطان عناصره الَّتي تمتاز بطول القامة وعرض المنكبين وقوة العضلات ويفرزون إلى السراي الهمايوني، ويسمون كما أشار البحث سابقاً بالقابي قول (عبيد الباب).

يرد راشد أكرم كوچ، على تشكيل اللجان، أما مسألة جمعهم بموجب قانون البنجك[3] (الخُمس) فلم يكن يرضى طموحات السلاطين الأوائل ومن كان صالحاً ممن جمع بموجب قانون البنجك، فأطلق على الواحد منهم اسم (الولد البنجبك (الخمسي أو الغلام الأعجمي) . وهؤلاء لا يدربون في السراي.

أما اعتماد الانكشارية، بموجب الدوشيرمة ، فقد قصد منه تنشئة رجال بصورة جذرية وتركية مئة بالمئة كما قصد منها أن يأخذ الانكشاري (روحه) من التركي ليبيع (جسده) للباديشاه، وقد لجأ العثمانيون إلى اختراع هذا النظام (الدوشيرمة) خلال فترة الفوضى محل الحروب الخارجية الَّتي حدّت كثيراً من عدد الأسرى، عندئذٍ اضطروا للأخذ قانون (التوليد – التنشئة).

تم تنشئة الأعداد المطلوبة من الأولاد الأقوياء والأصحاء الَّذين تتراوح أعمارهم بين 8 و15 وحتى 18 سنة وعند عدم تأمين الأعداد المطلوبة من اللجنة يؤخذ سن (20) من الرعايا المسيحيين مرة كل 3–5 سنوات، وقد توجهت اللجان إلى (ألبانيا وموريا والجزر وبلغاريا لانتقاء العناصر بحسب القانون، ويحذر على اللجان انتقاء شبان لا تتوافر فيهم الصفات الجيدة، وقد حرصت اللجان على انتقاء أولاد الرهبان؛ لأنهم بالغالب من ذوي الأجسام السليمة والتربية الجيدة وفيما بعد إلى الصرب والبوسنة والهرسك والمجر) ، وفي عهد محمد الفاتح 1451–1481م اقتصر على أخذ أولاد التنشئة من مسلمي البوسنة فقط.

---

(1) ستورنامه وكتاب روحي ولطفي: هشت بهشيت لمؤلفه أوريس البدليسي الَّذي رافق إسماعيل حقي في رؤيته للانكشارية من حيث تنظيمها وتدريبها.

(2) علل راشد أكرم فشل المحاولات الأولى من الأسرى المسيحيين لكبر سنهم ولإدراكهم بأن العثمانيين يدفعونهم لقتال أهلهم، علماً بأن العثمانيين لم يرغموا الأسرى المسيحيين على اعتناق الإسلام. للمزيد:
Reşad Ekrem koç yeniçeriLer Ibid.S.269

(3) البنجك: مؤلفة من لفظتين البنج: خمسة وديك: واحد، وهما فارسيتا الأصل، ويذكر حكمت أن الشبان غير الصالحين تؤخذ منهم ضريبة (نقداً). للمزيد: حكمت ففلجملي، التاريخ العثماني، .....، ص305-306.

أشار البحث إلى فرقة القابي قول ومهامها، أما الواقع، فقد كانت هذه الفرقة محفوظة ومدللة لأنها الحرس الخاص للسلطان، كما حظيت بتدريب وتأهيل لدرجة غدت مثالاً للرجولة والانضباط، وكان السلطان الحاكم يعتمد عليهم في المواقف الصعبة، ولاسيما في ضبط المشاغبين في الولايات وخاصة ولايات بلاد الشام، وقد قسمت هذه الفرقة إلى ستة أقسام لكل قسم دوره ومهامه وضباطه ولباسه وعلمه الخاص الَّذي يميزها عن غيره.

ومن أهم أقسامها :

1) السباهية: يعود تأسيسها إلى زمن محمد الفاتح 1451-1481م، وهي أولى فرق القبوقول (القابي قول) وهي الخيالة وسميت بفرقة العلم الأحمر، لأن علمها لونه أحمر، وتألفت من ثلاثمئة فرقة، ويتكون كل منها من 20 إلى 30 شخصاً، ومن أبرز وظائفها مساعدة فرقة السلاحدار في حماية العلم العثماني أثناء الخروج للغزو وحفر الخنادق وغيرها من المهام، ويكلف مئة شخص من فرقة السباهية بإقامة عرض عسكري أيام اجتماع الديوان[1]

2) السلاحدار: وقد تم تأسيس هذا القسم قبل السباهية، وكان لديه عدة مهام أبرزها: الكشف على المسالك والطرق الَّتي سيلكها الجيش أثناء الغزو، (الجهاد) وإعداد الطرق، وتجهيزها أو إصلاحها لتكن جاهزة لمساره إلى العملية الجهادية ضد الكفار أو الأشقياء.

لقد بدأت قوات القابي قول بكل فرقها وأقسامها تفقد قدرتها ومكانتها بعدما أهملت قوانينها، وتدخلها في العصيان، واستمرت بالتراجع قدرة ومهارة حتى تم القضاء عليها سنة 1826 بما يسمى الوقعة الخيرية.

ويذكر أوزتونا في مؤلفه الثاني أن بلوك السباهية كانت من أكثر فرقة القابي قول، أسسها الفاتح، مُكانتها في القتال خلف القائد (السردار) قلت أهميته في عهد السلطان محمد الرابع (الصياد 1648-1687م)، سنة 1660م، كانت كل كتيبة تحتوي على عقيد واحد ومقدمين اثنين وثلاثة رواد، وكل كتيبة تقسم إلى فصائل، بلغ عدد هذه الحامية في سنة 1453م 8000، وفي سنة 1566م بلغ 5885 ، وفي سنة 1655م بلغ 15000 وفي سنة

(1) قرر قانون نامه: اجتماع الديوان يومياً بعد صلاة الصبح، ولكنه لم يستطع الاستمرار على ما اعتاد عليه، بسبب الانصراف السلاطين عنه وإضعاف شأنه ومكانته، واجتماعه كان وقفاً على قوة السلطان الحاكم، محمد الفاتح قانون نامه، 1461م، ص44، وبصعوبة حدد اجتماعه يومين في الأسبوع (الأحد والثلاثاء).

1660م بلغ 15,177 شخص[1].

3) المدفعية[2]: وهو أهم أصناف فرق القابي قول؛ لأن المدفعية غدت السلاح الأكثر فاعلية في الحروب آنذاك، أسسها السلطان مراد الأول 1312-1389م. كان لقسم المدفعية 6 ضباط برتبة لواء، ويعد طوبجي باشي القائد الأعلى للمدفعية يعاونه طوبجيلر، كتخداسي، دوكمجي باشي (رئيس السباكين وهو مهندس يليه أوده (أوضه) باشي (معاون القائد) ثم يليه طوبجي كاتبي (أو أفنديسي) وهو جنرال مالي يليه في الأهمية دوكمجي كتخداس (معاون السباكين وأمين الطوبجانه).

ويذكر أوزتونا بأن إمكانية المعمل الواحد سبك 320 مدفعاً في السنة، ولهذا فقد وضعت الدولة العثمانية في قلعة بغداد سنة 1685م بعدما استعاده السلطان مراد الرابع 1623-1640م (219) مدفعاً، وفي البصرة (182) مدفعاً وفي الشام (277) مدفعاً وفي كريت (245) مدفعاً، وفي قلعة كانديه (307) مدفعاً وفي جزيرة مديلي (289) مدفعاً، أما معامل صب القذائف من 20 إلى 24 ألف قذيفة سنوياً[3].

5- صنف الجبه جي Cebeci[4]:

يعني مصطلح الجبه جي: قسم التجهيزات العسكرية، وهو قسم مستقل في حد ذاته، له وجود فعال في جميع أصناف الجيش ومكوناته، هو الذخيرة، هو البندقية، هو قذائف المدافع[5]، في بادئ الأمر وقبل اختراع المدفعية كان السهم والقوس والسيف، المجن (ترس) [6] وسائر الأدوات الَّتي تستخدم المتجرات، ومن مهامه جمع أسلحة الانكشارية بعد انتهاء الحملات، وإصلاحها وصيانتها، ورغم المهام الموكولة إلى هذه الأوجاق أو الصنف، فهو يشارك في القتال فعلياً[7].

---

(1) يلماز اوزتونا: تاريخ الدولة العثمانية جزءان، ترجمة عدنان محمود سلمان، مراجعة وتنقيح محمود الانصاري، مؤسسة فيصل للتمويل، إستانبول 1990م، ج2، ص398، وأيضاً، أحمد جودت باشا: تاريخ جودت حيث إن هذه غالباً تتجه بمعظمها إلى الزيادة باستمرار، لأن مهامها تتزايد.

(2) تطور سلاح المدفعية في عهد السلطان سليمان القانوني 1520-1566م حيث أقام معملاً لصب الدردنيل، الأولى، ولم تستعمل الوقعة الخيرية، لأنها خارج المدينة، وتتمركز في مدخل مضيق البوسفور والدرنيل واستمر 1922م حيث سميت طور خانه، للمزيد، يلماز أوزتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ج2، ....، ص398.

(3) نقلاً عن يلماز أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ....، ج2، ص398-399.

(4) يلماز أوزتونا: تاريخ الدولة العثمانية، .... ج2، ص399.

(5)Mehmet zeki pakaLIn, Tarih, DeyimLer.C.I.S.262.(3)

(6) يلماز أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ج2، ....، ، ص402.

(7) لفظة جبه تعني حرفياً الدرع، ثم استعملت كلمة جبه خانه تعني ذخيرة الأسلحة الغازية.

يُعد صنف الجبه جي من أكبر الأصناف والأوجاقات، وفيما بعد شمل حفظ البارود والقنابل والأسلحة والذخائر، وقديماً كانت وسائل لنقل الجمال والبغال وعليه تسليم أسلحتهم إلى الانكشارية قبل دخولهم أراضي العدو، وفي سنة 1566م بلغ تعداد قواه 789 شخصاً، وفي سنة 1748م بلغ 800، وقد أقيمت لهم ثكنة خاصة به مقابل أيا صوفيا، أما رتبة جي باشي يعادل لواء، وفيه خمس ألوية (رتبة لواء)، ويحق لهذا الصنف أو الأوجاق الحصول على بعض لوازمه من القطاع الخاص. كما أقيم معمل آخر للحديد في أدرنة ومعملان للأقواس والسهام في إستانبول، وما تنتجه المعامل من أسلحة وذخيرة وحفظها، وقد أجازت الدولة لأبناء السلك توريث أبنائهم، لأنها مهامهم مهنية بامتياز، ورغم ما يشوب هذا الصنف من غموض، فإن مهامه مهمة لأنه سند القوات المسلحة ينقل الأسلحة جاهزة إلى القوات المحاربة بالسرعة القصوى.

6- صنف الطوبجي (المدفعية) TopcILar :

أشار سابقاً إلى أن المدفعية هو جزء من صنف القابي قول، ومنعاً للتكرار، فقد أقامت الدولة بعد فتح القسطنطينية حيث أقيمت معامل في جميع ولاياتها ولاسيما المنطقة الغنية بالمعادن ما عدا المعامل المقامة في إستانبول أقيم 7 معامل (في بلغراد باج Bac قرب سمندره) وبودين سكودا، وفي مشوار في لولانبرد على الحدود الإيرانية[1].

كما وجدت معامل مهامها إصلاح الذخائر المعطوبة، وأقيمت معامل لصب الذخيرة في (بيله جيك، وان وكيغي Kiğı في البوسنة وفي نوفابر على ساحل مورافا) وهناك مخازن في إزميت وبازارجك ويني شهر[2]، وقد امتلكت مخزوناً كبيراً وضخماً في القلاع، وفي قلعة بلغراد وجد ما يعادل 168,000 قذيفة مدفع بأحجام مختلفة، وقد اهتمت الدولة اهتماماً كبيراً بالمدفعية ، كما أن السلطان القانوني عزز قوات المدفعية وعناصر ها ومنحها امتيازات كبيرة، وكان راتب العامل بالمدفعية 120-900 دولار شهرياً، ولم تكن عناصر المدفعية من نتاج الدوشيرمة، لأن الانكشارية بغالبيتها عناصر مقاتلة وإذا وجد فهم قلة، لأن العمل في صبِّ المدافع وصب الذخيرة عملية علمية وحسابية بامتياز[3].

ويضيف مدحت سرت أوغلو بالقول، صحيح أن المدفعية منسوبة إلى ضعف القابي قول، وكذلك صب الذخيرة، لكن الدولة العثمانية بعد فتح إستانبول أدركت أهمية المدافع في حسم المعركة، وعهدت إلى قسم المشاة من صنف القابي قول، وأن السلطان مراد الأول اهتم بشكل رئيس بعد تأسيس

(1) يلماز أوزتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ....، ص398-1399.

(2)جودت باشا: تاريخ جودت، ....، ج12، ص34-36.

(3)إن الرواتب الَّتي منحت إلى العاملين في المدفعية دليل على أنها اعتمدت العلمية .

الانكشارية[1]، بحسب ما ذكره ذكي بقالين أنها أنشئت سنة 1362م، وصنف أوجاق القابي قول، فنتاج الدوشيرمة (الدفشرمة) كلفه في جر المدفعية وإطلاق قذائفها على الأعداء، أما قسم صب المدافع وصب الذخيرة، فقد اعتمد العلمية، ومنح العاملين بها ميزات لم تنلها العناصر حتى في التاريخ الحديث، فلقد عهد إليهم العمل والتوقف متى شاؤوا، وأي طلب يلبى لهم[2].

على ضوء ما أوردته أصحاب المصادر، مثل: جودت باشا، وأحمد رفيق ورشاد أكرم وغيرهم يبدو أن العثمانيين رغم عسكرة دولتهم، لكنَّ للعلمية جانباً كبيراً في كثير من المواقف؛ لأنهم أحسنوا استخدام السلاح بشكل علمي، كما أوجدوا الحلول لكل المشكلات الَّتي اعترضت طريقهم لإنشاء جيش قادر على رد الأعداء، وإذا قرأ الباحث المناطق الَّتي فتحوها معظمها جبلية، ورغم ذلك أوصلوا المدفعية إليها[3]. واليمن خير دليل على جبروت الانكشارية؛ مضافاً إليها إيمانها بما أسند إليها من مهام، وقلما يدرك باحث أن القيام بالواجب عند الانكشارية مساوٍ تماماً لمهمة الانتصار ودحر العدو.

7–صنف خمبرجي HumebarcI :

يُعد صنف الهمبرجي (رمي القنابل) من الاختصاصات الحديثة قياساً بالأصناف الحربية، وهو يعتمد على رمي القنابل وسرعة رميها، وقد تطور هذا الاختصاص بفضل الخبير الفرنسي بوڤنال الَّذي أعلن إسلامه وسمي أحمد الخمبرجي وذلك سنة 1729م وبفضله تطور سلاح القنابل وغدا سلاحاً فتاكاً، ولاسيما بعدما أعد عناصر خاصة برمي القنابل[4].

والخمبره أداة من الأدوات الحربية لها أشكال عدة، لكن القسم البيضوي هو الغالب على صناعتها، البعض يسميه قاذف يدوي، خمبرة هي كلمة فارسية الأصل، وفي سنة 1783م شهدت تطوراً كبيراً، كما أن السلطان سليم الثالث عمل على استدعاء خبراء فرنسيين لتطويره، وقد عهد إلى فرقة الجانباز (الفدائي) وفرقة الدلي (المجنون) للتخصص برمي القنابل[5].

لم نعثر في الحروب العثمانية أن سلاح الهمبرجية أدت دوراً فعالاً في الحروب السابقة؛ لأن هذا السلاح لم يكن معروفاً أو معتمداً في الحروب السابقة. علاوة على ذلك، فالقنابل لا تستخدم في الحروب النظامية، بل تستخدم في أعمال فجائية لتفريق العدو ودبَّ الخوف والذعر في قواته وخاصة كمائنه المتقدمة.

---

(1) Midhat sert oğlu: osmanL Luğat. Istanbul 1958.S.16-20.

(2) Mehmet zeki pakaLIn, osmanLI DeyinLer.Ibid.CeItz, 676.

(3) فرنان شنيدر: تاريخ الفنون العسكرية، ترجمة فريد انطونيوس، بيروت، 1970م، ص9.

(4) أحمد عبد الرحيم مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، دار الشرق، ط1، القاهرة 1976م، ص162.

(5)Mhemet zeki pakaLin, osmanLI DeyimLeri.C.1.S.854.

8-صنف عربه جيلر (العربات) ARABACILAR :

يُعد هذا الصنف من الصنوف الحربية في الحروب؛ لأن مهمته كبيرة ومهمة، فهو المسؤول عن نقل المعدات الحربية إلى ساحة المعركة، وهو الَّذي يزود المحاربين بالأدوات الحربية والمواد الغذائية، وكان هذا صنف صنفاً صغيراً في ملاك القابي قول الذي أسسه بشكل علمي السلطان بيازيد الثاني 1481-1512 م ومده بالعربات التي تجرها البغال وأحياناً الحيوانات الأخرى من أحصنة وحمير وغيرها، ويتطلب من هذا الصنف نقل المدافع من مكان إلى آخر وصولاً إلى جبهة القتال لتأمين سير المعركة وكسب النصر لصالح القوات العثمانية[1].وكل الجيوش تلازمها قوات النقل سواء أكانت حيوانات أم وسائط نقل متطورة، والدولة العثمانية من أكثر الدول آنذاك الَّتي تحتاج إلى صنف العربات لنقل المعدات الحربية.

لقد رتبت الدولة ضباطاً لصنف العربات أربعة عقداء، ووحدة نجارة، وحدادة، ونعالة وبلغ عددهم سنة 1550م قرابة 678 عنصراً، وقد ربط هذا الصنف بالمدفعية ولم تشمله الوقعة الخيرية[2].

لو أراد البحث تقويم الوقعة الخيرية الَّتي نفذها السلطان محمود الثاني 1808-1839م ركز بشكل رئيس على ضعف القابي قول (المشاة)، أما الأصناف الأخرى، فلقد تخلت عن تسميتها بالانكشارية، والتزمت بمهامها الحربية مثل صنف عربة جيلر والجبه جبلر واللعمجية، فهي أصناف حربية ميدانية. ومهمته أيضاً المدافع المحمولة والثقيلة، ويزود بالعناصر من أوجاق الأعاجم، وبعدها سمحت لأبناء العاملين في هذا الأوجاق الانتساب إليه، وقد أقيمت لهم ثكنات خاصة بهم في إستانبول، ويذكر أكمل الدين إحسان أوغلي في مؤلفه أن عربات المدافع في إستانبول في حي الطوبخانه، كما وجد في (آخير قابي) الباب الأخير[3].

قيادة صنف عربة جيلر تضم كتخدا وباش جاوش ثم نائب وكيل (كتخدا يري) كتخدا المكان، ثم كاتب الأوجاق وبلوكباشي وأوضه باشي رقم 622[4].

9-صنف اللغجمية :

هو صنف اشتق من لفظة (اللغم) وتعني أنفاق تفتح تحت الأرض للوصول إلى معسكرات العدو، وقائدها يسمى لغجمي باش، وبلغ عدد أفراده حوالي 5000 عنصر، وبما أن اختصاصاته متعددة فقد قسم إلى أقسام عدة ، صنف لإقامة الجسور، والقلاع والخنادق، وإليه يعهد تخزين البارود

(1) يلماز أوزوتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ....، ج2، ص400.

(2) أحمد جودت باشا: تاريخ جودت، ....، ج9، ص468.

(3)ismaiL HakkI uzun çarşILI: KapukuLu.ibid.S.99.

(4) أكمل الدين إحسان أوغلي: مع الدولة العثمانية، ....، ج2، ص395.

في مختلف المناطق والجبهات، ويعمل فيه كادر علمي من المهندسين من جهة ورجال أصحاء لحفر الخنادق والأنفاق من جهة أخرى، ويذكر أوزتونا أن المعماري سنان كان خلال شبابه ضابطاً من ضباط اللغمجية[1]، وقد أضاف راشد أكرم كوج أن لهذا الصنف خدمات عظيمة في المعارك الَّتي خاضتها الدولة مع إ يران وغيرها من الدول الأخرى، وقد حض السلطان سليمان القانوني الكثير من أوجاق القابي قول للعمل في صنف اللغجمية لأهميته ومنح ضباطه رواتب عالية، ودأب خلفاؤه على تزويدهم بالمعدات الحربية الحديثة، وبهذه القرارات امتلك وسائل مهمة، لكنه تطوّر هذا جاء متأخراً؛ لأن الفساد طاله أسوة بالأصناف الانكشارية الأخرى، غير أن الوقعة الخيرية الَّتي أقامها السلطان محمود الثاني سنة 1826م لم تنلْه، ولكن عناصره هربت وتخفت بعد قيامها بالعصيان إثر حدوث الواقعة الخيرية[2].

10–صنف سقالر (السقاؤون) :

يُعد هذا الصنف من تشكيلات الانكشارية من الضعيفة رغم أهميته؛ لأن مهمته تأمين المياه للقوات المحاربة في مختلف الأوقات، وحتى في أثناء العمليات الحربية، يترأسه (سقاباشي) ولا يضم بين صفوفه ضباط أسوة بالأصناف الأخرى، فمعظم العاملين به أشخاص عاديون كبار وصغار مهمتهم نقل المياه تحت أي ظرف من الظروف، وأي تلكؤ في عدم تأمين المياه للقوات المحاربة يعرض الصنف إلى عقوبات صارمة قد تصل إلى الإعدام[3].

11–أوجاق العجمية AcamI Ocaklar

إن عبور الأتراك إلى المناطق الأوروبية والمسماة منطقة الروميلي فرض عليهم زيادة الجنود لتغطية المناطق الَّتي احتلوها في أوروبة، ولهذا كان لا بد من الاستفادة من أسرى الحرب، التزاماً بالشرع القاضي بأخذ الخُمس من هؤلاء الأسرى، وقد سموه بنجيك قانوني أي قانون الخُمس[4].

أفادت مرآة التواريخ لشمس الدين زاده، أن قانون الخُمس اعتمد بعد سنة من تشكيل (تأسيس) الانكشارية أي سنة 1263م، وقد نص قانون الخُمس على أن تأخذ الدولة العثمانية الأسرى، حيث تنتقي منهم الشخص الأكثر شباباً، وصغير السن ويسلم معافى كبديل من الضريبة المفروضة على هؤلاء الأسرى[5].

عمدت الإدارة بادئ الأمر إلحاق تاج قانون بنجيك بأوجاق الانكشارية بعد مرحلة من تدريبه

---

(1) يلماز أوزتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ....، ص401.

(2)Reșad Ekrem koç: OsmanLI Askeri Tarihi, IbId.S.451.

(3) محمود شوكت: التشكيلات والأزياء العسكرية العثمانية، ترجمة إلى العربية يوسف نعيسة ومحمود عامر، دار طلاس، دمشق ط1، 1988م، ص47.

(4)șem'danI zade: Müri,T-Tevarih, Istanbul, 1338.C.I.S.456.

(5)MeșrI, Kitab-1 cIhannüma, islam matbaasI, Ankara, 1887.C.I.3.199

وتربيته، وقناعة المدربين لأولاد البنجيك (الخمس) غير أنهم وبعد فترة من الالتحاق لاحظوا أن إلحاقهم بقانون البنجيك لا يمكن أن يوازوا الانكشارية في التدريب، وفهم الأوامر المعطاة إليهم[1]،واقترح آنذاك جاندرلي قره خليل، إرسال نتاج الخُمس إلى العائلات التركية في الأناضول؛ ليعملوا بالزراعة لقاء أجر زهيد، وخلالها يتعلمون اللغة والعادات والتقاليد التركية الإسلامية[2].

لقد ألتقى أسرى قانون البنجيك خلال إشراكهم ميدانياً مع العائلات التركية في الأناضول، وفي الوقت نفسه كان يشركهم في عمليات عسكرية محدودة ثم يردونهم إلى تلك العائلات، وقد أسهمت تربيتهم بشكل دقيق في إتقانهم العلوم العسكرية، وأقاموا لهم تكنات في غاليبولي في سنوات من سبعينيات من القرن الرابع عشر (زمن مراد الأول 1359–1389) [3].

لقد عُدّ تدريب أعجمي أوغلانلر، بمنزلة مدرسة حربية لم تعد لإعداد نتاج الدفشرمة؛ بل لكل الشبان الَّذين يشملهم قانون الدفشرمة إذا تزايدت الأعداد الَّتي أحضرتها اللجان أو قامون النجيك بل أيضاً لإعداد جنود لتغطية حاجيات الدولة[4].

عمدت الدولة إلى تسجيل نتاج قانون البنجيك في دفتر (سجل) وأوصافه، ينقل إلى أوجاق الانكشارية وأقيمت يتدربون ويشاركون تكنة في أدرنة، ويتدرب فيها، ويشارك في المعارك، ولكنهم يمنعون أن يكونوا في الصف الأول لقلة خبرتهم، فضلاً عن تكليفهم بحماية الراية، وبعد فتح إستانبول سنة 1453م، قسمت أوجاقات الانكشارية إلى بلوكات BöLüKler هي بلوك اليايا وبلوك السكبان وبلوك الآغا قائد الانكشارية، أما المشاة منهم فيسمون جماعة، وقد قسمهم القانون بادئ الأمر إلى 60 جندياً، لكن المرضى والمصابين في أثناء التدريب أعيد النظر في تقسيمهم إلى 101 بدلاً من 60 استناداً إلى التقرير الَّذي قدمه آغا الانكشارية، أما بلوكات السبكانية مستقلة في البداية[5].

وهذه البلوكات لا ترقى إلى الأهمية الَّتي تنالها بلوكات سكبان باشي؛ لأن السلطان الحاكم باحتكاك دائم، وهم يرافقونه إلى الصيد، وبالطبع لكل عنصر معه كلبه، وهو المسؤول أمامه عن الأخطاء الَّتي يرتكبها كلبه، ولهذا فالعناصر تحرص بشدة على تربية كلابها.

لكن استقلال السكبانية زاد إرباك الإدارة، لأنه لا بد من تخصيص تكنات خاصة بها، وأنها بحاجة لقيادة خاصة، وإذا تم إلحاق أوجاق الانكشارية سنة 1450م في عهد مراد الثاني 1423–

---

(1) يستخلص من التقرير الَّذي أعده رفعت بك أن أوجاق الانكشارية من أسرى الخُمس معظمها ناضجون، ويجهلون اللغة العثمانية، وأنه يفضل وضعهم بين العائلات التركية، وقد أشار إسماعيل حقي إلى ذلك. تميزاً لها عن الانكشارية.

(2) ....KitabÎ cIhannüm, S.209-211.

(3) .... Midhat sert oğLu, osmanLI LugatI.S.3.

(4)Hati, Humayun, MühImme, 'dFteri. Nr. 26. (مهمة دفتري نمره 26)

(5) السكبان: مؤلفة من لفظتين سك: كلب وبان صاحبه أو مربيه وهي فارسية الأصل.

1451م فإن هذا يعني ارتفاع عدد الأورطات والبلوكات في الأوجاق إلى 196 أورطة[1].

يطلق على قائد الأورطات المشاة أو (الجماعة) اسم يايا باشي yaya başI أي رئيس جماعة المشاة وعلى قائد السكبانية SIkbanbaş I سكبان باشي أَي رئيس جماعة السكبان، كما يطلق على قائد البلوك BöLükbaşI أي رئيس البلوكات، وعلى ضوء ما تقدم فقد استمرت الدولة تمد أوجاق الانكشارية بالمجندين الجدد لفترة طويلة[2].

ظلت الدولة العثمانية بحاجة بصورة مستمرة إلى رفدها بعناصر سواء انكشارية أو بموجب قانون البنجيك؛ لأنها لا تزال تخوض مع البيزنطيين حرب وجود، وحتى أوائل القرن الخامس عشر حتى تنهض من النكسة الَّتي تعرضت لها مع تيمورلنك سنة 1402م، وقد استطاع محمد الأول 1413–1421م إعادة الدولة في شخصه، ولقب منقذ الأمة ونوح السفينة[3].

حالما تولى مراد الثاني العرش 1421–1451م، جدد جمع الغلمان سواء من نتاج الدوشيرمة (الدفشرمة) أو بموجب قانون البنجيك، لكنه فرق بينهما بالسكن والتدريب وعين آغا الانكشارية، وكلفه بتنظيم العساكر الجدد من الخارج سموهم (قول قراندش) أَي أخوه مماليك السلطان.

وسمي آغا الانكشارية (يكجري أغاسي) ويليه في الرتبة (سكبان باشي) ووكيل الجند أو وكيل الآغا (قول كتخد اسي) ورئيس الزعارجية[4]، ورئيس الصكسونجيه[5]. ورئيس الطوناجيه[6]. ويحق لهذه الآغوات بحسب قانون محمد الفاتح المشاركة في اللجان، وحضور اجتماع الديوان، غير أن معظم السلاطين أحجموا عن السماح لهؤلاء الآغوات حضور اجتماع الديوان الهمايوني؛ لأن الديوان الهمايوني في المراحل الأولى كان صاحب القرار في الدولة، وحالما ضعف ضموا الآغوات له اسمياً.

أما آغوات الخاصكي، فهؤلاء مهمتهم العمل في السراي الهمايوني، أما ضباط الأوجاق من الرتب الأدنى، فهم (الجمالون) دوه جيلر، ورؤساء المشاة (يايا باشيلر) رئيس المشاة، ونائب الوكيل (كتخدايري)، غير أن هذا التغيير تبدل مع الزمن. وإذا كانت الدولة في هذه المرحلة قد اكترثت من جلب الجند؛ فلأن بنيتها لم تكتمل ، فالعثمانيون الَّذين حملوا الراية الجهادية لم يكتفوا بما انتزعوه من الأراضي البيزنطية، وهدفهم هو إزالة الدولة البيزنطية، واحتلال القسطنطينية، ولهذا فإن تنظيماتهم العسكرية كانت بازدياد مستمر وتتبدل في تشكيلاتها، تقسموا إلى أورطات وإلى بلوكات، ويولداشية، ولكل تقسيم قائد معاون، وكتبه، كما أقاموا لها ثكنات خاصة بها، ومنعوها من التواصل مع العامة

---

(1) البلوك: مجموعة من ربطة، أو لفظة أورطه: تعني الوسط، ويطلق على الجماعات الوسط من الانكشارية.

(2) AşIk paşazăde: Tevărih Al-1 osman, istanbuL, 1332.S.204.

(3) ismail HakkI uzun çarsILI: OsmanL Tarihi, IbId.C.5.S.419

(4) زعار : كلب الصيد السلوقي خفيف الحركة، وهذه العناصر مكلفة بتدريب الكلاب وتربيتها.

(5) صكسون: نوع من الكلاب المستخدمة في القبض على المجرمين.

(6) طورنة: يطلق على طائر الكركي.

وحتى حذر عليها التجول في المدن، ومغادرة الثكنة؛ لأنها كانت بحالة حرب دائمة مع أعدائها البيزنطيين أولاً ودول أوروبة الشرقية والعالم المسيحي عامة[1].

تُعد ثكنة أدرنة أولى الثكنات الَّتي أقيمت لها، وبوصول محمد الفاتح أقام للانكشارية ثكنتين في إستانبول: ثكنة كانت بجوار جامع (شهرزاده) والأخرى أقيمت في منطقة أقسراي، فكانت الثكنة الأولى تعرف باسم الغرف القديمة (اسكي أوده) بينما تعرف الثانية باسم الغرف الجديدة (يكي أودلر)، وكان لهذه الثكنات أبواب للدخول إليها والخروج منها بشكل محكم، وقد خصص لكل أورطه وبلوك غرف خاصة لكل منها، والغرفة تحتوي أكثر من عشرة أقسام.

أما الغرف الجديدة، ففيها تعليمخانه وساحة تعرف (آت ميداني) ميدان الخيل ومسجد يعرف باسم (أورطه جامعي) ومطبخٌ وتكية ومعملٌ وكافة الأدوات اللازمة.

هـ-عقوبات الانكشارية :

إن قراءة هادئة لأحلام القبيلة الَّتي تبحث عن وطن من جهة، وتحمل راية الجهاد الاسلامي من جهة أخرى، يضاف إلى هاتين الميزتين الاطلاع على القانون الاساسي المؤلف من 14 بنداً، ولاسيما من البند الثامن إلى البند الرابع عشر، يدرك القارئ لها أن المخطئ لا مغفرة له ولا أعذار[2]، الشخص الَّذي كُلِّف بتسجيل الاسّماء الراغبين بالانضمام إلى الانكشارية في أثناء تكليف اللجان أعدم أكثر من واحد، لأنه سجله مقابل رشوة ولا تتوافر فيه الصفات المحددة لاختيار عناصر الانكشارية.

أما قانون عقوبات المذنب من عناصر الدفشرمة في مرحلة التدريب، فقد اختلفت حسب العقوبة ونوعها، وهناك عقوبات من أهمها: إذا تعرض انكشاري لأحد من الأهالي وشتمه أو أهانه أو لم يصم في شهر رمضان، فعقوبته الحبس، ويكلف الأوضه باشي بسجن الانكشاري[3]، لدى أشجي باشي (رئيس الطباخين)، ويعمل بغسل الأطباق، ويمسح الأرض، وينام في المطبخ على الخشب أو الحديد طوال فترة العقاب، ربما تصل إلى أسبوع أو أقل. أما عقوبة الضرب فيتم عقابه بعد صدور أمر من الجورباجي.

---

(1) أحمد رشاد: التاريخي العثماني، يابن إقي، إستانبول 1297هـ، ج1، ص213.

(2)Ahmad sami zadi, yeniçeriler kIşlalar, Istanbul, 1963.S.16

(3) أفادت السجلات أن أكثر من شخص أعدم، لأنه قبل رشوة مقابل تسجيل أمه في سجلات الاختيار، وهذا ينفي مسألة إرغام الشبان المسيحيين للتطوع بالانكشارية فعناصر الانكشارية هي التي استلمت إدارة الدولة بكل مفاصلها من البواب حتى الصدور العظام، وهم الذين أداروا أمور الدولة وشؤونها، كما أفادت تلك السجلات أن الكثير من الشبان المقبولين في الدفشرمة اعتنقوا الإسلام طواعية، للمزيد: سجلات الدفشرمة من سنة 1362- حتى سنة 1789م، المحكمة الشرعية في إستانبول، وتوجد نسخ في بعض سجلات المحاكم الشرعية، دمشق، لاسيما سجلات سنوات 1774-1807م.

وقد خصص سجن (بابا جعفر) لسجن الانكشارية الَّذين يغضب السلطان منهم أو من قادتهم، أو من استدان من الأهالي مبالغ امتنع على دفعها، وهذا الحبس للأهالي أيضاً، أما الانكشاري المفلس لا يوضع مع الناس العاديين، بل تخصص له غرفة له ولأمثاله[1].

يكلف الجورباجي بضرب المذنب على قدميه، غير أن الضرب على القدمين يعيق الانكشاري عن الحركة، وصدر أمر من آغا الانكشارية بضربه على مؤخرته، ويمنع الضرب على المفاصل، وكان عملية الضرب تتم بعد صلاة المغرب، وبعدها يأتي وكيل الاتفاق (وكيل خرج) [2].

إذا كان الانكشاري مذنباً لأول مرة يضرب ضرباً خفيفاً، وبعد الضرب تربط أرجله وينام على الحديد في المطبخ، تختلف عدد الضربات بحسب الذنب المقترف 10 ضربات أو 40 ضربة أو 80 ضربة أو 240 ضربة وتقسم 240 ضربة على ثلاثة أيام، وسابقاً كان الضرب يتم بالسوط يتفرع منه خمسة أو عشرة أفرع، وعند أطرافه يكون مصنوعاً من الرصاص.

من يشرب الخمرة يضرب 80 ضربة، أما عقوبة قدامى الانكشارية من أورطة اليايا والمتزوجين يقوم بتنفيذها كتخدا اليايا باشي أو على يد كوچك بلوك باشي[3].

أما المتزوج، فيتم ضربه على يد كتخدا الأورطة، ويجري العقاب أمام الناس وقبل صلاة العشاء. أما قطع العلوفة (الراتب) أو الطرد من الانكشارية فتتم إذا:

1) تقدم الانكشاري على قائد في السير أو الجلوس على المائدة أو قاطعه في أثناء حديثه.
2) يشطب اسم الانكشارية من دفاتر الانكشارية إذا كثرت أخطاؤه.
3) في عهد السلطان مراد الرابع كان الإعدام يتم حسب الشرع والقانون.
4) ألغى السلطان مراد الرابع عادة إطلاق المدافع عند إعدام الانكشاري.
5) لا يجوز معاقبة الانكشاري بالجلد أو بالسجن أو الإعدام أو النفي إلاَّ بعد إعلام الصدر الأعظم والحصول على موافقته[4].

---

(1) أحمد جواد: تاريخ عسكري عثماني، .....، ص45-46.

(2) وكيل الاتفاق: هو موظف صغير أقل من الأوضه باشي برتبة، وكان عليه جمع أموال طعام البلوك مرة واحدة في الأسبوع، ويلقب بضابط الإعاشة، للمزيد: إسماعيل حقي، عثمانلي دولت تشكيلاتي، قابي قول، ص235.

(3) بعد فساد الانكشارية سنة 1595م وما بعد أصبحت الانكشارية تتزوج، للمزيد: أحمد جودت باشا، تاريخ جودت، ....، ج5، ص275.

(4) كانت الموافقة على إعدام الانكشارية من السلطان شخصياً قبل سنة 1535م وبعد أن كلف السلطان سليمان القانوني الصدر الأعظم بقيادة الجيوش وحمل الخاتم، غدا هو المسؤول، وربما لا يسمع السلطان بعقوبة الانكشاري، لأن الأمر غير منوط به وليس المسؤول المباشر؛ وإنما غدا رمزاً للمزيد: Reșad Dkrem koç, yemiçeriLer.S.115.

تفيد المصادر أن عقوبة الإعدام سببها إما تخلفه عن الذهاب إلى الحرب أو القيام بثورة وفتنة أو السرقة أو هتك الأعراض.

إذا حكم على أي فرد من الانكشارية بعقوبة الإعدام، يطرد أولاً من الأوجاق إلى (الأوضه باشي) رئيس الغرفة، فيوبخه بشدة، ويخلع ما وضعه على رأسه ويقطع ياق زيه، ويكون عاري الرأس حافي القدمين، وينقل إلى سجن الروميلي أو سحن آغا قابوس حتى يصدر حكم الإعدام موقعاً من الصدر الأعظم، وفي عهد السلطان مراد الرابع 1623-1640م منع التدخين، وفي أثناء حملة إلى بغداد وزع فرمان سلطانياً يمنع الانكشارية قيادة وجنوداً التدخين منعاً باتاً، ورغم ذلك فقد ضبط انكشاري يدخن التبغ، فأمر بأعدامه[1].أما إذا كان الانكشاري في قرية أو خارج المدينة وارتكب خطأ، فيقوم السردار بتأديبه، ومن ثم يسلم إلى ضباط الولاية أو إلى ولاية الروميلي لإنزال العقوبة المستحقة به[2].

إن قراءة ما تقدم توضح أن نظام الانكشارية وقانونها، نظم شؤون الانكشارية تنظيماً دقيقاً، ولا يوجد في القانون مادة عشوائية، وإنما وضعت بأحكام لتطال الجميع، انكشارياً كان أم مسؤولاً في الانكشارية، وهذا يدلل على وعي الإدارة العثمانية آنذاك لقواتها العاملة.

3 - أصناف العساكر العثمانية في دمشق:

إن تذرع السلطان سليم الأول، بأن المماليك يكتبون آيات الله على نقودهم ،وبحسب فتوى علي الجمالي يجب إبادتهم، حجة واهية، فهو انتصر بفضل خيانة الزعامة المملوكية لسلطانهم، وإذا كان الأهالي قد وقفوا على الحياد لا مع ولا ضد، فإن خيانة الزعامة المملوكية لدولتهم خطأ فادح، أسهم بصورة مباشرة ورئيسة في إضاعة دولتهم وإزالتها نهائياً[3].

تحرك السلطان سليم الأول، من حلب باتجاه دمشق، وعمد لإرغام الزعامة الدمشقية له. بأعلنه إبطال العملة وزيادة الضرائب، هذا الإجراء أربك تجّار دمشق وزعامتها، فاسرعوا لطلب وده[4].

حينما توجه السلطان سليم الأول من دمشق إلى مصر عبر فلسطين، ترك حامية من عناصر القابي قول (هي حرس السلطان)، وعهد إليها ضبط الأمن تحت إمرة قاض، لأنه بإمكان القاضي الإفتاء من يعلن خروجه عن إرادة السلطان بإعدامه أو بقتله وبعد عزله، يُعهد إلى أوجاق

---

(1) منع السلطان مراد الرابع التدخين فور استلامه سنة 1623م، كما حرم العلماء من التدخين، وسبب منعه حدوث حريق في إستانبول: لزيادة الاطلاع. أحمد رفيق: بيوك عمومي تاريخي، ....، ج3، ص320.

(2) يلماز أوزتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ...، ج1، ص43.

(3) عبد المنعم الهاشمي، الخلافة العثمانية، ....، ص 262.

(4) عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون، دار أطلس 1974م، ص 60.

الصوباشية[1]، بمهمة حفظ الأمن في المدينة، وإلى قوات القابي قول الحفاظ على أمن المدينة خارج أسوارها، ولا سيما عندما تحرك إلى مصر، ترك في كل مدينة بلوك من أوجاق القابي قول المترجلة، وبلوك من الطوبجية، تمركزت خارج السور القديم للمدينة، أما بلوكات الصوباشية وبلوك أوجاق الإنكشارية، فقد عُهد إليها حفظ الأمن وربطه داخل المدينة، أما العناصر المملوكية التي أيدته، لم يُسمح لها بدخول المدينة[2]، وحالما تحرك لمصر وضعها في مقدمة الجيش، بينما كان هو محاطاً بقوات من بلوك أوجاق القابي قول الراكبة من نوع سواري[3]. إن خطوة سليم الأول العسكرية باتجاه مصر ترك للدمشقيين مجال للتفكير في وجوده في ديارهم ، وقد تصوروا أنه سيقوم بتأديب المماليك ويسهم في تحسين أوضاعهم.

لم يعتد العثمانيون في المناطق الخاضعة لنفوذهم على إدارتها من قبل جهاز إداري أولاً، بل يعهدون إلى قاضٍ، تساعده قوات متنوعة من كافة الاختصاصات لمدة لا تقل عن شهرين مع تعيين والٍ لا دور له خلال المراحل الأولى.

تدار المنطقة أو المدينة بادئ الأمر من قبل هيئة مؤلفة من قبل والٍ وقاضٍ ومحاسبجي وآغا الانكشارية وآغا الأسطبل وآغا الخيل، وتُكلف بلوك أو عدة بلوكات من الصوباشية بحراسة شوارع المدينة وأزقتها. وأفاد محمد ذكي بقالين أن بلوكات القابي قول (عبيد الباب) يتمركزون في القلعة، وتسند إليهم مهمة الحفاظ على المدينة من خلال مداخلها ومخارجها، مع مراقبة دقيقة ليل نهار[4].

غالباً ما يصدر السلطان فرماناً باستبدالها بعناصر الخدمات أسوة ببقية عناصر الولايات الأخرى من نوع اليايا (المشاة) والمسلم (العناصر التي أسلمت طواعية) واليوروك (عناصر القلب) وعناصر جيراخور (الأجيرة) وعناصر الجانباز (الفدائية) وقد ضمت حراسة مدينة دمشق من النبك حتى منطقة الكسوة، في كل منها صنف بلوك.

لم نعثر على وثائق أو مصادر، تفيد أن الدولة العثمانية استبدلت عساكر من صنف القابي قول بصنف آخر، التي ظلت مرابطة بالقلعة، ومن المؤكد أن الاستبدال كان بين عناصر القابي قول

---

(1) الصوباشية، قوات أسست لحفظ الأمن داخل المدن، يمنع استخدامها أسلحة جارحة، للمزيد: إسماعيل حقي أوزون جارشلي، عثمانلي دولت تشكيلاتي، أنقرة 1957، ص 160.

(2) أفاد جودت في تاريخه، بأنه لم يسمح للعناصر المملوكية دخول مدينة دمشق، وأنه أبقاها خارج المدينة مع بلوكات الطوبجية والقابي قول، وللمزيد: تاريخ جودت، ....، ج 3، ص 156 – 165.

(3) إسماعيل حقي أوزون جارشلي ، عثمانلي دولت تشكيلاتي، .... ص 78.

(4) تكلف أوجاقات الطوبجية واللغمجية (رماة القاذفات) بالبقاء خارج سور المدينة، وتحيط بها من معظم نقاطها، للمزيد: آصف أفندي،تاريخ آصف، ص 35، ولم يذكر آصف في مؤلفه أن عناصر السباهية وجدت من جملة القوات التي رافقت السلطان سليم الأول، بل كانت من نوع علوفة (أي تعطى رواتب) وليست ممن تلتزم بالأرض ،أثنائها لم تكن قد اعتمدت التيمار والزعامت في بلاد الشام، كما ذكر آصف أفندي في تاريخه.

نفسها، ولم يستبدل أوجاقهم بأوجاق آخر بحسب ما أفاد دفاتر (كلن كدان دفتري) أي دفتر الذهاب والإياب[1].

لم يعمد سلاطين بني عثمان على خلو دمشق من عناصر القابي قول، لأنها تعد الحرس الخاص للسلطان، وهي تتلقى أوامرها من السلطان بواسطة آغا الإنكشارية، وتحمي قلاعها منذ منتصف القرن السادس عشر الميلادي ،ومع ذلك كلفت عناصر من القولوغلية بذلك[2]. وتفيد الوثائق أن خلافات حادة تفاقمت بين عناصر القابي قول وعناصر اليرلية، لأن عناصر اليرلية منذ مراحلها الأولى غير منضبطة وزعامتها شخصيات مشاغبة بحسب ما أفاد تقرير قدمه قاضي دمشق أحمد راضي أفندي لسنة 1798 – 1800م[3].

ما يمكن قوله: لم يُعثر على ما يشير إلى أن عناصر السباهية واليايا والمسلم، كلفت بحفظ الأمن في مدينة دمشق، وقد كلفت السباهية بالتيمارات خارج دمشق حتى الكسوة، أما غوطة دمشق، فقد كانت وقفاً للسلطان سليمان القانوني 1520 – 1566م، وأوقفت ضفة نهر بردى الجنوبية لزوجه روكسلانة، وأقام ببناء تكية سماها السليمانية[4]، في حين أوقف وادي بردى والزبداني ومناطق الربوة لابنه سليم الثاني.

ما يشير إليه البحث أن عساكر المستحفظان والجيراخور والجانباز، لم يسمح لها بدخول المدن الرئيسة، واقتصرت حراستها على القلاع والممرات، أما عناصر السباهية فهي قوات ترتبط بالأرض وتلازم حراستها، وليس من مهامها حفظ الأمن خارج مناطق أراضي التيمار والزعامت[5].

اعتمد العثمانيون على الصوباشية في حفظ أمن المدن، وهي عبارة عن شرطة العسكر يقابلها (الشرطة العسكرية حالياً)، مهمتها ضبط الأمن ومراقبة العساكر من ارتكاب تجاوزات مخلة بالأمن أو تعيق ممارسة التجار لتجارتهم أو منع أهالي المدينة من ممارسة حياتهم كالمعتاد، ويتقاضون رواتبهم من مداخيل الميري، ويعد نائب الدفتردار مسؤول عن دفع رواتبها في اليوم المحدد، وأي تأخير يتحمل مسؤولية ذلك كل من القاضي ودفتردار الولاية الذي يتخذ مدينة دمشق مقراً له[6].

---

(1) أرشيف رئاسة الوزراء، نقلاً عن أحمد جودت باشا عسكر، تصنيف 156.

(2) القولوغلية (أولاد العبيد) هي الجيل الجديد الناشئ نتيجة زواج الإنكشارية من النساء المحليات.

(3) سليم راضي المتولي، قضاة دمشق والقاهرة، 1983م، ص 16 – 20.

(4) إدارة الأملاك السلطانية، سجل 18 لسنوات 1525 – 1603م وكان السلطان سليمان قد وعد روكسلانة بتسميتها باسمها، غير أن مفتي الإسلام، أعلمه بعدم تسميتها باسمها، فاتفقت روكسلانة مع المعماريين بنقش النجمة الداودية عليها، مرجع مراجعة إدارة الأملاك السلطانية سجل 18.

(5) آصف أفندي، تاريخ آصف سنة 1293، ص 56.

(6) جودت باشا، سجلات جودت عسكرية، سجل 38، وأيضاً: علمية سالنا مه سي لسنة 1205 هـ ص 18 – 22.

أفاد جودت أن الصوباشية التي كلفت بضبط أمن المدينة ومراقبة أسوارها، حُذرت تلك العناصر من دخول البيوت والمنازل، لأن القاضي كلف بتعيين عرفاء بالحارات، مهمتهم الاطمئنان عن أوضاع فقراء المدينة، ويعد قاضي العسكر مسؤول عن عرفاء الحارات[1]، ومرجعهم الرئيس قاضي العسكر[2].

أفادت سجلات المحكمة الشرعية بدمشق ، أن الصوباشية المكلفة بحراسة المدينة تتقاضى رواتبها من خزانة الإيالة التي تعد مسؤولة عن دفع رواتبها الشهرية، إضافة إلى الغرامات على أصحاب السوابق والمدنيين[3].

وفي حالات كثيرة كانت عناصر الصوباشية تكلف بحراسة الإقطاع العسكري من أنواع الالتزام والمالكانة، وجباية الضرائب[4].

إن الدراسات الوثائقية تفيد أن عساكر المدن في سائر الولايات، يجب أن يكونوا من الصوباشية[5] ولا يمكن اعتبار أن الصوباشية تعني سقاة المياه بل هو مصطلح عسكري.

أعدت الدولة منذ سقوط القسطنطينية، قوات لحفظ الأمن داخل المدن وقوات للتصدي للمشاغبات، ولم نعثر عما يفيد البحث أن السباهية من صلاحياتها حراسة المدن، وبحسب المصادر العثمانية أن الصوباشية لا تؤخذ من أوجاق واحد، بل من مجموعة البلوكات الانكشارية متعددة الاختصاصات ما عدا اختصاص القابي قول المرتجلة أو الراكبة.

4 – ثكناتها ومواردها:

لدى قراءة الفرمانات السلطانية، نلمس بوضوح أن السلطان الحاكم، كان حريصاً على الحفظ أمن وسلامة رعاياه، وبالوقت نفسه حذر عساكره من التعدي على الأهالي، وأمر القادة العسكريين والوالي بضرورة إرسال العناصر المشاغبة من العسكر إلى استانبول لاستبدالها، وبضرورة تأمين ثكناتها، وتنظيمها، وتحديد تحركاتها وتأمين رواتبها[6].

لقد تنوعت موارد العسكر العثماني في كل ولاية بما يتوافر فيها، وإذا كانت السباهية مرتبطة بالأرض، فهذا لا يعني تواجدها فيها، فكثير من الولاية كانت عساكرها من نوع علوفية (أي تتقاضى رواتب) أما حراسة المدن التي تتخذ من قلاع المدينة مقراً لها، لا علاقة لها بالأرض، حتى الصوباشية

---

(1) ابن طولون الصالحي (شمس الدين محمد بن علي)، مفاكهة الخلان، منشورات دار الكتب العلمية 1998، ص 371.

(2) أفادت سجلات المحكمة الشرعية رقم 26 ص 58، أن قاضي العسكر يعين لمدة سنة واحدة، والصوباشية مصطلح عسكري.

(3) يوسف نعيسة، مجتمع مدينة دمشق 1772 – 1840م، دار طلاس، ج 1، ص 225.

(4) إسماعيل حقي أوزون جارشلي، التاريخ العثماني، ....، ج 2، ص 270.

(5) الصوباشية هم حراس شوارع المدن وأزقتها، مهمتهم حفظ الأمن ومراقبة الأسواق والباعة والمخابز، وهم بالأصل لا يدربون تدريباً عسكرياً صارماً، وإنما يدربون على قتال الشوارع والأزقة، ولا يكلف عناصر هذا الأوجاق بغير ذلك، للمزيد: إسماعيل حق أوزون جارشلي، عثمانلي دولت تشكيلاتي، أنقرة، 1958، ص 256.

(6) Resad Ekrem Koq, Yeniceriler. 1297, S. 22 – 24.

فهي تتقاضى رواتبها من الخزانة العامة في أستانبول وفيما بعد من خزينة الولاية، ولا يجوز لدفتردار الولاية أن يقتطع من واردات الولاية رواتب ومعاشات الصوباشية خلال المراحل الأولى[1]. أما بقية العساكر المكلفة بأمن الولاية سواء المتواجدة في القلاع أو الثكنات فإنها تقاضى رواتبها من واردات الولاية، ومن مردود الجباية، أما السباهية فتقوم بحراسة المزارع والقرى والملك الخاص، إذا كانت هذه الأراضي غير كافية لتكوين تيمارات وزعامات، ولهذا تتقاضى رواتبها من عشر الموارد التي تفرض على أراضي المسلمين، وموارد الخراج التي تفرض على أراضي المسيحيين[2].أفادت المحاكم الشرعية أن العساكر العثمانية كانت في بادئ الأمر مضبطة وتحرس المدينة وفي ونصف القرن الثاني عشر الميلادي من الثامن عشر الميلادي، بدأت بالتخلي عن مهامها ماعدا عناصر القابي قول فقط ظلت منضبطة . لأنها تعد الحرس الخاص للسلطان .

لم تكلف الدولة العثمانية كامل الأوجاق المقدر بـ 500 فرد كحد أدنى، بل أرسلت بلوكات البالغ عدد أفراد البلوك الواحد 40 – 50 فرداً، فإذا كان من عناصر الانكشارية المكلفة بحراسة المدينة، فإنها تتقاضى رواتبها من واردات الولاية[3].

تحتاج مدينة دمشق لحراسة أبوابها السبعة إلى 150 نفراً، حيث يعلم الوالي بكتاب إلى آغا الإنكشارية ممهور من قاضي الولاية بضرورة تأجيل عناصر أو استبدالها، أما تعيين قاضي دمشق فيعين من قبل قاضي الروميلي والمسؤول عن قضاة المدن الإسلامية، أما قاضي الأناضول فمسؤوليته عن تعيين قضاة المدن في الولايات المسيحية[4].

تزود قوات الولاية بعناصر من طولومباجية (رجال المطافي)، وقد استحدث هذا الأوجاق سنة 1719م، لأن بعض المدن ومنها دمشق تعرضت لعدة حرائق. وقد حدد آغا الطولومباجية بـ 120 أقجة يومياً، وقد كلف آغا المطافئ بتشكيل بلوكات وإرسال بلوك إلى مراكز الولايات، وحددت يومية كتخدا المطافئ بـ 60 أقجة و20 أقجة للكاتب و26 للجاويش و30 أقجة لأوضة باشي (رئيس الأوضة) ويتقاضى الفرد يومياً 15 أقجة[5].

تحدد ثكنات الطولومباجية في حي من أحياء المدن المكلفة بوجودها، وقد كلفت باستعدادها الدائم والسهر المتواصل لحراسة المدينة في أي حريق تتعرض له المدينة، وفي سنة 1723 تعرض الجامع الأموي لحريق، وقد أدت عناصر الطولومباجية (المطافئ) جهداً مضنياً، وتمكنت عناصره من

(1)Ismail Hakki Uzun Carsli, Osmanli Tarih, Ankara 1957, C. 1, S. 129.

(2)S. 26. – 28 :…. .Resad Ekrem, Kog, Yenicerileri

(3)Mehme Zeki pakalin, Osmanl Tarih Deyimleri ve Terimlersözlügü, Istanbul, 1954. S. 522.

(4) أحمد راشد، الإنكشارية، ....، ص 158.

(5) 56 – 60 .S مرجع سابق: Resad Ekrem Koq, Yeniceriler.

إخماد الحريق، والحال نفسه في القاهرة وحلب وصنعاء، ولكن لم نعثر عن وجود أورطة من الطولومباجية في مراكز الألوية أو الأقضية[1].

5 – عساكر المدن :

لم يفكر مؤسسو الانكشارية بتخصيص قوات محاربة وقوات للمدن وحراستها، وبعد فتح القسطنطينية سنة 1453م، رأى الفاتح بأم عينيه عمليات السلب والنهب التي مورست أثناء زيارته لكنيسة آيا صوفيا، وبعد عودته منها، كلف العالم الشهير محمد بن مصطفى الشهير بليس زادة التوقيعي[2]، فوضع محمد بن مصطفى قانون نامة، وقد سُمى محمد الفاتح قانون نامة سي، وعدّه قانون آبائه وأجداده، وتألف من ثلاثة أبواب، وجاء الباب الثالث بيان ما يتعلق بالجرائم. وفي الفصل الثاني تضمن أحكام الضرب والشتم والقتل.ولم يأخذ بقانون الفاتح بكل ابوابه ،بل اعتمد قانون سليمان الذي نظم العساكر وحدد صلاحياتها ومهامها.

بناءً على ما ورد في قانون سليمان القانوني، أفرزت عناصر من أوجاق السقالر، وسمي قائدها الصوباشية، وهي أشبه بالشرطة العسكرية، وقد صدر فرمان سلطاني من قبل السلطان سليمان القانوني سنة 1525م يقضي بتكليف عناصر لضبط الأمن ومراقبة الأسواق، وبذلك، يتواجد في مركز كل ولاية ثلاثة أصناف من العساكر المكلفة بحراستها وضبط الأمن فيها وهي:

1 – بلوكات القابي قول (عبيد الباب): وتتمركز في قلعة المدينة، وتكلف عناصر من أوجاق الطوبجية بحراسة القلعة مقر ومسكن القابي قول[3].

2 – عناصر حراسة أبواب المدينة، تضم عناصر البيادة(المشاة) والطوبجية(المدفعية) واللغمجية(عناصر الأنفاق) ومهمتها حراسة المدن من اعتداء يقوم به بعض الأشقياء[4].

3 – الصوباشية: وهي عناصر من نتاج الدفشرمة، وخصصت منذ قدومها لحراسة المدن، وتدرب لقتال الشوارع، وكيفية التعامل مع المشاغبين واللصوص، ويطلق عليهم انكشارية وهم من المشاة[5]، وقد بلغت أعداد انكشارية ضبط المدن ما يزيد عن 150 ألف عناصر وزعت على ولايات بلاد الشام، وتعد ولاية حلب من أكثر الولايات التي أفرزت إليها عناصر الانكشارية، لأهميتها، ولأنها الخزان الحربي والبشري لدعم ولاية بغداد وباقي ولايات العراق، إذا تعرضت لغزو فارسي، وتليها القاهرة لضبط تجاوزات بقايا المماليك ثم تأتي ولاية طرابلس الشام المكلفة بمراقبة

(1) إسماعيل حقي أوزون جارشلي، تشكيلات الدولة العثمانية، أنقرة 1957، ص 372.

(2) محمد الفاتح قانون نامة، ترجمة ليل ساحلي أوغلي، مجلة دراسات، عمان المجلد الثالث عشر، العدد الرابع، ص 111.

(3) أحمد راشد، الإنكشارية، ....، ص 56.

(4) راشد ، الإنكشارية ،.... ص 56.

(5) عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية، ....، ج ص 123.

قبرص من جهة، والأقليات الطائفية والقوى التركمانية المستقرة في ألويتها، وتأتي دمشق في المرتبة الرابعة، وبلغ عدد الانكشارية ما يزيد عن 150 – 200 نفراً[1]، خصصت لهم ثكنات خاصة بهم، ويتقاضون رواتبهم من الخزينة العامرة في أستانبول، ولا يحق لدفتردار الولاية، اقتطاع رواتبهم من وارد الولاية. وسمتهم بعض المصادر بالصوباشية[2].

أشار البحث إلى أن عناصر الدفاع عن المدينة من القابي قول وحراس أبواب دمشق يتقاضون رواتبهم من واردات الولاية، وكذلك عناصر الطولومباجية (رجال الإطفاء)، أما حراس المدينة وأسواقها وأزقتها، فعلاقتها بآغا الانكشارية وليس للوالي أي سلطة عليها، ويتم استبدالها بموافقة آغا الإنكشارية في مركز الولاية ممهوراً بخاتم القاضي[3].إن هذا الترتيب العسكري الذي شهدته دمشق، اشعر الموطن بأمان وحتى تجار القوافل وجدوا سلامتهم

6 – عساكر القلاع والممرات:

أشار البحث أن عناصر الإمارة من نوع اليايا أو البيادة (المشاة) والمسلم والجيراخور والجانباز والدلي (المجنونة) كلفت بالخدمات، وهي قوات لا تشارك مع الانكشارية في حروبها، فهي تتولى الاستطلاع وضرب قوات الأعداء بشكل مفاجئ لإخافتها، وقطع الأشجار إذا كانت تعيق تقدم الانكشارية، وإقامة الجسور وحراستها، وحماية مؤخرة الانكشارية[4].

هذه القوات مكلفة بحراسة القلاع المقامة خارج المدن وبعض الأبراج والممرات، وبحسب ما ذكر التقويم السنوي (سالنامة سي لسنة 1293هـ) أن عدد قلاع بلاد الشام تزيد أعدادها عن 22 قلعة، ومعظمها مرتبط بولاية دمشق الممتدة من لواء حماه حمص لواء دمشق لواء حوران لواء إربد الكرك إضافة إلى مسؤوليتها عن حراسة لواء القدس ولواء بيروت.

فأبراج لواء بيروت مسؤولة عن حراسة ميناء المدينة بالدرجة الأولى، وقد كلف اثنين وخمسين جندياً من طائفة المستحفظان[5]، لم نعثر في أبراج بلاد الشام وممراتها وقلاعها عن تكليف جماعة الكوكللو (المتطوعة) [6].علماً بأنها شكلت جزءاً من الحفاظ على أمن القاهرة.

(1) أرشيف رئاسة الوزراء، وثيقة رقم 3723 نقلاً عن فاضل بيات.

(2) الشناوي، الدولة العثمانية، ....، ج 1، ص 123.

(3) C. 1 S. 509 مرجع سابق Ismail Hakki, Osmanli Tarihi.

(4) أصدر محمد الفاتح فرماناً بتكليف عناصر الخدمات بحراسة القلاع والممرات والأبراج ومستحفظان برج بيروت، ثم تكليفهم بناءً على فرمان الفاتح لسنة 1472م.

(5) كبجي كامل، دفتر رؤوس رقم 28/228، 9، رجب 982هـ .

(6) اقتصر عناصر الكوكللو على إيالة مصر، يوسف نعيسة، مصر والسودان، مطبعة الداودي، دمشق 1999، ص 91.

أدركت الدولة العثمانية أهمية الثغور والقلاع، وأنه لا بد من الحفاظ على ولاياتها وتأمين قوات، لتلك الثغور والقلاع والممرات، ولهذا جهزت قوات مشاة من الانكشارية لحراسة المدن[1]، وعناصر خدمات من العناصر التي أشار إليها البحث سابقاً.

أ–قلعة حماة: وصف بدر الدين الغزي الذي مر بها سنة 1523م، قائلاً أن أهميتها تنبثق من موقعها بحراسة طريق قافلة الحج، وأفادت سجلات مالية مدور دفتري[2] أن عدد عناصرها 56 عنصراً، ووجد في لواء حماه قرابة 62 عنصراً من الانكشارية يترأسهم صوباشي وقد تحملت قوات الصوباشي مهمة رد غارات البدو، وفي أحيان كثيرة كانت تقوم بمساعدة انكشارية لواء حمص لرد غارات البدو، ولا سيما عندما تتعرض بادية الشام إلى الجفاف.لقد واجه لواء حماه ولواء حمص متاعب كثير م البدو الذين كانوا يشنون غارات فجائية على المدينتين ، فاضطر الوالي إلى تكليف حراس القلاع في النبك وحسيا لتديم الدعم لقوات لواء حماه ولواء حمص اللذين يتعرضان للنهب من قبل القبائل البدوية .

ب– قلعة حسيا: وهي تشرف على سهل فسيح، يمكن لعناصرها مراقبة المارة من دمشق ذهاباً وإياباً، وقد كلفت عناصرها البالغ عددها 44 عنصراً مع 15 عنصراً من الطوبجية، بحماية قافلة الحج ،وحماية القوافل التجارية من اللصوص وقطاع الطرق[3].

ج– قلعة النبك: تشابهت مهامها مع قلعة حسيا ، وقد أسندت مهامها إلى بلوك باشي (رئيس البلوك) [4] وكلف ما يزيد عن سبعين جندياً بحماية الطريق القادمة من لواء حمص إلى دمشق وبالعكس، ويكلفون أيضاً بحماية القوافل ولا سيما قافلة الحج[5].

د– قلعة القسطل: وأقيم فيها برج لرصد تحركات البدو التي تكمن للقوافل التجارية للإغارة عليها وسلب ما لديها، وكانت معظم تجارها يدفعون أتاوات لزعامات البدو لإتقاء شر مهاجمتها، ويذكر نوفان أن الدولة وضعت بها 15 جندياً من المستحفظان، في حين تفيد تقومات سالنامه سي، أنه

---

(1) انكشارية حراسة المدن، غير عناصر الخدمات من اليايا (المشاة) التي سميت فيما بعد، للمزيد: كبجي كامل، رؤوس دفتي 30/229 لسنة 1015 هـ.

(2) مالية مدور دفتري رقم 51/457 لسنة 1135 هـ. ص 58.

(3) أرشيف رئاسة الوزراء، مالية مدور دفتري، رقم 1198، ص 126 نقلاً عن نوفان رجا الحمود، العسكر في بلاد الشام، دار الآفاق الجديدة، 1981، ص 38.

(4) بلوك Boluk، معناها مجموعة أو دستة، والبلوك يضم من 15 – 12 نفراً كحد أعلى، ويتقاضى كل نفر 12 أقجة، ثم أصبحت 20 أقجة. للمزيد: مدحت سرت أوغلو، رسملي عثمانلي تاريخي، أستانبول 1958م، ص 51.

(5) نوفان رجاء الحمود، العسكر في بلاد الشام، ....، ص 38.

خصص لها ولقلعة النبك وحسيا ما بين 50 – 70 جندياً من المستحفظان وثلاثة عناصر من الطوبجية مزودين بمدفع صغير[1].

6 –أهمية قلعة دمشق: وقد رممت عدة مرات، وهي تضم اثني عشر برجاً، مزودة بشرفات حربية، لرمي النبال والأسلحة النارية[2]. وقد كلف السلطان سليمان القانوني بضرورة ترميم القلعة وتقوية أبراجها، لأنها كانت مقراً لعناصر القابي قول، وكلفت 142 – 180 نفراً وزعت على أبراجها، وكان بلوكاتها يتقاضون رواتبها من الخزانة السلطانية في أستانبول، ويتقاضى الفرد (النفر) 4 – 6 أقجات يومياً[3].

كما كلفت بلوكات من الطوبجية، وعدد أفرادها ستة وعشرين نفراً، يتقاضى الفرد من 5 – 10 أقجة يومياً، وعناصر من العربجية (العربات) يتقاضى الفرد من 5 – 6 أقجة، وعناصر المتفرقة[4]، وعناصر من الجبه جي (حملة البنادق)، وبلغ عدد بلوكهم أحد عشر نفراً، يتقاضى أفراد الجبة جية 5 – 8 أقجة، وبلوك المتفرقة من 5 – 85 أقجة[5].

إن هذه العناصر كانت كافية وقادرة بما تمتلكه من خبرة قتالية، إذا ما تعرضت القلعة أولاً وقافلة الحج ثانياً إلى خطر، يضاف هذا وذاك أن قلعة دمشق كانت مقراً رسمياً لعناصر حرس أوجاق القابي قول الذين أعدوا إعداداً متميزاً ورواتبهم واحتياجاتهم من خزانة السلطان الخاصة، وكان من مهام القلعة وقواها العسكرية حماية ولاية دمشق بألويتها كاملة، وحينما أعلن الأمير فخر الدين المعني الثاني 1590 – 1635م تمرده على الدولة العثمانية، كلفت عناصر القابي قول بالتصدي للأمير فخر الدين، وتمكنت من محاصرته وإرغامه على الاستسلام[6].

أفاد نوفان الحمود، أن القوات التي انطلقت من قلعة دمشق لقتال الأمير قدرت بعشرة آلاف جندي[7]،هذه القوة المرابطة في القلعة تشير إلى أن الدولة العثمانية جعلت دمشق وقلعتها خزاناً بشرياً مع ذخائرها للتصدي إلى المشاغبين واللصوص وقطاع الطريق الذين يحاولون سلب القوافل التجارية

---

(1) نوفان رجا الحمود ، العسكر في بلاد الشام، مرجع سابق، ص 38، دولت علمية سالنامة س 1288 هـ، ص 120.

(2) عبد القادر الريحاوي، مدينة دمشق تراثها ومعالمها التاريخية 1969، ص 79.

(3) نوفان الحمود، العسكر في بلاد الشام، ....، ص 39.

(4) المتفرقة وهي قوات تجمع من العناصر السلطانية، وعناصر من أوجاق الإنكشارية وعناصر العزب (الأعزب) بالبحرية، وعناصر المخصصة لمرافقة الصدر الأعظم والوزراء. للمزيد: مدحت سرت أوغلو، التاريخ العثماني المصور، ....، ص 220 – 221.

(5) نوفان الحمود، ....، ص 40، وسالنامة سي لسنة 1298 هـ، ص 136.

(6) عزيز الأحدب، فخر الدين مؤسس لبنان الحديث، دار الكتاب اللبناني، بيروت 1973م، ص 17 – 20.

(7) عبد الكريم رافق، دراسات اقتصادية واجتماعية في تاريخ بلاد الشام الحديث، دمشق 2002، ص 169.

أو الاعتداء على حجاج بيت الله الحرام، علماً بأن قافلة الحج مزودة عسكرياً بالجردة التي ترافقها بشكل دائم.

تفيد المصادر العثمانية أن الدولة حرصت على تزويد قلاع بلاد الشام عامة وقلعة دمشق خاصة بعناصر ممن تربت في قصورها وتتقاضى رواتبها من خزينة السلطان طوال القرن السادس عشر ومنتصف السابع عشر الميلاديين، واستمر الأمر حتى سنة 1730م حيث أمر السلطان محمود الأول 1730 – 1754 بأن تتقاضى عساكر القلاع كافة من موارد الولايات المكلفة بحمايتها[1].

لم تسمح الإدارة العثمانية لعناصر (الطاط) مشاركة قواتها النظامية بحماية القلاع والممرات[2].

أفاد نوفان الحمود، أنه في سنة 1658م أن الصدر الأعظم محمد باشا كوبريلي زود قلعة دمشق بعناصر من أوجاق القابي قول بقوة قدرت بثلاثة آلاف بدلاً من حاميتها، وقد فسر المحبي أن تصرف الصدر الأعظم محمد باشا كوبربلي، أسهم في فساد الجند المرابطة في القلعة[3].

عمدت الدولة إلى زيادة ضبط الأمن وربطه في ولاية دمشق وما جاورها، حيث زودت قلعة القنيطرة بثلاثة آلاف جندي، وعلاوة على حماية المسافرين، والتحاقها بقوات دمشق إذا اقتضى الأمر، فقد كلفت أيضاً بجمع الضرائب من القرى المجاورة للقلعة، ولم يفدنا نوفان الحمود ولا المصادر العثمانية أن عناصر القلاع على طريق دمشق تتقاضى رواتبها من الضرائب التي تُجمع أو من خزينة الدولة، لأن عناصر القلاع من المستحفظان والمتفرقة، تدعم بقوة بين الحين والآخر ببلوك من الطوبجية والعربجية وقلة من عناصر الجبة جية، وما عدا قلعة دمشق، فعناصر من أوجاق القابي قول.إن هذه العناصر التي وزعت على القلاع تعاونت فيما بينها لدى تعرض اي منها للخطر، كما أن أهالي المناطق كانوا يقومون يقدم جميع حاجباتهم من مألك وملبس ويدفعون لهم مايشبه الخوة ،ناهييك عن التجار الذين كانوا يدفعون لهؤلاء العساكر مايشبه بالمعاش الشهري لهم ،ولم تسجل المصادر والمراجع أن العساكر القلاع ،قامت بالتعدي على الأهالي ، غير أن القرن الثامن عشر الميلادي فرض على هؤلاء العساكر تبدل في طباعهم فقد اعتمدوا احياناً لاستخدام القوة للحصول على اموال إن بعضهم كان قد تزوج من المدينة المجاورة للقلعة.

إن العساكر التي كلفتها الدولة بحماية ممرات بلاد الشام وقلاعها قد أدت دوراً ايجابياً في حماية الطرق من اللصوص الذين يقومون بسلب القوافل التجارية مالديها من بضائع .

---

(1) S. 385 مرجع سابق Ismail Hakki, Osmanli Tarih.

(2) الطاط، العناصر غير التركية، كالأكراد والفرس، ويفهم أنها عناصر فارسية تسللت إلى القوات العسكرية العثمانية مع أوائل القرن السابع عشر، للمزيد: جودت ، تاريخ جودت، ....، ج 3، ص 278.

(3) نوفان رجا الحمود، العساكر في بلاد الشام، ....، ص 43.

وافاد نوفان أن قلعة الضمير كانت على تواصل مع برج القطيفة ، عمر لطفي بارقان[1]، إن القوافل التجارية تفضل المرور على الطريق المأدي من دمشق إلى قطيفة إلى النبك إلى حسيا فحماة وبعدها تقوم ولاية حلب بحماية القوافل التجارية القادمة إليها ، وإضافة أن قوافل التجار كانت دائمة ونشيطة بين مدينتي حلب ودمشق وأحيانا مابين دمشق ولاية طرابلس، غير أن الصراع الذي دار مابين الأمير فخر الدين المعني الثاني ويوسف سيفا[2] انعكس سلباً على تجارة بين حلب من جهة وطرابلس الشام ودمشق من جهة أخرى .علماً بأن ولاة طرابلس الشام امتازوا بالكفاءة ورعاية شؤون الولاية فكثر التوافد الأوروبي إليها، وظلت طوال القرن السابع عشر الميلادي تحتل المرتبة الأولى ، أما في القرن الثامن عشر الميلادي فقد أهملت بضائعها ومنتجاتها الزراعية التي كانت موجودة في أسواق حلب ودمشق . واحتلت بيروت مكانة بارزة على مختلف الأصعدة أن الدولة العثمانية حولتها إلى ولاية والحقت بها طرابلس كلواء مما ادى إهماله وإهمال عساكره التي غدت تمارس اعمال مشينة .

(1)عمر بارقان ، التجارة في بلاد الشام ، انقرة 1978 ،ص52.

(2)عيسى اسكندر معلوف ، تاريخ الأمير فخر الدين المعني الثاني ، المطبعة الكاثولكية 1966،ص111

- استنتاج الفصل الأول:

إن العناصر التي ولّدت إمارة بلغ مساحة ما امتلكته من أراضي يزيد عن 400.000 كم^2، صنعها الجهاد، وشجاعة مقاتلي القبيلة الذين ظلوا لسنوات، يحرصون على التأقلم مع واقعهم الذي حتمه الجهاد، مضافاً إليه سلوك قادة القبيلة من أرطغرل بك حتى أورخان.

واجه أفراد القبيلة بادئ الأمر، صعوبة شاقة في التعايش مع النظام والقانون، فلقد عاشوا طوال حياتهم على السلب والنهب لقرون وتربوا عليه.

أدرك قادة القبيلة، أن قبيلتهم، لن تتمكن منفردة من العيش بعيدة عما جاورها من قوى بشرية من جهة، ومهاجمة أراض بيزنطة دون دعم من سكان الأناضول من جهة أخرى.

إن تعامل أفراد القبيلة مع سكان الأناضول، وإعلانهم الجهاد دفع الجميع لقبول التعامل معهم. والإنضواء تحت قيادة قادتهم، هذه القناعة التي أبداها سكان الأناضول، أسهم بشكل رئيساً في الانتصارات التي أوصلتهم إلى أسكي شهر (المدينة القديمة) واتخاذها مقراً لإماراتهم، في حين وصلت قواتهم المقاتلة إلى بورصة سنة 1326م غير أن المنية وافت الغازي عثمان، لكن ابنه أورخان تولى قيادة القبيلة، وباشر بمهاجمة الأراضي البيزنطية، واكتسب شهرة قتالية سبقته إلى المناطق المتجه إليها.

لم يصف الجو للغازي أورخان، فقائد قواته وولي عهده سقط عن جواده، فحزن عليه حزناً شديداً، وتنازل عن العرش لابنه مراد الأول الذي تلقب بسلطان، فخلع ابنه مراد الأول بإعلانه السلطنة جبة الدين، وحوّل الإمارة إلى دولة، وخاطب حكام الدول بالسلطان فخاطبته الدول للتعامل معه صلحاً وحرباً بآن واحد.

استمر السلطان مراد الأول، يهاجم البيزنطيين، وأنهى حياته بإلحاق الهزائم بالبيزنطيين والأوروبيين الذين تآزوا فيما بينهم للتصدي له، ولإيقاف انتزاع أراض بيزنطة، لكن السلطان مراد الأول بعسكره (الجيش الانكشارية) انتصر عليهم في معركة أوه صو (وادي الماء)، وأثناء تفقده للجرحى، طعنه صربي بخنجر مسموم، مات على إثره، تاركاً لابنه بايزيد دولة قوية مرهوبة الجانب، فورثه ابنه بايزيد الأول الذي انغمس باللهو والمجون، وبغفلة منه هاجمه تيمورلنك، فانهزم يلدرم بايزيد الأول أمام تيمورلنك وأسره ووضعه في قفص، وكأنه أوحى لزوجته أوليفيرا الصربية التي ازدادت جمالاً وغنجاً أمام زوجه يلدرم بايزيد الذي مات قهراً ليس من الهزيمة، وإنما من تصرفات زوجة ظلت لسنوات عبدةً مطيعةً له، وأنهكت خزينته بنفقات تجهيزها كعروس، وأعفى دولتها من الضريبة التي كان أخاها جستيان يدفعها عنوة إلى بايزيد.

تقاسم أولاد بايزيد مملكة أبيهم، وتألمت أوليفيرا زوج بايزيد الأول التي ظلت على مسيحيتها، وتسببت في موت زوجها بايزيد، من تجزئة مملكة زوجها، فشجعت ابنها محمد الأول الذي حارب إخوته، وانتصر عليهم، وأعاد وحدة دولة آبائه وأجداده، ولقب منقذ الأمة ونوح السفينة.

توفي محمد الأول سنة 1423م، وتحمل ابنه مراد الثاني مأساة أعمام أبيه، مما شجعه إلى استلام العرش، وبشجاعته، هزم خصومه وترك لابنه السلطان محمد الثاني الذي ركز اهتمامه على إسقاط القسطنطينية عاصمة البيزنطيين التي بناها قسطنطين سنة 333م وتوارثه أبناؤه وأحفاده، وأنهكت لقرون خصومها، ولا سيما الخلافة العباسية، لدرجة أن خلفاء بني عباس طلبوا ودها، غير أن الفاتح بشجاعة مقاتليه، يقابله قياصرة، تناسوا شجاعة جيران لا يعرفون أنصاف الحلول.

فات زمان القياصرة، ولدى محاصرة الفاتح لعاصمة دولتهم من أوروبة الكاثوليكية، لكن بابا روما كان تواقاً بأن يرى قبعة الإسلام على رؤوس قساوسة بيزنطة الأرثوذكسية، مما مكن الفاتح من إسقاطها سنة 1453م وحولها إلى مدينة إسلامية، ورغم إسلامه لم يمنعه من توليه حماية الكاثوليكية والأرثوذكسية واليهودية والإسلام موحداً الأديان بشخصه.

دس السم للفاتح وخلفه ولديه بايزيد الثاني وجام، وعاد وباشر بالصراع بشأن اقتسام الدولة فيما بينهما، لكن بايزيد رفض، وبدعم الانكشارية هزم جام، الذي لجأ إلى المماليك ثم إلى بابا روما الذي دس له السم مقابل مبلغ من المال لقاء التخلص منه.

استفرد السلطان بايزيد الثاني بعدما تخلص من أخيه، بإدارة دولة قوية خرجت من رحم قبيلة تائهة، دخلت الأناضول تحولت إلى دولة ثم إلى إمبراطورية بلباس سلطنة، تبنت بعد الجهاد حماية المسلمين.

ركز بايزيد الثاني اهتماماته على الأسطول الذي لا يزال في بداية نشأته، وجعل منه أسطولاً كبيراً وعظيماً، وكان السلطان بايزيد الثاني يكره الحرب، ولهذا سئمت منه الإنكشارية وتآمرت عليه، حيث شجعت ولده سليم على دس السم له، وكأن القدر، أعادة الكرة ثانية، فبايزيد دس السم لأبيه، وها هو سليم يدس السم لأبيه، واستلم العرش، وقرر تصفية جيرانه، فادعى أن الفرس يتدخلون بشؤون الأناضول، وأنهم يحاولون نشر المذهب الشيعي، فجهز جيوش وهزمهم في معركة جالديران سنة 1514م ثم توجه إلى المماليك، وغضب منهم لأنهم لم يؤيدوه، وأنهم يكتبون آيات الله على نقودهم، وحددت عقوبتهم حسب رأي مفتي الإسلام بإبادتهم، وهذا ما فعله السلطان سليم الأول أباد المماليك في موقعتين الأولى مرج دبق 1516م والثانية الريدانية 1517م. وفعلاً أباد دولتهم وفرق زعاماتهم وأزالها من التاريخ.

ترك سليم الأول دمشق رهناً لعساكره أولاً وإلى أبنائه وأحفاده ثانياً، وباشرت عساكرهم بإدارة دمشق، وجمع ضرائبها، وضبط أمنها، حيث كلفت عناصر القابي قول بحماية المدينة من أي خطرٍ كان، في حين نظمت الدولة العثمانية شؤون المدينة من خلال قوات متعددة المهام أبرزها قتال الشوارع

والأزقة وملاحقة العصاة الذين يحاولون تعكير صفو الأمن فيها وقد أطلق على هذه القوات اسم ما يسمى الصوباشي كرئيس لها، وقد وضعت الدولة تحت تصرفه قوات تزيد عن أكثر من 150 عنصراً مسلحاً بالهروال والعصي الخشبية، ويحذر عليه وعلى عناصره استخدام الأسلحة الجارحة، وقد خوله القانون الاستعانة بالقوات المكلفة بحراسة المدينة أو حتى بعناصر الطولومباجية (رجال الإطفاء) أو حتى بحراس القلاع في حال حاول هؤلاء العصاة الهرب من المدينة إلى أحد الكهوف، لأن القانون يلزم الصوباشي وقواته بإلقاء القبض على هؤلاء العصاة مهما كلفه الأمر.

لم تكن دمشق خلال المرحلة من وجود القوات العثمانية فيها تختلط بالعساكر أو العساكر تختلط بها ، لأن الكثير من الأهالي لم يكن معتادة على رؤية عساكر ألبستها متنوعة، وطرابيشها متنوعة، ولا تفهم لغتها ،وظل هذا الأمر أكثر من قرن وإذا كان هناك تفاهم تم التفاهم بالإشارات فالعساكر العثمانية وجت في دمشق معاملة لم تراها حسنة ، وكان الأهالي يقدموا لها الكثير من الخدمات ، وقد نالت عناصر الطولومباجيه (رجال الإطفاء) احترام جميع الأهالي لاسيما عندما تعرض الجامع الأموي إلى حريق من جهة اليمين سنة 1679م تكمن هؤلاء الرجال من إخماد الحريق ،ولم ينس الأهالي هذا الجهد الذي يذلوه وقد تم الأمر في باب الجابية ،حيث تعرضت بعض المحلات تجارية إلى حريق سنة1705م وكان رجال الإطفاء قد أدوا واجبهم على أكمل وجه .

الفصل الثاني
مهام عساكر ولاية دمشق وواجباتها

1- العساكر العثمانية في دمشق.

أ - واقع المدينة في ظل التواجد العسكري العثماني.

ب - قوات السباهية (الخيالة) .

1- التيمار.

2- الزعامت.

جـ - قوات السكبان (مربو الكلاب) .

د - ثكنات عساكر ولاية دمشق.

هـ - أسلحة عساكر ولاية دمشق.

2- مهام عساكر دمشق.

أ - حماية قافلة الحج الشامي.

ب - المهام الخارجية.

جـ - دورها في إخماد حركات العصيان.

3- انحلال عساكر دمشق وضعفها.

أ - تمرد انكشارية دمشق.

ب - قوات الزعامات المحلية.

1- دور السكبان في تكوين جيوش الزعامات المحلية.

أ - قوات علي باشا جنبلاط .

ب - جيش بن الأعوج.

جـ - جيش الأمير فروخ.

2- القوات المرتزقة الأخرى.

أ - اللاوند.

ب - الدالاتية.

جـ - التفنكجية.

د - المغاربة.

- استنتاج الفصل الثاني.

اعتادت الدول العثمانية لدى دخول أي مدينة أو منطقة تحت نفوذها إلى تكليف القضاة بإدارتها ريثما تنظم شؤونها وتقسمها إلى ولايات، والولايات إلى ألوية، والألوية إلى أقضية، والأقضية إلى نواح وقرى. مرت دمشق بحسب المنظومة العسكرية العثمانية بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: أدارها ولاة برتبة بكلر بكي (بيلر بي) أي أمير الأمراء يعاونه جهاز إداري يضم قاض ومحاسبجي وآغا الانكشارية وآغا الأسطبل، وقد استمرت هذه المرحلة من عام 1516– 1585م حيث عمد سلطان مراد الثالث إلى اعتماد نظام سمي بنظام الباشوات، لأن الوالي كان برتبة باشا،يساعده كادر إداري يتألف من القاضي وآغا الانكشارية والمحاسبجي، كما ظلت إيالة دمشق مقسمة إدارياً كما كانت في المرحلة السابقة.

ألغى إبراهيم باشا التقسيمات الإدارية التي اعتمدها العثمانيون في بلاد الشام،حيث عُين متسلمين على المدن الساحلية مثل صور، صيدا، بيروت وطرابلس، وربطهم به، وفي سنة 1838م وفوض بشير الشهابي بإدارة شؤون المدن، الذين غدا متسلميهم تحت إمرته، علماً بان الدولة العثمانية، كانت قد اعتمدت مصطلح إيالة، وعينت عليها والي برتبة ثلاثة أطواغ[1] وبعد خروج قوات إبراهيم باشا من بلاد الشام، بموجب اتفاق لندن الأول والثاني 1840–1841م عادت بلاد الشام إلى السيطرة العثمانية.

إن ضغط أوروبة على الدولة العثمانية ،بشأن تطبيق الإصلاحات والتنظيمات ،عمدت إلى استخدام مصطلح الولاية بدلاً من الإيالة، وهي المرحلة التي لا علاقة للبحث فيها، لأن عساكر الانكشارية هي موضع البحث قد تم القضاء عليها سنة 1826م .[(1)]

قبل أن يقضي السلطان محمود الثاني على الانكشارية سنة 1826م،كان ممن سبقه من السلاطين، قد كلفوا عدد من طوائف الجند بحراسة الولاية وضبط أمنها وحماية القوافل التجارية وقافلة الحج، ومن أبرز طوائف الجند القابي قول وهم من المشاة واليرلية وهم من أبناء الشام، وكانوا من الفرسان، وأعداد شتى من العساكر المرتزقة، ممن استخدمه ولاة دمشق في وقت الشدة مثل المغاربة وهم من المشاة، والأكراد والتركمان (عساكر الطاطة) وهم من الفرسان، وهناك قوات من اللاوند والدالاتية.

إن هذا الخلط العسكري الذي شهدته ولاية دمشق عم ولايات بلاد الشام بكاملها ، لأن نظام الانكشارية الذي بدأ يزداد تراخياً إلى درجة إعلانهم العصيان ، وعدم السماح للسلطان الحاكم للوصول إلى عرشه إلا بعد المروري تحت سيوفهم (أي يرضاهم وترضيتهم)،ناهيك انسحابهم من ساحات القتال، واضطرار السلطان الحاكم إلى التسلل خفية لتوقيع معاهدة إذعان.هذا التسلل لبعض السلاطين أضعف هيبة الدولة خارجياً ، وبدت الإنكشارية كأن الأمر لا يعنيها ولهذا بدأت ،تمارس أعمال استفزازية ضد الصدور العظام وسلاطينهم [(2)].

(1)- جودت باشا ، تاريخ جودت ، ج1 ، .... ، ص470

(2)- أماني بنت جعفر صالح غازي ، دور الانكشارية ، القاهرة 2007، ص153، ومابعد

1- العساكر العثمانية في دمشق :

مثلت العساكر العثمانية في الولايات عامة وولاية دمشق خاصة اليد القابضة على السلطة فيها، علاوة عن فرضها الهيبة الحربية، وضمان الولاء للسلطان القابع في القصور، بدءاً من سليمان القانوني 1520 – 1566م حتى نهاية الدولة العثمانية[1].

لقد أخمدت الإنكشارية ثورة جادنبرد الغزالي 1521 – 1523م وثورة الأمير فجر الدين المعني الثاني 1590 – 1635م، وثورة ضاهر العمر 1750 – 1775م[2].

أ – قوات القابي قول (عبيد الباب):

اعتمدت الدولة العثمانية في ضبطها لمدينة دمشق على قوات القابي قول الذين يعدون الحرس السلطاني، فرواتبهم من خزينة السلطان الخاصة، وارتباطهم بالسلطان مباشرة، وقد تراوحت أعدادها في ولاية دمشق من 400 – 700 شخص[3]. ناهيك عن قوات السكبان (مربو الكلاب) المكلفون بحفظ الأمن داخل المدينة التي منحت ساليانة (رواتب) تتقاضاه من خزينة الولاية[4]ثم استبدلت الدولة العثمانية على حفظ الأمن داخل المدينة بالصوباشي الذي يتبعوه عدد من العساكر.

إن تزايد ضعف الدولة العثمانية، خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين، تزامن مع ضعف الولاء للسلطان الحاكم منذ تخلي السلاطين عن قيادتها وإسنادها إلى الصدور العظام ، ناهيك عن الأسباب الأخرى :

أولها: تزايد النفوذ المحلي بسبب ظهور ثورات واحتجاجات ضد الولاة، وليس ضد السلطان.مما عرض الولايات إلى اضطراب وإرباك تزايد معها ضعف الولاء للسلطان لدرجة أن الأهالي اعتقدوا أن السلطان الحاكم وما تلاه غير قادر على حمايتهم، فقد احترامهم شيئاً فشيئاً

ثانيها: تأثيرات الثورة الفرنسية التي تسربت إلى المنطقة قبل دخول الحملة الفرنسية على مصر وبلاد الشام سنة 1789.فولدت افكاراً جديدة ، أولها زيادة الأهالي بضرورة مشاركة العثمانيين ، بحكم بلادهم وليس اقتصاره على حكم بلادهم [5].

ثالثها: قيام السلطان سليم الثالث 1789 – 1807م بتأسيس جيش جديد.

رابعها: إن الجيل العثماني الشباب الذي اختلط بأوروبا أيدا خطوة السلطان سليم الثالث

---

(1) محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية، ....، ص 426 – 427.

(2) عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون، دار أطلس 1974، ص 190.

(3) نوفان رجا الحمود، العسكر في بلاد الشام، ....، 116.

(4) يوسف نعيسه ، مجتمع مدينة دمشق ، دار طلاس سنة1986، ج1 ص224

(5) لطفي باشا ، تاريخ لطفي ، استانبول 1293هـ ، ج1 ص 318

هذه الأسباب، دفعت الإنكشارية للبحث عن مصالحها، فباعت سلاحها وعرضت خدماتها للأمراء المحتجين على الواقع الاقتصادي المتردي. [1]

لم يبق أمام السلطان الحاكم سوى ترك بعض العناصر من أوجاق القابي قول وعناصر اليرلية لحماية مدينة دمشق والألوية التابعة[2] لها. أما ضبط المدينة فعهد للصوباشي وعناصر منع المشاجرات وضبط الأسواق[3]، وتحصيل الضرائب المفروضة على المتاجر والحمامات والخانات والبيوتات التجارية التي ازدادت خلال العقد الأخير من القرن الثامن عشر الميلادي ومطلع القرن التاسع عشر الميلادي، وتتقاضى قوات ضبط أمن دمشق ساليانة[4].

1- واقع مدينة دمشق:

تميزت ولاية دمشق عن بقية الولايات، حيث ظلت تكن الولاء للسلطان الحاكم، رغم تزايد النفوذ المحلي من جهة والتطورات الاجتماعية التي طرأت على واقع دمشق بسبب عدة عوامل:

1- سيطرة الأغوات على تجارة الحبوب والمواشي، وتملكهم متاجر في أحياء مدينة دمشق، وحصولهم على الالتزام والمالكانات في سهول حوران وحمص وحماه.

2- ظاهرة زواج الأغوات العثمانيين من النساء المحليات، وتوريث أملاكهم جيلاً بعد جيل حتى الوقت الحاضر [5].

3- لجوء السلطة المركزية في استانبول، فتح أبواب الإدارة من باب الإصلاح أمام أغوات الإنكشارية بعدما أهمل نظام التيمار والزعامت، واعتماد أنظمة جديدة لتأمين الأموال لخزينتها التي يشكو الإفلاس منها، وفقدان عملاتها ومكانتها وقيمتها في الأسواق لخلطها بمعادن بخسة[6].إن تردي أوضاع الدولة العثمانية على مختلف الأصعدة ، وأهمها بروز النفوذ المحلي في عموم الولايات الدولة العثمانية عامة و بلاد الشام بشكل خاص، افسح المجال إلى العناصر الوليدة (القولوغلية) إلى مشاركة الأهالي امتلاك البيوتات تجارية. وممارسة التجارة ولاسيما تجارة البن والمواشي ،وفوق هذا كله بدؤوا يقرضون بعض الأهالي أموالاً وحينما يعجزون عن دفعها، ينتزعون منهم أراضيهم أو منازلهم مقابل ذلك

---

(1) أحمد جودت باشا: تاريخ جودت، ....، ج 3، ص 457.

(2) سجلات الوثائق التاريخية بدمشق، سجل 2، وثيقة 129 و137.

(3) الصوباشي: شخصية عسكرية تختار من أوجاق القابي القول ممن فيه الكفاية لضبط البلد لجهة السلطان، ويخوله انتقاء عناصره التي تتراوح أعدادها بحسب حاجة المدينة وقد تصل أعدادهم عن 50 نفر.

للمزيد: Madhet sert Oglu. Resimli Osmanli Tarihi Istanbul, 1958. S. 298.

(4) الساليانة: تساويها علوفة، أي رواتب تمنح للعساكر المخصصة لها كل ثلاثة أشهر، سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية، الرياض، 2000، 155 - 156.

(5) يوسف نعيسة، مجتمع مدينة دمشق، دار طلاس 1986، ص 228.

(6) إسماعيل غالب، تنظيم المسكوكات العثمانية، ترجمة محمود عامر، دمشق 2015، ص 370 وما بعد.

لم يكتف أغوات الإنكشارية المولدون، بل لجؤوا إلى الاندماج بمجتمع الوجهاء العلمانيين، وفرضوا نفوذهم من خلال مراكزهم الرسمية، ومكانتهم الاقتصادية[1].التي تزايد يوم بعد يوم ، لدرجة أنهم أصبحوا إثراء ويقرضون أموال بربا

ب . قوات السباهية (الخّيالة):

لم تخل ولايات بلاد الشام (طرابلس الشام، دمشق، حلب، صيدا) من أي صنف من صنوف الإنكشارية، وتعد عناصر أوجاق القابي قول (عبيد الباب) وعناصر السباهية من أكثر أوجاقات الإنكشارية تواجداً بولايات بلاد الشام ولاسيما ولاية دمشق.

عرفت قوات السباهية من أكثر الإنكشارية التصاقاً بالمجتمع من خلال ارتباطها بالأرض الأميرية التي قسمت إلى تيمار وزعامت وملك خاص[2].

1- **التيمار:** ودخله لا يزيد عن 20 ألف أقجة، ويعطى لجنود السباهية وهو يشمل 90 قرية، يعمل التيماري الممنوحة لها، حراثة الأرض وفلاحتها ويقدم أثناء الحرب عن كل 3000 أقجة جند مجهز تجهيزاً كاملاً، يسمى (جبّلو).
2- **الزعامت:** ويعطى لضباط السباهية، ودخله ألا يزيد عن مئة ألف أقجة، ويشمل 600 قرية، يشرف المسؤول عنه عن حراثته وزراعته، وتعد كل القوى الموجودة في زعامته ملك لصاحب الزعامات[3].
3- **الملك الخاص:** ودخله يزيد عن مئة ألف أقجة، ويعطى للسلاطين وأبنائهم، وكان وادي بردى والزبداني ومنطقة التل ومنين وغوطة دمشق ومناطق أخرى في ألوية الولاية (دمشق) ملك للسلطان سليمان القانوني وتوارثه أبناؤه وأحفاده جيلاً بعد جيل، وتذكر المصادر والمراجع أن السلطان عبد الحميد الثاني 1876 – 1909م، بلغ ملكه الخاص في ولاية دمشق 15 مليون دونم، شمل 1114 قرية[4]، هذه الأملاك الخاصة، يحق له منح لمن يشاء، حيث يوعز إلى إدارة الأملاك السلطانية منح قرية (ما) إلى المرادي وغيرها[5].ومن هنا تزايدت أملاك القطاعيين من أبناء العائلات المدنية والدينية .

(1) فيليب خوري، طبيعة السلطة السياسية وتوزعها في دمشق، المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام، 1984، ج 1، ص 450.

(2) Mahet Sert Oglu, Resimll (….) . S. 315.

(3) أمين مسعود أبو بكر، ملكية الأرض، 1983، ص 206.

(4) عبد الله حنا، القضية الزراعية، بيروت 1975، ص 99.

(5) نص قانون الملك الخاص على ملكية السلطان، محمد الفاتح قانون نامة، ترجمة: خليل ساحلي أوغلي، مجلة الدراسات عمان، العدد الرابع 1986، ص 111.

لو قرأت عساكر دمشق، لاتضح أن العساكر التي عملت في ولاية دمشق، كانت مؤلفة من أوجاقات الإنكشارية كافة، لأن قانون الدوشيرمة (الدفشرمة)، ينص على أن حراسة مراكز الولايات وألويتها من أوجاقات الإنكشارية، كقوة مختلطة تحرص على سلامة أماكن تواجدهم مع ضرورة التعاون فيما بينهم[1].

رغم الضعف والفوضى اللتان تسربتا إلى الإنكشارية، غير أن أعداد الإنكشارية في ولاية دمشق لم تتناقص، بل كانت بازدياد، أما رواتبهم، فكانت بحسب تنظيمات سليمان القانوني المتضمن ثلاث درجات:

1- الدرجة الأولى: رواتب الجنود الأحدث والكوجك Küçük الصغير، يتقاضى من 3 – 7 أقجات يومياً من خزينة الدولة.
2- الدرجة الثانية: الجنود الموصوفون بالشجاعة والإقدام، يتقاضون من 17 – 29 أقجة يومياً، وتتحمل خزينة الدولة مسؤولية دفعها كل ثلاثة شهور.
3- الدرجة الثالثة: الضباط والجنود، مشوهو الحرب أو المتقاعدون، يتقاضون كل نفر منهم من 30 – 130 أقجة يومياً[2].

عرفت السباهية بقوات نتاج الأرض (أي يجمعون من التيمارات والزعامات) وهي عناصر خيالة (جمال، بغال، حمير، أحصنة مسنة) [3]، وقد سميت العناصر التي تجمع من التيمار والزعامت بالجبلو، وهي تشارك بكل حرب تخوضها الدولة العثمانية، وبما أن معظم عناصر الولايات من السباهية، فقد كانت أكثر صلة بالمجتمع ،ولأنهم أولاد الأرض يعملون في تيمارها أو زعامتها، وبتعبير أكثر وضوحاً، فإن الدولة جندت أهالي الولايات من خلال الأراضي المسماة التيمار والزعامت[4].

جـ – قوات السكبان (مربو الكلاب):

إن فساد نظام الإنكشارية منذ الربع الأول للقرن السابع عشر، وتوقف الدولة العثمانية عن تطبيق نظام الدوشيرمة (الدفشرمة) بسبب زيادة الوعي لدى ولايات الأفلان والبغدان، والصرب

---

(1) أحمد جواد، تاريخ عسكري عثماني، أنبار مطبعة س، أستانبول 1297 هـ، ص 30.

(2) أحمد جواد، تاريخ عسكري عثماني، .....، ص 33.

(3) السباهية يمتطون (دواب من بغال وما شابهه) أما السواري فهم الفرسان يمتطون خيولاً أصلية، وعناصر السواري ينتقون من الأوجاقات كافة، ضمن شروط أولهما الخفة والرشاقة.

للمزيد: Ismail Hakki Uzun çarşili, Osmanli Trihi (....) S. 439.

(4) شارك أهالي الولايات في الحروب التي خاضتها الدولة العثمانية من خلال أراضي التيمار والزعامات. للمزيد: أكمل الدين إحسان أوغلو، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة: صالح السعداوي، ج 1، ص 650.

والبوسنة والهرسك، ومقاومة الأهالي لمسألة انتزاع أولادهم من أحضانهم ووقوف إدارتهم أيضاً ضد تطبيق النظام[1].

يطبق على قوات السكبان على بقية أوجاقات الإنكشارية، يترأسها (سكبان باشي Sikbanbaşi)، وأوجدت هذه العناصر لرحلات صيد السلاطين، وبسبب قربهم من السلاطين ولا سيما السلطان محمد الرابع (لقب بالصياد)، وكان البلوك الواحد يضم من خمسين إلى 120 نفراً، ورغم المميزات التي منحت لعناصر السكبان ألحقوا بأوجاق الإنكشارية،علماً بأنهم ليسوا من الانكشارية ولم يتربوا في القصور ، وإنما السلطان محمد الفاتح هذه الميزة، وقد اشتهروا ببراعتهم في استخدام الأسلحة النارية، نتيجة ممارستهم الصيد بصورة دائمة [2].

د – ثكنات عساكر ولاية دمشق:

لم تعتمد الدولة العثمانية منذ عهد الإمارة على بناء ثكنات لقواتها العسكرية منذ نشأتها، فقد أسكنتهم في منازل ممن هاجر قبل دخول قواتها المنطقة أو المدينة، كما أسكنتهم القلاع الموجودة ،التي بنتها الدولة البيزنطية وغيرها، وقلاع الولايات التي بنيت ممن سبقتهم دول أو إمبراطوريات ولاسيما الرومانية[3].

لم تمدنا المصادر والمراجع، أن الدولة العثمانية بنت أو أقامت ثكناتها لقواتها العسكرية، في دمشق ،فأسكنت عناصر القابي قول Kapkulu في القلعة، لأنهم جنود السلطان المقربين، أما قوات حفظ المدينة فقد أسكنتهم في خيام أقامتها لهم في أواسط المدينة أو النقاط الرئيسة والمفصلية في المدينة التي تؤهل تلك العناصر للوصول بسرعة إلى التصدي للقوات المشاغبة، ففي دمشق، خصصت قلعة دمشق لعناصر القابي قول، أما قوات حفظ أمن المدينة ومراقبة الأسواق وبقية الخدمات كالأفران والحمامات والخانات، فقد أقامت لهم خياماً في منطقة المرجة ومنطقة العسالي المجاورة للبوابة[4]، ومنطقة المزة، التي تشرف على القسم من مدينة دمشق، كما كلفت إنكشارية دمشق بجمع الضرائب من الألوية وحتى من حلب وغزة[5].

لم تفدنا وثائق المحاكم الشرعية (دمشق، بيروت)، أن عناصر السباهية، كلفت رسمياً بجباية ضرائب أية ولاية ولاسيما دمشق، سواء داخل الولاية أو خارجها ،لأن الدولة خصصت عناصر لجباية

---

(1) يخطئ من يتصور مقولة إن الشبان الذين جمعوا من 8 – 18 سنة، والحقيقة هم أطفال ينتزعون من أحضان أمهاتهم وهم في عمر من 3 – 5 سنوات. للمزيد: رضا نور: التاريخ العثماني، 6 أجزاء، ج 1، ترجمة: محمود عامر، بيروت 1991، ص 38.

(2) يوسف نعيسة، مجتمع ولاية دمشق،....، ج1، ص147.

(3) رضا نور، ثكنات عساكر الولايات، استانبول 1936، ص 57.

(4) يوسف نعيسة، مجتمع ولاية دمشق، .... ، ج 2، ص 235.

(5) نوفان رجا الحمود، عسكر بلاد الشام،....، ص 108 – 114.

ضرائب الولاية[1]، أما عناصر السباهية التي تواجدت في معظم الولايات ما عدا ولايات الشمال الأفريقي، فيها بالأصل شبان من المدن العثمانية، تطوعت وحصلت على ميزات الإنكشارية لأنه لم يكن بإمكان الدولة العثمانية تأمين قوات لتغطية الولايات كافة [2].

هـ – أسلحة عساكر ولاية دمشق:

إذا كانت الدولة العثمانية، قد امتلكت قوات عسكرية متعددة المهام والاختصاصات، وتنوعت ألبستها ورموزها وأعلامها، فإن أسلحتها قد تشابهت في معظم أوجاقاتها، فعهدت إلى اللغجمية حفر أنفاقاً، ووضع ألغاماً للإيقاع بالعدو، وعهدت إلى أوجاق الطوبجية المدافع وتأمين البارود في معظم ولاياتها، غير أن حلب، كانت من أكثر الولايات صناعة للبارود، وتليها استانبول[3].

أشار نوفان الحمود في مؤلفه، أن فرمانات كثيرة وجهت إلى الولاة بتأمين كميات من الأسلحة المهربة سواء من أوروبة وغيرها، لمنع إيصالها إلى العصاة، كما أفاد أن كميات الأسلحة القادمة من أوروبة تتم مبادلتها بكميات كبيرة من الحبوب والمنسوجات المحلية لا سيما من أرباب التيمارات والزعامت، وفي الوقت نفسه كان هؤلاء يقومون ببيع الأسلحة للفلاحين والبدو بأثمان باهظة[4].

شكلت غابات بلاد الشام ولاسيما بعض سنجاق (ألوية) ولاية دمشق المصدر الرئيس لتأمين أخشاب لصناعة الأقواس التي تسلم إلى الرماة[5].

يمكن القول: إن أسلحة الإنكشارية بكل أوجاقاتها، كانت تقليدية مخصصة لحملة الرماح والدروع، أما الأسلحة النارية فقد عدّ العثمانيون أولى القوى التي أدخلت البارود إلى بلاد الشام واعتمدته في حربهم مع المماليك سنة 1516م[6].

أما فيما يتعلق بصناعة الأسلحة والبارود في دمشق، فقد أنشئ مصنع للبارود غير أن المصادر لم تفدنا أين أقيم[7]، في حين يذكر جودت باشا، أن الدولة العثمانية لم تقيم مصنع للبارود في ولاية دمشق، التي كلفت بتأمين السيوف والأقواس والسهام، وقد زود عساكر القلعة بأقواس وبنادق، ومدافع صغيرة، وكذلك زودت قلاعها والقلاع الأخرى[8].بأسلحة دفاعية أكثر مما هي هجومية ،ومهمتهم التصدي للصوص وقطاع الطرق .

---

(1) سجلات محاكم دمشق الشرعية، مثوش دفتري، رقم 19، ص 53.

(2) عزيز سامح الترٍ، الأتراك العثمانيون في أفريقية الشمالية، ترجمة: محمود عامر دار الفكر، بيروت 1988، ص 56.

(3) سجلات حلب الشرعية، سجل 18، ص 54.

(4) نوفان رجا الحمود: عسكر بلاد الشام، ....، ص 82 – 83.

(5) رجا الحمود عسكر بلاد الشام،.... ص 85 – 86.

(6) أحمد جودت باشا: تاريخ جودت، ....، ج 3، ص 357.

(7) يوسف نعيسة، مجتمع مدينة دمشق، ....، ص 239.

(8) أحمد جودت باشا، تاريخ جودت،....، ج 3، ص 358.

2 – مهام عساكر دمشق:

أشار البحث أن الدولة العثمانية، رتبت قواتها ترتيباً دقيقاً تحسباً لِمَ تواجهها من مشكلات، ولم يكن هناك أي تشابك بين اختصاصات أوجاقات الإنكشارية، فقوات حماية حدود الدولة هي قوات مقاتلة وتخضع لقيادة عسكرية صارمة، مجهزة بمختلف الأسلحة، ومشاركة عناصر من أوجاقات الإنكشارية السبعة، أما قوات الولايات، فمعظمها من عساكر الخدمات مثل عناصر الدلي (المجنون) والجيراخورة (الأجيرة) والكولكو (المتطوعة) وقوات الجانباز (الفدائية) علماً بأن هذه العناصر، مشاركة أيضاً في الحرب عند اشتعالها أو حدوثها، ومن أبرز مهام قوات دمشق:

أ – حماية قافلة الحج الشامي:

إن موقع مدينة دمشق أكسبها مكانة إستراتيجية مهمة، ولاسيما أثناء موسم الحج، لان الحجاج العثمانيين كانوا اثناء حجهم يمرون بمدينة دمشق، حيث كانوا يزورون قبر محيي الدين ابن العربي، وظلوا لقرون، يعدون أن حجهم بدون المرور بدمشق وشراء حاجياتهم منها يعدّ حجاً ناقصاً، فهذه شام شريف[1]، علاوة عن ذلك، فإن طريق الحج الشامي، كان عرضة لهجمات البدو بشكل خاص[2].

أسهمت أهمية قافلة الحج في تعيين ولاة دمشق، وبالوقت نفسه فإن رأس والي دمشق كان رهناً بسلامة قافلة الحج ذهاباً وإيابا، كما أسهم نجاة القافلة في إطالة حكم الولاة من آل العظم، لأنهم أولوا سلامة القافلة اهتماماً خاصاً، ومكنهم من كسب ثقة السلاطين العثمانيين[3].

عمد السلاطين العثمانيون إلى الفصل بين إمارة الحج ومنصب والي دمشق، ويذكر عبد الكريم رافق: إن تولي إمارة قائد قوات حماية القافلة إلى القوات المسماة (الباش بوزوق) Başbozuk قوات غير نظامية[4].

أسهمت قافلة الحج الشامي في تأمين موارد مالية، علماً بأن أموالاً رصدت لقافلة الحج (مال بدل) وهو مال دفعه أصحاب التيمار والزعامت لقاء إعفائهم من الخدمة العسكرية، وبتسلم أمير الحج هذه الأموال لتأمين احتياجات القافلة ذهاباً وإياباً، ولا علاقة للموارد المالية مع الصرة التي يرسلها السلطان لحماية القافلة وشراء القبائل البدو القاطنة على طريق القافلة[5].

---

(1) أحمد جودت باشا: تاريخ جودت،....ج 4، ص 267.

(2) عبد الكريم رافق: دراسات اقتصادية واجتماعية في تاريخ بلاد الشام الحديث، دمشق، 2002، ص 173

(3)رافق ،دراسات اقتصادية ،.... ص 74.

(4) باش بوزوق، شكلت هذه العناصر بعد القضاء على الإنكشارية سنة 1826م وقبل هذا التاريخ، كانت تشكل قوات الجردة(الجرد جي) لحماية قافلة الحج، وهي عناصر تختار من خيرة عناصر الولاية، وقد ترأس قيادة الجروة ولاة صيدا حيناً، والي طرابلس الشام.

للمزيد: محمد ذكي بقالين: تاريخ قاموس المصطلحات والأساليب العثمانية واستانبول، 1946م، ج 1، ص157.

(5) عبد الكريم رافق دراسات اقتصادية،...، ص 175.

تتحمل ولاية دمشق مسؤولية حماية قافلة الحج من أي مكروه، قد يعرضها للخطر مما يعرض أمير الحج وقائد الجردة ووالي ولاية دمشق إلى محاسبة صارمة، لم يتهاون السلاطين حيال حدوثها، تصل في بعد الأحيان إلى قطع رؤوسهم [1].

يعد إسناد إمارة الحج الشامي إلى بعض الشخصيات أمثال محمد بن حسن التركماني وتولي ابنه بعد وفاته سنة 1660م الذي وطد علاقة متينة مع القبائل البدوية ولا سيما مع شيخ عدبة حوران (الأمير حمد بن رشيد)، والحاج خليل باشا المعروف بابن كيوان الذي أرهب العربان، وقد أشاد المحبي بإدارته وعدّ فترته بأنها فترة طمأنينة للحجاج[2].

يمكن القول: إن قوات ولاية دمشق، لم يكن أمامها من مهام خطيرة جداً سوى قافلة الحج، وتلاها في القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر الميلاديين زيادة النفوذ المحلي، بدءاً من الأمير فخر الدين المعني الثاني وتحالفه مع الثائر علي باشا جنبلاط، ومن ثم ظاهر العمر والي صفد، وبحسب المصادر فإن زيادة نفوذ أسرة العظم التي حكم أبناؤها ولاية دمشق قرابة ستين سنة بفترات متقطعة[3].

لم ينتاب السلاطين العثمانيون من ثورات عساكرهم، لأنهم كانوا يدركون ولاءاتها، غير أن بلاد الشام كانت مفتوحة أمام التطورات الأوروبية.ولهذا فإن بعض السلاطين انتابهم الخوف من تسرب الأفكار الأوروبية إلى بعض الشخصيات المناوئه لها.

ب- المهام الخارجية:

لم تعتمد الإدارة العثمانية مهام قواتها، كما هو معروف الآن، غير أن الإنكشارية التي قسمت إلى سبع أوجاقات، شكلت فيما بينها كتلة قتالية، وفي الوقت نفسه، لم يسند لموظفي الدولة الإداريين ما يسمى بالنفير العام، ولا ينطبق هذا المصطلح الحربي إلا على أصحاب التيمارات والزعامات، لتنفيذ مضمونها القاضيين بتزويد الدولة في حالة الحرب بعناصر الجبلو ،وهي قوات تشارك بالحرب كقوات مجهزة ،الدولة غير مسؤولة عن تلك العناصر سوى مدها بالأسلحة والذخيرة، أما تموينها وتجهيزها بكل احتياجاتها، فيتحملها أصحاب التيمار والزعامات [4].

(1) إسماعيل حقي أوزون جارشلي: التاريخ العثماني،....، ج 5، ص 378.

(2) المحبي، محمد: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، 4 أجزاء، القاهرة 1284 هـ، ج 3، ص427 – 728.

(3) عبد الكريم رافق: دراسات اقتصادية واجتماعية، ....، ص 174.

(4) أحمد جودت باشا، تاريخ جودت، ....، ج 2، ص 58.

بالرجوع إلى قانون الدوشيرمة (الدفشيرمة) ولاسيما (كنه الأخبار) لمؤلفه مصطفى كاليبولي أفندي، إن السباهية شكلت بادئ الأمر أكثر من ثلثي الإنكشارية، وأنها حققت نجاحاً متميزاً في جميع الحروب التي خاضتها الدولة خلال المراحل الأولى من نشأة الإنكشارية[1].

أدت البحرية وقوات القراصنة دوراً بارزاً في حروب الدولة العثمانية حيال أعدائها النمساويين والروس اللذين كانا يهاجمان ممالك الدولة في مناطق أوروبة الشرقية ولاسيما القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، كما أن قوات القابي قول انخرطت في الأسطول البحري[2].

لم تكلف الدولة قوات الولايات في أية حملات عسكرية في أوروبة الشرقية ،واقتصرت مهامها على الولايات العربية، فولاية حلب تحملت مسؤولية حماية العراق من أطماع الإيرانيين، أما قوات ولايات بلاد الشام ولاسيما ولاية طرابلس وولاية دمشق مسؤولية ضبط أمن جزيرة قبرص التي فتحت سنة 1570م، علاوة عن مهام ضبط ألويتها، فقد تحملت مسؤولية الحجاز ومناطق الجزيرة واليمن، علماً بأن حماية اليمن وضبطها مسؤولية ولاية مصر، غير أن أئمة اليمن الزيديين ناصبوا القوات العثمانية العداء منذ دخولها فعلياً سنة 1538م[3].

تفرد نوفان رجا الحمود بمعلومات مفادها أن قوات بلاد الشام، شاركت في حرب المجر سنة 1592م، نقلاً عن نجم الدين الغزي، غير أن أحمد جواد لم يذكر أن الدولة العثمانية قامت باستدعاء قواتها في بلاد الشام للمشاركة في حروب الشرق[4].

يؤكد أحمد جواد أن مشاركة عساكر بلاد الشام، ولاسيما قوات دمشق في مقاتلة مسيحي النمسا غير جائز مستنداً في نفيه:

1- إن ولايات بلاد الشام مضطربة بصورة دائمة، ولا يمكن للدولة العثمانية نقل قوات منها، وإذا كان يقصد قوات التيمار والزعامت، فهي قوات خصصت لمثل هذه المهام.
2- إن مقولة أن نظام الدفشرمة ينص على جمع شبان أوروبة الشرقية من 8 – 18 سنة ليس صحيحاً، وإن ما أشار إليه القانون لا يتطابق ،مع الواقع لأن هؤلاء الإنكشاريون لن يقتل أهلهم وذويهم.إذا كانوا في سن البلوغ.
3- إن نقل القوات من منطقة إلى أخرى، أمر مرهق للقوات من جهة ومكلف مادياً جداً، والدولة تعاني عجزاً مادياً[5].

---

(1) يعدّ مصطفى كاليبولي أكبر مؤرخي الدولة العثمانية، فكان شاهداً على الأحداث وقد احتوى مؤلفه كنه الأخبار درجة علمية متميزة. للمزيد عن الإنكشارية بورصة 1158 هـ، ص 11 – 23.

(2) أحمد جواد: تاريخ عسكري عثماني، ....، ص 170.

(3) رشاد أكرم كوج، الإنكشارية،.... ، ص 114.

(4) نوفان رجا الحمود: العسكر في بلاد الشام، ....، ص 23.

(5) أحمد جواد: تاريخ العسكر العثماني، ....، ص 210.

يحتمل قوات بلاد الشام ولا سيما قوات ولاية دمشق أن تشارك في محاربة الصفويين، وهو أمر يتفرد به نوفان والمحبي، ولم يتم العثور على مصدر أو مرجع يؤيد المحبي في مؤلفه خلاصة الأثر ولا نوفان في مؤلفه العسكر في بلاد الشام.

لم يشر جودت في تاريخه إلى مشاركة قوات دمشق أو ولاية طرابلس بأية حرب خارج الولاية العربية ما عدا قبرص، لأنها من مسؤوليتهما [1]

يصعب قراءة مهام قوات بلاد الشام لاسيما ولاية دمشق من فترة لأخرى ومن مرحلة لمرحلة، والدفاتر الخاقانية ونوفان وغيرها تفيد أن قوات ولاية دمشق أسهمت في جمع الضرائب لولاية حلب، فقوات حلب مهامها تتعدى الولاية وألويتها فهي مسؤولة عن مناطق بيرة جك ولواء إسكندرون، هذا الغياب الذي يستمر عدة شهور، تبقى الولاية من دون قوات تكلف بجمع الضرائب[2]!وربما لهذا السبب تكلف قوات ولاية دمشق بجمع ضرائب حلب.

أسفر عن تواجد قوات دمشق في حلب، أثار حفيظة إنكشارية حلب، لأن إنكشارية دمشق، بالغت في تعدياتها وتجاوزاتها، لدرجة قاضي حلب يحيى أفندي ابن بستان زادة[3]، بعدما استضاف عساكر دمشق أعلموه أن عساكر حلب هي التي خرجت عن طاعة السلطان[4].

إن قوة السباهية المتواجدة، في ولاية دمشق، كلفت بجمع الضرائب في غزة ويافا، في تعهدت عساكر لواء بيروت التابع لولاية دمشق بجمع ضرائب صيدا وصور، وعكا والأقضية المرتبطة بلواء بيروت، وبعد أن تسجل في الدفتر الخاقاني، يتعهد والي ولاية دمشق بإيصالها إلى استانبول، ويكلف حراس القلاع وقات حمص وحماه بسلامتها[5].

جـ – دورها في إخماد حركات العصيان:

عدّ المؤرخون العثمانيون أن ولايات بلاد الشام ولاسيما ولاية دمشق من الولايات الحافلة بالمشاغبات والتمردات، وقد تنوعت تلك الحركات في أهدافها ومراميها، وعلى الرغم من تنوع تلك التمردات، فهي لم تعلن خروجها عن طاعة السلطان العثماني، وإنما كان من أكبر مسبباتها، تجاوزت قادتها، وتهافتها لممارسة أعمال السلب والنهب، ومن أبرز حركات التمرد:

---

(1) نوفان رجا الحمود: العسكر في بلاد الشام، ....، ص 125.

(2) العرضي أبو الوفاء: عمر بن عبد الوهاب بن إبراهيم: معادن الذهب في الأعيان المشرفة بهم حلب، ورقة 84، نقلاً عن نوفان رجا الحمود، مرجع سابق، ص 108.

(3) نوفان رجا الحمود، العسكر في بلاد الشام، ....، ص 109.

(4) لن يتوسع البحث في الخلافات ما بين عساكر دمشق وعساكر حلب. (الطالب).

(5) إدارة الوثائق الشرعية – دمشق، مالية دفتري، رقم 11، ص 18 وما بعد.

1- حركات شغب، تهدف إلى إحداث اضطراب أمني، تمثلت بقيام قبائل بدوية مهاجمة أطراف المدن، مهاجمة القوافل التجارية، وقطع الطريق، ومهاجمة قوافل الحج. هذه الحركات هيأت لوالي دمشق ملاحقة مسببيها سواء كانوا جماعة أو قبائل بدوية، ولا سيما لدى التعرض لقافلة الحج[1].
وذكر المحبي أن مجموعة من العصاة بما فيهم السكبان، قاموا في سنة 1608م باحتلال قلعتي القسطل والقطيفة، وفجهز والي دمشق قوات لملاحقة العصاة وتمكن من قتل ثلاثمائة مشاغب، وألقى القبض على مئة آخرين أعدمهم أمام قلعة دمشق[2].
2- حركات مبرمجة قادتها زعامات بهدف العصيان مثلها عبد الحليم اليازجي الذي استغل اضطراب الأمن في مدينة صفد، وقد امتدت لِمَ جاور صفد، فأعد والي دمشق قوة عسكرية هاجم اليازجي، الذي فر هارباً إلى عينتاب[3].
3- حركات خارج المنطقة، كلف مراد باشا، بأمر سلطاني، الذين اتخذوا مدينة بورصة مقراً لثوراتهم الاحتجاجية، وقد ضمن عساكر حلب وشهر زور وسيواس وقرمان وعينتاب ومرعش[4].
4- ثورة الجلالية في منطقة شمال حلب قادها علي باشا جنبلاط سنة 1606م. فعهدت الدولة إلى قواتها في بلاد الشام وحلب، التضافر للقضاء على حركات التمرد الذي فر إلى جبل لبنان، وتحالف مع الأمير فخر الدين المعني الثاني 1590 - 1635م حيث هاجما دمشق سنة 1623م[5].غير أن والي دمشق أنذاك محمد باشا الذي لم يستطع دخول دمشق لأن الدمشقيين منعوه ، فعهد إلى مصطفى باشا حيث قتل ابن أجعفران وهو من كبار الضباط الانكشارية في دمشق وبعدها لاحق علي جنبلاط وفخر الدين المعني الثاني وردهم عن دخولهم إلى دمشق ، [6]
وقد تمكن الوالي مصطفى باشا من ضبط الأمن في دمشق بعدما أعدم كبار ضباط الانكشارية وسلم الولاية إلى مصطفى باشا نكزي ، ويعد الوالي كوجك أحمد باشا الذي اسندت إليه ولاية دمشق 1628م من القيام من عدة أعمال أهمها :
1- قضى علة العناصر المشاغبة في المدينة
2- أنعدمت اللصوصية في زمانه [7]
3- أرسل عساكره لمنازلة بني شهاب في وادي تيم فنهبوا القوى وأحرقوها
4- بنى سكنة خارج باب الله (البوابة) بقرب من قرية القدم[8]

---

(1) المحبي، محمد أمين بن فضل الله: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، ...، ج 4، ص 219.
(2) مالية مدور دفتري: دار الوثائق دمشق، سجل 89، لسنة 1553م.
(3) المحبي، خلاصة الأثر....، ج 1، ص 286.
(4) لطفي باشا: تاريخ لطفي، استانبول 1298، ج 1، ص 176.
(5) تاريخ الأمير حيدر الشهابي: نزعة الأزمان في جبل لبنان، القاهرة 1900 - 1901، ص 450 - 156
(6) محمد ابن جمعة في ذكر الباشوات والقضاة في دمشق ، نشرها المنجد ، دمشق 1949م ،ص30
(7)عبد الكريم رافق،بلاد الشام من الفتح العثماني حتى حملة نابليون 1516-1798ط1968،2 ، ص190
(8) محمد ابن جمعة، الباشوات والقضاة،.... ، ص31

وبناء على تقدم يعد الوالي كوجيك أحمد باشا من خيرة الولاة الذين ضبطوا الأمن في دمشق . حيث ترك لخلفائه ولاية ،هادئة خالية من العصاة واللصوص الذين أربكوا المدينة .

3- انحلال عساكر دمشق وضعفها:

تساؤلات عدة عن سر تحول الإنكشارية من قوات، أرهبت أعداءها وعزت سلطانه، وصانت أرض مؤسسيها إلى قوات مستهترة غلب عليها كثرة التمرد، والخروج من جلدها، وبالمدة الزمنية التي حققت انتصاراتها على أعدائها، بدأت تنهزم من المعارك وتفقد الأراضي التي استولت عليها[1].ودفع العثمانيون دماء كثيرة للحصول عليها .

عجز سلاطين القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين عن مواجهتها، وأرغموا بضعفهم على تنفيذ رغباتها، وفهمت تلك القوات أن التساهل معها قد يوصلها إلى استلام العرش أسوة بالمماليك الذين كانوا جنوداً في الدولة الأيوبية، وتناسى قادة الإنكشارية أن ثورتهم وتركهم للنظام الذي تربوا عليه، أن العثمانيين ليس لهم إلا العرش[2].

لم تفيد الوثائق والدراسات التي حللت خروج الإنكشارية من جلد الجندي ،أنهم ثاروا ضد السلطان الحاكم، علماً أن السلطان الحاكم يلتقي مع قوات الإنكشارية كلاهما أنجبتهم نساء أوروبيات، إذا تجاهلنا عرقية تلك النساء المستوردات لرغبة وطنية مفادها، الانتقام من العثمانيين المسلمين مما فعلوه بالبيزنطيين[3].

لأن يندفع البحث بعيداً في التعريف بالإنكشارية، ولا بدوافع انهيارها بأكثر من أن حاميها السلطان الذي غاب عنها، فهي لا تدافع عن وطن أو قومية أو دين، هذه المبادئ التي تجسدت بالسلطان، أسهمت في فقدان بوصلة الإنكشارية[4].

إذاً إن زيادة انحلال الإنكشارية، انعكس سلباً على أقرانهم في الولايات

يعلق جودت باشا في مؤلفه أن تحريم الزواج على الإنكشارية، سلب الأمل من الجندي الإنكشاري، وشعر أنه محروم من زوجة أو بنين أو بنات أو حفيد، ولاسيما أنه مسلم.

---

(1) أماني بنت جعفر بن صالح الغازي، دور الإنكشارية في إضعاف الدولة العثمانية، دار القاهرة، 2007، ص 99.

(2) عندما سمع السلطان سليم الأول 1512 – 1520م عندما كان في مصر، أن بعض الإنكشارية (سماهم الأتراك العثمانيين) يريدون الزواج من أرامل المماليك الذين لقوا حتفهم في المعارك، فحذرهم وحذره قضاة مصر من عقد قران أياً منهم. للمزيد: عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، مكتبة الأنجلو المصرية 1980م، ج 1، ص 324. ويفهم من تحذيره منع الزواج من نساء مسلمات، وقد حرص العثمانيون على عرقية الإنكشارية، ....، 352 – 326.

(3) محمود عامر، جواري العصور العثمانية، منشورات وزارة الثقافة، 2017، ص 30.

(4) عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية، ....، ج 1، ص 328.

والإسلام عدَّ المسلم بدون زواج لم يكمل دينه، علاوة عن ذلك فالإسلام حلل الزواج بأربع عدا عما ملكت أيمانهم فمن أين لسلاطين العثمانيين من تحريم ما حلاله الاسلام ، وحلوله لأنفسهم [1].هذا التحريم الذي طبقه نظام الدفشرمة على الانكشارية انقلب وباء على الدولة .

عاش إنكشارية الولايات عيشة، مكنتها من التنقل والتواصل مع أهالي الولايات، يشترون ويبتاعون ويسهرون، بعكس أقرانهم في استانبول وولايات الأناضول والروميللي الذين يعيشون في ثكناتهم، ورغم حسن المعاملة التي أبداها أهالي الولايات، لم تنجيهم من تجاوزاتهم وممارساتهم، وأشعروا الأهالي أنهم غرباء، وتمنوا التخلص منهم[2].

أخفق سلاطين القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين في الحفاظ على الإنكشارية التي كانت سلاحاً رهيباً ،يستخدم في سياسة التوسع الإقليمي، وتناسى هؤلاء السلاطين أن قواتهم تصدت بجدارة لأقوى الجيوش الأوروبية، وهذا ما أفسح المجال أمام الإنكشارية سواء في مركز الدولة أو في الولايات لزج أنفسهم في سياسة الدولة وشؤونها.

إن قراءة المستجدات التي شهدها العرش العثماني، وانعكاساته سلباً على الإنكشارية، أفقدها صوابها، فاندفعت بعقلية الجندي إلى اعتماد التجاوزات التي أسفرت عن ظاهرتين:

الظاهرة الأولى: أنه خُطف طفلاً من أحضان والديه.

الظاهرة الثانية: فقدانه الأبوة وحرمانه من تكوين أسرة.

هاتان الظاهرتان، تحولتا في غياب حماة الإنكشارية من قبل سلاطين الجمود والترهل خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين إلى كارثة ، حيث خرج القمقم من زنزانته لدرجة أن هذه الإنكشارية أرهبت السلاطين والأهالي على حد سواء.

أ – فوضى إنكشارية دمشق وشغبها:

من الخطأ بشيء القول: إن الإنكشارية، تمردت ضد سلاطينها أو أنها فوضوية أو انضباطية، فهي تقتدي بقادتها،إن كان ضعيفاً فوضوية،و قوياً انضباطية بامتياز.

إن تجاوزات قادتها، وعجز الإنكشارية عن تحمل تلك التجاوزات، دفعتها إلى التمرد على الأنظمة التي تربت عليها، حيث وجدت في تمردها احتراماً مقروناً بالخوف من سطوتها وجبروتها.

حذت إنكشارية دمشق حذو زملائها في استانبول مركز الدولة والولايات المجاورة، فباشرت بفرض ضرائب إضافية على تجار المدينة، وفي سنة 1579م قام أحد الجلادين الجدد بقتل أحد مشايخ دمشق من سبب سوى فرض سطوته على سكان المدينة الذين بدؤوا يتأففون من فوضى زعامة

---

(1) أحمد جودت باشا: تاريخ جودت، ....، ج 4، ص 357،

(2) عبد الكريم رافق: العرب والعثمانيون، دار أطلس، 1974، ص 139

الإنكشارية، تأثرت إنكشارية دمشق من فعلة الجلاد، فهجموا عليه بالسكاكين وقطعوه، وأشار نجم الدين الغزي أن الشيخ يحيى السايس الذي قتله الجلاد كان رجلاً صالحاً[1].

انعكس فرج يحيى السايس الدمشقي على المدينة، فلقد ثارت الإنكشارية محتجة على إدارتها لإهمالها، وعجز عن شراء حاجياتها نتيجة التضخم المالي الذي أسفر عن خروج الإنكشارية من ثكناتها، ومؤازرة الأهالي الذين أرهقتهم الضرائب والأتاوات، فاندفعت الإنكشارية إلى التحرك إلى مدينة حلب، وقع اقتتال بين إنكشارية المدينتين، زهقت أرواح كثيرة من مدنيين وعساكر، وعمد إنكشارية دمشق للإقامة في حلب وريفها[2].

لم تتدخل سلطات استانبول حيال اقتتال قواتها في الولايتين، وكأنهم يقاتلون أعداءهم، وعانت حلب الكثير من تصرفات إنكشارية دمشق[3].

تفاقمت الأمور كثيراً في مدينة دمشق، ولاسيما في عهد السلطان محمد الثالث 1595 – 1603م حيث ثارت سباهية استانبول التي كلفها بأعمال سخرة داخل استانبول، ثارت زعامتها ونهبوا المحلات التجارية، واعتدوا على المارة، وفي سنة 1603م ثارت الجلالية بقيادة علي باشا جنبلاط، وفي سنة 1606م. تعرضت حلب إلى حركة عصيان قادها الأكراد والتركمان، فكلفت عساكر دمشق بمؤازرة عساكر حلب، غير أن قيام عصيان في لواء حوران ولواء حماه، أرغم عساكر دمشق إلى الضياع[4].

لم تكن عصيانات لواء حوران وحماه من الأهالي، بل قامت بها الحامية العسكرية المتواجدة في اللوائين احتجاجاً على عدم استلام رواتبهم لأكثر من خمسة أشهر، فردت عساكر دمشق على عصيان لوائي حوران وحماه، بتأييدهم قاصدين من عصيانهم إرسال رسالة إلى السلطان محمد الثالث الذي استهتر بقوات السباهية وقوات السكبان[5].

---

(1) نجم الدين الغزي: الكواكب السائرة في أعيان المائة العاشرة، تحقيق: جبرائيل جبور، بيروت 1945 – 1958 – 1979، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ج 3، ص 220.

(2) المحبي، خلاصة الأثر، .... ج 4، ص 220.

(3) يعلق جودت باشا في تاريخه أن تردي الأوضاع في ولايات الدولة العثمانية ولا سيما الاقتصادي، انعكس سلباً على العساكر التي عبثت بمقدرات الدولة وعدّت مدينة دمشق ضحية فوضى العساكر. للمزيد: جودت، ....، ج 4، ص 568.

(4) مديرية الوثائق الشرعية بدمشق، دفتر رقم 5، ص 22، وثيقة 36 و37.

(5) إسماعيل حقي أوزون جارشلي: التاريخ العثماني، ....، ج 5، ص 487.

لم تتوقف عساكر دمشق عن إعلان تمردها وعصيانها مستغلة انشغال جيوش الدولة تقاتل على الجبهة الأوروبية، فثارت مطالبة بقتل كيوان بلوكباشي وكتحدا ابن البيطار اللذان هربا إلى الأمير فخر الدين المعني الثاني [1].

تدخل الأمير فخر الدين المعني بعد هدوء العساكر وطلب من زعامة العساكر بالسماح إلى كيوان بلوكباشي بالعودة إلى دمشق[2]، علماً بأن الإنكشارية أبلغت السلطان أحمد الأول.

لم تقف عساكر القابي قول (عبيد الباب) التي تشكل القوة العسكرية صاحبة القرار في ضبط الأمن أو زيادة التوتر، علماً بأن أوضاعها الاقتصادية ازدادت سوءاً بسبب التضخم المالي، وتلكؤ استانبول لأكثر من ستة أشهر لم ترسل لها رواتبها[3]، فشاركت في عصيانات عناصر السباهية وعناصر السكبان، فتحركت قوة قرابة ثلاثمائة من القابي قول، وهاجموا والي دمشق آنذاك أحمد باشا حافظ ورد جماعة الوالي، غير أن القابي قول قتلوا عشرين شخصاً من حاشية الوالي، وذكر البوريني في تراجمه أن القابي قول هاجمت حاشية الوالي التي قتلت عنصر من القابي قول كان مخموراً[4].

أفاد جودت باشا أن عناصر الولايات ولاسيما ولاية دمشق ازدادت اضطراباً وأيضاً كانت العاصمة استانبول مضطربة بسبب تدخل كوسم هانم في شؤون الدولة وعزوف السلطان أحمد عن إلغاء ظاهرة القتل، وأمر بوضع أخوته بزنزانة فعاودت عناصر القابي قول ثارت ثانية بسبب قيام شورنبرة حسن بقتل رفيق لهم ولم يتمكنوا منه لأنه هرب.

عادت قوى الإنكشارية في دمشق إلى التصادم، قوى مؤيدة ببقاء كيوان بلوكباشي في المدينة، والطرف الثاني عارض بقاءه في المدينة[5].

على ضوء ما تقدم من إهمال إدارة استانبول لقواتها العسكر سواء في مركز الدولة أو الولايات، فإن هذا الإهمال وعدم تسليمها رواتبها، لم تترك فرصة دون استغلالها في زيادة الفوضى.

عمد مؤيدوا كيوان بلوكباشي اليوزباشي كورد حمزة إلى استغلال الوضع المضطرب في المدينة، فأرسل رسالة إلى الأمير يونس بن الحرفوش بمهاجمة عدوه الأمير ابن معن، وفي الوقت نفسه، أقنع والي دمشق بمهاجمة الأمير فخر الدين المعني الثاني.

---

(1) إن توسط الأمير فخر الدين لكيوان، أسفر بالنهاية عن إيقاع الأمير بقبضة السلطان مراد الرابع الذي أعدمه مع أولاده. للمزيد: جارشلي، ....، ص 490.

(2) المحبي: خلاصة الأثر، ....، ج 4، ص 301.

(3) جودت باشا: تاريخ جودت، ....، ج 5، ص 368.

(4) البوريني، الحسن بن محمد (ت 1024 / 1615) تراجم الأعيان من أبناء الزمان، تحقيق: صلاح المنجد، مطبوعات المجمع العلمي، دمشق 1959، ج 1، ص 203.

(5) الغزي: لطف السمر، ....، ورقة 27، وأيضاً نوفان رجا الحمود العسكر في بلاد الشام، مرجع سابق، ص 135 – 136.

قرر والي دمشق مهاجمة بن معن، الذي كلف كيوان بلوكباشي بتجهيز جيشه غير أن الوالي تمكن من هزيمة ابن معن[1].

لدى قراءة وضع عساكر دمشق خلال فترة السلطان أحمد وعثمان ومصطفى وإعدامه الشاب عثمان الثاني، خُلطت الأوراق، فكورد حمزة وأخوه باكير، وكيوان بلوكباشي، والأمير فخر الدين المعني الثاني هذه الأطراف مضافاً إلى ما تعانيه استانبول، أسفر عنه صراع قبلي قيسي ويمني[2]. فعمد كورد حمزة ومؤيديه الذين ناصروا الجناح اليمني، وكيوان بلوكباشي ومؤيديه ناصروا الجناح القيسي، وبما أن عساكر دمشق انهزمت في معركة عنجر، عمدت الإنكشارية، إلى إشعال الفتنة في دمشق، في هذه الأثناء وصل الوالي محمد باشا إلى دمشق وعرف عنه ظلمه وتعسفه فخامته الإنكشارية والسكان على حد سواء[3].

إن الاقتتال ما بين الإنكشارية ومرافقي الوالي الجديد، يشير بوضوح إلى أن القرن السابع عشرالميلادي، اتسمت بقوة عساكر دمشق على إحداث فوضى وشغب عانى السكان الأمرين، فلقد جمدت الحياة الاقتصادية، وتزايد فقدان السوق وحرمانه من المنتجات الزراعية التي كان الريف ينتجها، كذلك فقد الولاة شكلوا لأنفسهم قوة تأتمر بأمرهم، وأن الإنكشارية المتمركزة في القلاع داخلية كانت أم خارجية، اهتمت بمصالحها على حساب الأمن وسلامة الطرق، مما دفع أصحاب المحلات التجارية وأصحاب القوافل إلى شراء ذمم قادة الجند[4].

إن هذه الفوضى التي شهدت دمشق لم تنته بالقرن السابع عشر الميلادي ، وإنما ازدادت في القرن الثامن عشر الميلادي، وغدا زعماء الجند، يفرضون نفوذاً على الوالي مستندين في تصرفاتهم إلى أن الإنكشارية استانبول التي مارست نفوذها على السلطان نفسه[5]، ويرغمونه على ترقيات قادتهم، ودفع البخشيش لهم، وبدا واضحاً عجز إدارة والي دمشق على اتخاذ أي إجراء دون موافقة قوات القابي قول، لأنها كانت مهيأة لتوجيه مدفعية القلعة عليهم ، كما حدث سنة 1652م، وأرغموا الوالي مرتضى باشا على مغادرة المدينة، وفي سنة 1656م منعوا الوالي الجديد من دخول المدينة بسبب تحريض عبد السلام المرعشي لهم[6].

---

(1) نوفان رجا الحمود: العسكر في دمشق، ....، ص 135.

(2) ابن طولون: مفاكهة الخلان، تحقيق: محمد مصطفى، القاهرة، 1962م، ج 2، ص 105.

(3) نوفان رجا الحمود: العسكر في بلاد الشام، ....، ص 137.

(4) المحبي: خلاصة الأثر، ج 4، ....، ص 295 – 296.

(5) عبد الكريم رافق: بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت، دمشق 1968، ص 190.

(6) نوفان رجا الحمود: العسكر في بلاد الشام، ....، ص 139.

ب- قوات الزعامات المحلية:

شكلت بلوكات السكبان كقوى رديفة للجيش تحت إمرة عناصر القابي قول، وقد امتازوا بمهارتهم الحربية، وحسن استخدامهم للقوس والنشاب ودقة رميهم بالبنادق، ولم تكن بلوكات السكبان من صنف الإنكشارية، واستخدموا لدى الدولة كقوة شبه مرتزقة، كما كانت مكانتهم تزداد تبعاً للسلطان الحاكم وهوسه بالصيد، ولهذا فإن النظام أقر الاعتماد عليهم عند الحاجة، وبعدها يسرحون بعد انتهاء تعاقدهم، شريطة إبقاء تشكيلاتهم، وكثيراً ما عمدت الدولة إلى استئجارهم من جديد[1]، لدى مواجهتها للتعدي عليها من قبل الروس والنمساويين، أو لتأمين لقمة عيشهم، وهذا الجانب لم يكن بإمكان الدولة عمله، لأن أوضاعها الاقتصادية منهارة وخزينتها تشكو الضائقة.

من هذا المنطلق، أرغمت الدولة على تجاهلهم من جهة ودفعهم للهرب وعدم التعامل مع الدولة طالما وجدت حاجتهم لدى الزعماء المحليين من جهة أخرى، فعمدوا إلى الهروب من الخدمة، لأن البخشيش الذي كان يعطى لهم، لم يعد كافياً ،وأن الدولة غير قادرة على إعطائهم رواتب مقدماً عن الأشهر التي يخدمونها[2].

إن هروب السكبان من الخدمة، أسفر عنه تهريب الأسلحة، وغدت أرياف الولايات مليئة بها. وفي الوقت نفسه غدت مقومات الدولة عرضة للخطر فمثلاً ثورة جلالية حلب، برهنت على أن الدولة مشلولة، وأن عبد الحليم اليازجي الذي طرد من دمشق، التجأ إلى الأناضول ونصب نفسه رئيساً على جلاليتها[3].

أشار البوريني إلى أن سكبان بلاد الشام ليسوا محليين،وأنهم من الأروام (الروميللي) وأن وضعهم في دمشق كوضع أي طائفة، يحمل على ظهره بندقية ويقود كلبه معه[4].

1- دور السكبان في تكوين جيوش الزعامات المحلية:

إن القارئ لشغب الجند في دمشق، وحدوث اقتتال بين القابي قول وحراس الوالي، يتصور أن العساكر العثمانية المنضوية تحت اسم الإنكشارية تقاتل بعضها بعضا. كذلك فإن سكبان الولايات يختلفون عن سكبان الأناضول، لأن السكبان ليسوا تنظيماً عسكرياً، وإنما هواة جمعوا وطوعوا من أجل الصيد، وألحقهم محمد الفاتح 1451 - 1481م بالإنكشارية وبعد وفاته أهملوا كثيراً حتى وصول محمد الرابع سنة 1648-1687م، للعرش والملقب بالصياد، وبعده أهملوا. هذا الاضطراب الذي وقع على السكبان، لأنهم أشبه بعناصر مأجورة لدى الحاجة إليهم يستدعون، ويتم تشكيل بلوك أو عدة بلوكات

---

(1) محمد عدنان البخيت: أحداث طرابلس الشام 1015 هـ / 1516 و1607، مجلة اللغة العربية الأردني، العدد الأول، عمان 1978، ص171.

(2) إسماعيل حقي أوزون جارشلي، عثمانلي دولت تشكيلاتي، استانبول 1958، ص370.

(3) رجان نوفان الحمود: العسكر في بلاد الشام، مرجع سابق، ص 149.

(4) البوريني: تراجم الأعيان، ....، جـ3، ص280، وقد أشارت المصادر العثمانية إلى وصف السكباني بالبطالة والنطالة والفراسة، محمد ذكي بقالين: قاموس المصطلحات العثمانية، ج2، ص 453.

وغالبيتهم قوى محلية سواء سكبان استانبول أم سكبان مصر وبلاد الشام[1].إضافة إلى المغاربة الذين شكلوا بلوكاً كبقية البلوكات ،بدأ يبع خدماته لمن يدفع له أكثر من الأمراء ، الذين خروج عن إرادة الدولة العثمانية.

شكل هؤلاء السكبان رديفاً للقوات العثمانية، غير أن تردي الأوضاع الاقتصادية للدولة، دفعهم إلى البحث عمن يدفع لهم أكثر، ووجدوا ضالتهم بالزعماء المحليين أمثال آل سيفا في طرابلس، وابن حرفوش، والأمير فخر الدين المعني الثاني، وظاهر العمر في صفد ،احمد الجزار في عكار وعلي جنبلاط في منطقة كلس شمال حلب، وعلي بك الكبير في ولاية مصر، وقد تفاوت هويتهم من زعيم إلى زعيم، ويمكن القول، إن حاشية الولاة ولاسيما في دمشق تكونت من الآغوات المتقاعدين والسباهيين الذين فقدوا نفوذهم والسكبان الذين وجدوا الحامي من جهة والزعيم الثائر ضد الدولة وليس ضد السلطان من جهة أخرى[2].

قدمت بلوكات السكبان خدمات جليلة للدولة العثمانية، وأبرزها معركة (استولني بلغراد) سنة 1601، حيث حولت هزيمة الإنكشارية إلى نصر[3]. وبلوكات السكبان هي التي أخرجت قوات دمشق من حلب[4].

إذاً إن استعراض فوضى الإنكشارية وشغبها في دمشق، واقتتالها مع حاشية الوالي كما حدث 1610م وسنة 1658م عندما هددت عناصر القابي قول على مقر إقامة الوالي[5]. تؤكد ما يلي:

1- إن الإنكشارية تربوا على النظام وهم يدافعون عن الدولة التي يترأسها السلطان.

2- إذا ثارت الإنكشارية ضد الصدور العظام أو الولاة، فإنها تنصاع بسرعة لأي فرمان يصدره السلطان.

3- السكبان قوى محلية بغالبيتهم، سلاحهم (البندقية والكلب وجيوبهم).

4- السكبان لا يعنيهم فرمان السلطان، والدليل أن السلطان أحمد الأول (1606 – 1617) وجه فرماناً لهم فتجاهلوه، فاضطر إلى تكليف قواته العسكرية للقضاء على العصيان.

5- السكبان عناصر محلية بغالبيتهم، يقفون مع الأهالي ضد الإنكشارية.

---

(1) لم تفدنا المصادر والمراجع أنه تم تشكيل بلوكات من السكبان في مناطق الشمال الأفريقي، لأن القبائل تطوعت كقوات نظامية. عزيز سامح العتر: الأتراك العثمانيون في أفريقية الشمالية، ترجمة: محمود عامر، بيروت 1989، ص 285.

(2) لزيادة الإطلاع على هوية السكبان المحليين (العرضى، معادن الذهب، الغزي، البوريتي والمرادي)، وسجلات رقم 3 و5 ودفاتر القسام وغيرهم.

(3) نوفان رجا الحمود: العسكر في بلاد الشام، ....، ص 148.

(4) نوفان رجا الحمود: العسكر في بلاد الشام، ....، ص 156.

(5) رجا الحمود ،العسكر في بلاد الشام ، ....،ص 134 – 139.

لقد تسرب السكان المحليون إلى المؤسسة العسكرية بدءاً من سنة 1606م ففي الأناضول تم استئجار العناصر المحلية الشابة من بين فلاحي الأناضول وبدوها. ممن لديهم القدرة على استخدام الأسلحة النارية، وبشكل خاص البندقية، وسكبان القرن السادس عشر والسابع عشرالميلاديين، غير السكبان الذين انتقاهم محمد الفاتح، فقد كانوا من السباهية ،ودربوا وعرفوا فيما بعد بالسكبان.

تعد بلوكات السكبان أقدم تنظيم مرتزقة[1]، وقد عاشرت الإنكشارية، وكانت إلى جانبها في معظم الحروب، ولكنها ليست تنظيماً عسكرياً، كلفت عناصر القابي قول برئاستها، وكان سكبان باشي (قائد السكبان) يساعد آغا الإنكشارية في معظم المهام، فيتلقى الأوامر منه وبدوره، يعمد سكبان باشي إلى إبلاغ بلوكاته وبحسب المصادر، ولاسيما جودت باشا أو سجلات المحاكم الشرعية[2]، لم تتلق بلوكات السكبان أوامرها من غير بلوكباشي المسؤول عنهم، ونظراً لمواقفهم وتضحياتهم في مختلف المهام التي أسندت إليهم، فقد مُنحت علوفة، علاوة عن المكاسب التي يجمعونها كغنائم لهم ويجمعوها ويبيعوها على حسابهم[3].

تضاءل دور السكبان كعناصر مرتزقة، لأن الارتزاق غدا السمة البارزة للقرنين الثامن عشر والتاسع عشرالميلاديين، علماً بأن ولاة دمشق فشلوا في ضبطهم أو السيطرة عليهم، فتحولوا إلى متمردين فوضويين، أرهبوا دمشق وريفها[4].

أ – قوات علي باشا جنبلاط:

أسهم السكبان بشكل رئيس في تكون قوات مقاتلة محلية بمعظم أفرادها وقلما شاركت عناصر محلية من الروميلي أو الأناضول إلا بعض العناصر المشاغبة والملاحقة من قبل الدولة[5].

رغب علي باشا جنبلاط على شراء ذمم بعض المدنيين، مستغلاً إسناد الدولة تعيينه حاكماً على سنجق كلس، وكانت العناصر التي شكلها قوة مقاتلة إلى جانب الدولة، فبهم تمكن علي باشا جنبلاط من إخراج عساكر دمشق من حلب، ومن خلالها حظي علي باشا جنبلاط بمكانة بارزة لدى استانبول[6].

حاول والي حلب نصوح باشا الغدر بحسين باشا، فرد عليه حسين باشا الرد على تصرفات نصوح باشا، فهاجمه في مقر ولايته، وتمكن من الانتصار عليه، فصدر أمر من السردار سنان باشا

(1) أحمد جواد: تاريخ عسكري عثماني، ....، ص257.

(2) سجل القسام العسكري بدمشق سنة 1091 – 1102 هـ، ص 19.

(3) البديري الحلاق: حوادث دمشق اليومية 1154 – 1176هـ، تنقيح: محمد سعيد القاسمي، تحقيق: أحمد عزت عبد الكريم، القاهرة، 1959م، ص 32 حاشية.

(4) الحلاق ،حوادث دمشق،....، ص127

(5) يوسف نعيسة، مجتمع مدينة دمشق، ج 1، ....، ص 245.

(6) أحمد جواد: تاريخ عسكر عثماني، ....، ص 265.

بتعيين حسين باشا والياً على حلب، وفور استلام إدارتها، عمد إلى زيادة أعداد قوات السكبان ،وأسكنها قلعة حلب، ولتأمين رواتبها[1]،صادر أموال أغنياء حلب وفقرائها[2]، مما أقلق السردار سنان باشا، واعتقاده بأن حسين باشا، يسعى ليعلن التفرد بولاية حلب فاستدعاه إلى وان سنة 1605م، بناءً على أمر من السردار سنان باشا، وفور وصوله حاول سنان باشا التخلص منه، متذرعاً بأن حسين باشا والي حلب رفض مقاتلة الصفويين، وتمكن من قتله[3].

عين حسين باشا قبل توجهه إلى وان ابن أخيه علي باشا جنبلاط متسلماً على حلب، وحالما علم بمقتل عمه حسين باشا، أعلن العصيان، وثار في مدينة حلب، فجمع حشداً عظيماً من السكبان زادت أعدادهم عن عشرة آلاف، وامتنع عن دفع الأموال السلطانية، وبدأ العبث بمقدرات حلب ومناطقها مستغلاً خلو حلب ومناطقها، لأن الدولة استدعت قواتها النظامية للرد على الأوروبيين[4].

حالما ازداد نفوذ علي باشا جنبلاط وكلفت الدولة مراد باشا بمقاتلة ابن جنبلاط، ولم يتمكن مراد باشا من الانتصار على ابن جنبلاط إلا بالحيلة، فدخل مراد باشا حلب، وأعمل السيف في رقاب من طالته يداه من السكبان ،وشمل غضب مراد باشا ريف حلب، ويذكر جودت بأن علي باشا جنبلاط فر بمن معه إلى جبل الشوف، حيث استقبله أميره فخر الدين المعني الثاني[5].

ب – جيش ابن الأعوج:

أسندت إدارة لواء حماه لسنوات إلى الأمير حسن بن محمد، المعروف بابن الأعوج وتمكن خلال سنوات إدارته للواء حماه من جمع عدد من عناصر السكبان، نظراً للمكانة التي يحظى بها، وحسن تعامله معهم، وإغداق الأموال عليهم، ولظروف مجهولة، لم توضحها لنا المصادر والمراجع، نُقل ابن الأعوج ليولي معرة النعمان، فلحقت به جميع عساكره[6].

أيد ابن الأعوج موسى بن حرفوش أثناء خلافه مع ابن سيفا والي إيالة طرابلس الشام، ولدى تصميم الدولة على محاربة الأمير فخر الدين، انضم أحد الأمراء(حسين بيك ابن الاعوج) إلى أحمد باشا الحافظ أثناء حملته على جبل الشوف[7].

---

(1) البوريني: تراجم الأعيان، مصدر سابق، جـ 2، ص 271.

(2) رجا نوفان الحمود، مرجع سابق، ص 156.

(3) نوفان الحمود: العسكر في بلاد الشام، ....، ص 157.

(4) البوريتني: تراجم الأعيان، ....، جـ 2، ص 282.

(5) جودت باشا: تاريخ جودت، ....، ج 8، ص 337.

(6) المحبي: خلاصة الأثر، ....، ج 3، ص 45 – 46.

(7) الخالدي الصفدي (الشيخ أحمد بن محمد): تاريخ الأمير فخر الدين المعني، نشره أسد رستم، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت 1969، ص 35 – 37.

جـ- جيش الأمير محمد فروخ:

تولى إمارة الحج، وبعدها أسندت إليه إدارة سنجق (لواء نابلس)، جمع حوله أعداداً عديدة من السكبان وقدم لهم خدمات، وترك لهم سلب المناطق التي تخرج عن إرادته، وأثناء توليه إمرة الحج الشامي، خافته العربان، وبتوجيه منه ساندت السكبان على مساندة أحمد بن طرباي عندما هاجم الأمير فخر الدين المعني، وتمكنت سكبان الأمير محمد بن فروخ من إلحاق الهزيمة بقوات ابن معن من السكبان والمرتزقة، فاضطر ابن معن إلى شرائهم وتقديم الأموال إليهم[1].

2- القوات المرتزقة الأخرى:

أشار البحث لأكثر من مرة، أن الدولة العثمانية أقامت جداراً سميكاً وعالياً حول عساكرها منذ نشأتهم حتى إبادتهم سنة 1826م، رغم المستجدات التي هبطت عليها من علٍ، إثر تخلي السلاطين عن قيادتها، والسماح للصدور العظام ونسائهم التلاعب بمصير هذه القوات التي شاع صيتها رهبة لدرجة تخوف أعداءه من مواجهتها أو الإغارة عليها.

تعرضت علاقة الإنكشارية بسكان دمشق، وتحولت الإنكشارية من قوى حامية لدمشق وألويتها من عبث الفوضويين وعناصر الشغب إلى قوة تولت مسؤولية زيادة الشغب، ومما زاد الأمر سوءاً، بروز زعماء بين صفوفهم أمثال (ابن كيوان، وعلي بن الأرناؤوط وحسن التركماني) [2].

من الصعب استعراض طائفة الإنكشارية التي تسربت إليها العناصر المحلية والأغراب على مر الأيام والسنوات، وتمكنوا من السيطرة على قوات الإنكشارية بعد تولوا قيادتها، وجروها إلى الخروج عن طاعة زعامتها ولاسيما الصدور العظام، غير أن وصول الصدور العظام أمثال آل كوبريلي 1656 – 1676، وأعادت الاعتبار لإنكشارية دمشق، جددت ولاءها ثانية للدولة[3].

لم يعد بإمكان الدولة استعادة سطوتها ونفوذها على الإنكشارية، لأن الفساد والتدخل في شؤون الدولة تأصل بها، لأن العناصر المحلية تسربت إليها فعناصر السباهية التي ربطت بالأرض، ولو عمد البحث لقراءة عناصر السباهية لاتضح أن عناصر مملوكية وكردية تسربت إلى السباهية، وبعضها تولى مناصب عسكرية بارزة متستراً بعباءة عناصر السباهية، وغافلاً عن قصد قوميته وعرقيته، والتقى بطريقة أو أخرى مع الإنكشارية التي خطفت قسراً من أهلها. هذه الاضطرابات الممزوجة مابين الانكشارية وحكامها من السلاطين والصدور العظام ، أفقدها صوابها ،فهي لاتعرف لمن تقدم الولاء ،لمن يقدم لها المال أم للسلطان الذي اهملها وتنساها ، وتنسا ما قدمته من خدمات أم لنساء السلاطين التي لا تعد ولاتحصى

---

(1) الخالدي الصفدي (الشيخ أحمد بن محمد): تاريخ الأمير فخر الدين المعني ، ص 38 – 40.

(2) أشار البحث سابقاً إلى الزعامات التي عكرت صفو مدينة دمشق.

(3) عبد الكريم رافق، الأمراء في دمشق 1723 – 183؟م، بيروت، 1970، ص 28 – 35.

في حين بلغت أعدادها في مجمل الدولة العثمانية بـ 20.252 عنصراً[1].استناداً إلى ما ذكره عبد الكريم رافق، أن عدد قوات السباهية في ولايات دمشق وحلب وطرابلس الشام قدرت بـ 8.263 عنصراً

أ- **اللاونــد:** جنـدت عناصـر اللاونـد بدايـة الأمـر مـن بـلاد الـروم[2]، وفـي القـرن الثـامن عشرالميلادي اقترن اسم اللاوند في دمشق بالأكراد، ويذكر رافق أن اللاوند عرفت فيما بعد بلاوند الأكراد، وقد خدمت عناصر اللاوند إلى جانب السكبان في قوات الأمير فخر الدين المعني الثاني.

أقام لاوند دمشق خاناً بهم، وعرف بخان اللاوند، وعرف قائدهم بـ (آغا اللاوند) حاولت الدولة العثمانية القضاء عليهم، ولحق من نجا منهم بخدمة محمد باشا العظم والي دمشق (1771 – 1783) وقسم منهم التحق بوالي عكا أحمد الجزار 1785 – 1804[3].

ب- **الدالاتية**[4]: استخدمت عناصر الدالاتية منذ زمن بعيد ، وتفيد المصادر أنها أدت دوراً في ضبط الأمن في القلاع والممرات التي كلفت بها مع بقية العناصر، ومع بداية القرن الثامن عشر الميلادي، تسرب الفساد إليها، أسوة ببقية العناصر التي برزت على صعيد الدولة الداخلي بسبب العامل الاقتصادي، ووجود زعامات أعلنت تبنيها لها، وأغدقت عليها الأموال، وعرف قائدها بـ(دلي باشي Delibaşi).

اعتمد ولاة دمشق على الدالاتية في حماية قافلة الحج، ولم يكن تصرف عناصر الدالاتية مع الأهالي جيداً، فلقد أرهبوا الأهالي، وعمموا الفساد الأخلاقي في دمشق[5].

جـ- **التفنكجية**[6]: شكلت قوات التفنكجية المشاة في بداية القرن الثامن عشرالميلادي، ويترأسهم (تفنكجي باشي)، واشتهروا في عهد والي دمشق أسعد باشا العظم (1743 – 1757م) على الرغم من عدم تمييز هويتهم، أنهم عدوا من أكثر عناصر الارتزاق انضباطاً وأقل تمرداً، علماً بأنهم لم يحظوا بسمعة عسكرية جيدة، لأن اهتماماتهم انصبت بالدرجة على تأمين مصالحهم والبحث عن الأجر العالي ، وتأمينهم مأكلاً ومبيتاً أي تأمين سكنات لهم ، وعدم السماح لقوى أخرى بالتدخل في شؤونهم، وقد وعدهم أسعد باشا العظم تأمين احتياجاتهم شريطة الانضواء تحت طاعته ،وعدم القيام بأعمال شغب ، وإزعاج للأهالي والتعدي،وقد وفق أسعد باشا في ضبط العناصر المشاغبة من نوع التفنكجية

(1) عبد الكريم رافق: دراسات اقتصادية واجتماعية في تاريخ بلاد الشام الحديث، دمشق، 2002، ص111.

(2) اشتقت لفظة لاوند من لفظة (ليفانتينو) رافق، ....، ص 115.

(3) يوسف نعيسة: مجتمع مدينة دمشق، مرجع سابق، ج 1، ص 246 – 247، وعبد الكريم رافق، المرجع السابق، ص 115.

(4) الدالاتية: مفردها دلي أي المجنون الطائش.

(5) رافق: دراسات اقتصادية واجتماعية، ....، ص 116.

(6) تفنك تعني بندقية ولاحقة جي تعني أنه يمتهن مهنة البندقة.

وطالبته بتديل سلاحها ، وعدها بذلك وفي سنة 1757م،القى القبض على زعاماتها وجردهم من سلاحهم وبذلك قد أمن شرهم.

كما اشترطوا عليه بتزويدهم ببنادق جديدة بدل من قديمة ، لتساعدهم في التفوق ولهذا لم يكن الزعماء المحليين راغبين بالاعتماد عليهم[1].

أسندت مهمة حفظ الأمن داخل مدينة دمشق لدى تعرضها إلى اضطراب أو إذا الدولة استدعت قواتها العسكرية لمهام خارجية إلى عناصر التفنكجية، لأنها تعد أكثر تنظيماً وانضباطاً من غيرها، ويذكر يوسف نعيسة أن عناصر التفنكجية معظمهم من أصول عراقية (بغداد، الموصل، كركوك)، وقد تراوحت أعدادهم داخل مدينة دمشق إلى أكثر من مئة وخمسين عنصراً[2].

د- **المغاربة:** لم يقتصر قدوم المغاربة إلى بلاد الشام بكامل ولاياتها إلى العهد الراشدي وربما قبل، فالمغاربة كانوا يهاجرون بحجة الحج، ومن ثم بعضهم يستقر في الحجاز، وغالبيتهم كان يفضل التوطن في دمشق.

عمد المغاربة لدى قدومهم إلى دمشق إلى بناء زاويا خاصة بهم تسمى زاوية المغاربة تقوم باستقبال القادمين وإيوائهم، وتقدم الخدمات لهم، وتأمين عمل لهم، فعملوا كحراس للخانات والحارات والأسواق، كما عمل مراقبين في البساتين والحقول المجاورة لمدينة دمشق، ولأنه أقصر طريق إلى الاستقرار، واتقاء الأذى وآلام الغربة إلى العمل كمرتزقة لدى الزعامات، ويترأسهم آغا المغاربة، وقد زودوا بأسلحة صدئة وبالية، وقد تحملت زعاماتهم العسكرية مسؤولية إطعامهم، وبعضهم عمل كفارس لدى قادته[3].

شكلت دمشق كمدينة مركزية وكولاية إستراتيجية لبلاد الشام شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً، وازدادت أهميتها لدى سلاطين آل عثمان لاحتضانها قافلة الحج التي كان ذهابها وإيابها بالسلامة، يمنح السلطان الحاكم صفة الحاكم المؤمن المسؤول عن حماية ديار الإسلام وحجاج بيت الله الحرام.

هذه المكانة التي تتحلى بها دمشق كمدينة وولاية، لا تقبل التعامل مع أنصاف الحلول لا أمن ولا اضطراب، وهذه المقومات التي تعتمدها دمشق، لم يدركها سلاطين آل عثمان، فلقد حوّلوا دمشق إلى بقرة حلوب، يستنفذونها وقت الهدوء، ويضربونها عند الشدة، علماً بأن صوت أهلها كان ينذر

---

(1) يذكر جودت في تاريخه: أن عناصر التفنكجية كانوا بمعظمهم من الأكراد الذين أعلنوا خروجهم عن طاعة الدولة، وقد عمدت الدولة إلى تزويدهم ببنادق قديمة لا تساعدهم في إبراز دورهم الحربي. للمزيد: جودت: تاريخ جودت، ....، ج 5، ص 467.

(2) يوسف نعيسة: مجتمع مدينة دمشق، ....، ج 1، ص 253 – 254.

(3) عبد الكريم رافق: دراسة اقتصادية واجتماعية، مرجع سابق، ص 117، وأيضاً نعيسة، مجتمع مدينة دمشق، ج 1، ص 249 – 250.

السلطان بخطر يحيق بدولته وسلطانه.غير أن السلاطين شغلتهم أمور اللهو والمجون عن ولاية الشام ، وتجاهلوا عمداً أو بدون عمد صرخات أعيانها وعلمائها

الذين صم السلاطين العثمانيون أذانهم عنها، لتأمين قوات عسكرية تحميها من خطر مفاجئ، فعهدت إلى عناصر القابي قول (عبيد الباب) اتخاذ قلعة دمشق ثكنة لهم، يراقبون العصاة الذين يحاولون تعكير صفوها، ويحدثون اضطراباً لسكانها وسلطوا لضبط أمن أسواقها وأزقتها إلى قوة (حالية قوى أمن) يترأسها صوباشي وما لديه من قوة عسكرية جمعت من مختلف أوجاقات لإنكشارية هذا تم في المراحل الأولى للسيطرة العثمانية على دمشق ، غير أن الفساد الذي تسلل إلى جسم الدولة، وغياب السلاطين عن رعاية الإنكشارية وانسياقهم خلف اللهو والمجون، انعكس سلباً على العساكر التي حفظت للدولة هيبها، وأرغمت أوروبة على الخشية من غضبتها التي ارتسمت على محيا عساكرها منذ عهد الإمارة، وفي الوقت نفسه، فإن سياسة التبذير التي أودت باقتصادها إلى الهاوية، فعجزت عن دفع رواتب عساكرها التي فقدت توازنها، وتطلعت إلى التسول أو التسلط والجبروت، ورغم هذا التوتر الذي بدت معالمه على العساكر دمشق، استمر السلاطين في غيهم وعبثهم، فسارعت العساكر إلى تغيير جلدها الموسوم بالجندية محاولة ارتداء جلد ناعم الملمس لا خشونة فيه، فهي ليست على جبهات القتال، وإنما أمام المخازن التجارية التي تتطلب أنوثة اللفظ وحلاوة اللسان، وحينما فشلت عمدت إلى السلب والنهب، وتأمين مواردها بقوتها الجسدية المقرونة بالبندقية إذا استدعى الأمر ذلك.

تأقلمت دمشق مع هذه المتغيرات فاستوعبت لصوص العسكر وقطاع الطرق، كما استوعبت خشونة العساكر لدى دخولهم إلى شوارعها للمرة الأولى، وتخوفاً من فظاظة العساكر عمد تجار دمشق إلى مشاركة العساكر في أعمالهم التجارية، فزوجوهم بناتهم أو أخواتهم ليس حباً بالمصاهرة، وإنما لدرء خطر زملائهم ممن امتهنوا السطو وسيلة، عندما فشلوا في النجاح بمساعيهم، هذا التبدل، فتح باب الارتزاق، فكثرت القوميات والأعراق، وكثرت زعاماتهم التي امتهنت السلب والنهب تزامناً مع طبيعة العصر، وبشرت المرحلة بدنو أجل الدولة كدولة ذات سمعة حربية جيدة، وغدا سكان الولايات يخجلون أن يقال لهم رعايا الدولة التي حللت الذبح في آبائها وأبنائها.لدرجة أن عساكرها في الولايات قد تخلت عن سلاحها ،وباعته للزعامات أمثال علي بيك الكبير في مصر،وضاهر العمر في صفد ،وحسين علي في تونس وأحمد القرمانلي في ولاية طرابلس الغرب ، وكأن هذه العساكر التي حاولت الاقتداء بزملائها باستانبول قد بشرت بأن شيء ما يحضر ضدها ، وإنما فعله السلطان سليم الثالث باستبدالها بعناصر جديد على الطراز الغربي،وحالما ضربها السلطان محمود الثاني سنة1826م، وإبادها في ثكناتها ، تخفت عناصر الولايات وهي المرة الأولى التي تلجأ عساكر الولايات للتخفي بين الأهالي ،ونكرانها أنها من الإنكشارية ،

من الصعب جداً قراءه تخفي الإنكشارية بعد إبادتها ، ويذكر جودت أن قسماً كبيرا من انكشارية الروملي والأناضول قد غادروها إلى بعض الولايات العربية ولاسيما ولاية حلب .

استنتاج الفصل الثاني

لم يهدف العثمانيون من تأسيس قواتهم (الإنكشارية) لأكثر من رد غارات البيزنطيين عليهم من جهة ولامتلاك أراضي جديدة من أراضي البيزنطيين من جهة أخرى.

إذاً الصراع الذي اختلقه العثمانيون وبدافع تأمين مأوى لهم، يقيهم آفة التشرد الذي عانوا الويلات منه، وإذا كان الصراع قد تطور ليتحول إلى معركة وجود أو فناء، فإن العثمانيين لم يعتمدوا أنصاف الحلول ولو اعتمدوه لضاعوا بين مدن الأناضول، ولأكلمتهم الأحداث قبل أن يواجهوا مصيراً مؤلماً. شاءت الأقدار أكثر من التدبير والتخطيط أن يصل العثمانيون إلى القسطنطينية التي سقطت بما يمكن أن ينطبق عليه (رب رامية من غير رام أو رب صدفة خير من ألف ميعاد). ولهذا ظلت دولتهم موضع دهشة.وتسأل

،تربع الفاتح كإمبراطور بثوب سلطان على تراث القسطنطينية جامعاً بشخصه وحدة دينية، قلما عرف بها أو نالها خليفة، فهو خليفة إسلامي، وبطريرك أرثوذكسي،و بابا كاثوليكي.

استمر العثمانيون، يتوارثون التوسع وحب السيطرة، فبعد الفاتح 1451 – 1481م، تمكن حفيده سليم الأول 1512 – 1520م من سحق الفرس وإزالة المماليك، ووجد بالعربية ملاذاً شرعياً، احتمى به وحصل من خلاله (خادم الحرمين الشريفين) وهو لقب ديني تفرّد به سلاطين بني عثمان، لدرجة أن ملوك العرب وحكامهم وقادتهم لم يتلقبوا به، منذ العهد الراشدي الذي أضاعوا مكاسبه من عرش، حتى معاوية بن أبي سفيان، لم يدرك صراع العرش إلا في شيخوخته حيث قال: (أسعد الناس مَنْ له بيت يأويه وزوجة تواسيه ولا يعرفنا ولا نعرفه كي لا نؤذيه).

يخطئ من يتصور أن الجيش العثماني (الأوردي) تختلف مهمته عن مهمة الجيوش قديماً وحديثاً، غير أن الجيش لديهم مهمة عسكرية وإدارة بآن واحد[1].

أدارت الدولة العثمانية ولاياتها بموظفين عثمانيين ما عدا منصب المفتي فكان وقفاً على السكان المحليين في عموم الولايات، كما ظلت الأرض تدار بموجب نظامي التيمار والزعامات لقرون. [2].

---

(1) نص نظام الدفشرمة (القطف، الخطف) أن الشبان المسيحيين الذين يجمعون بموجبه على القيام بمهمتين هما (الحرب والإدارة) فالأطفال الذين يكونون بعد تربيتهم تربية عسكرية صارمة غير مؤهلين للحرب، تسند إليهم أعمال إدارية، ولدى التدقيق في بنية الدولة العثمانية، نجد أن موظفيها كلهم بالأصل من الإنكشارية، ولم يعهد العثمانيين لمن أسلم من سكان بيزنطة أو غيرها بالعمل في أي وظيفة أو مهمة إدارية مدنية نهائياً، ولهذا فالدولة دولة عسكر.

(2) العائلات الإقطاعية وهي العائلات التي ظهرت بعد نشأة القولوغلية، أي هي بالأصل عسكرية البنية، لأن العساكر في معظم الولايات كانوا يتزوجون من نساء محليات، ومع مرور القرن ازدادت أعدادها ونمت ومنحت أراض مما يسمى الملك الخاص ولدى دراسة الأرض في المرحلة العثمانية وتزايد ضعفها طبقت الالتزام والمالكان، وقد تعهد هذين النظامين عائلات إما من أصل قولوغلي (أولاد العبيد) أو من أصول دينية محلية أو ذمي (غير مسلم).

خضع السكان المحليون في عموم الولايات إلى السيادة العثمانية التي أدارت الولايات بولاة وقضاة وموظفين وعسكر، هذه القوى الأربعة هي الدولة وهي السلطان، لأنهم بكل مكوناتهم وانتماءاتهم من الإنكشارية سواء كانوا عسكر، أو ولاة وقضاة وموظفين أيضاً عسكر لكن بلباس مدني. لأنهم يطبقون سياسة الدولة ويلتزمون بالولاء للسلطان الحاكم، وعندما فسد نظام الإنكشارية، بدأ أفرادها يتزوجون من المناطق التي أفرزوا إليها، ولدى إحالتهم إلى المعاش ظلوا في المناطق التي تزوجوا منها مكونين أسرة ويمتلكون أرضاً أو متاجر أو جفتلكيات (مزارع)، واكتسبوا الجنسية.

عجت ولاية دمشق بالعائلات التي تنحدر من أصول عسكرية تركية أمثال آل الشيشكلي والقوتلي والصباغ والعابد والبرازي بيت الزعيم بيت الكنج بيت سلمو بيت شريتح، ناهيك عن العائلات المغربية والمصرية. هذه العائلات هي برزت على الساحة زمن العثمانيين وبعدهم وحتى الآن.

ما يهدف البحث الإشارة إليه، أن الضعف السياسي والحزبي أضعف الدولة خارجياً ، أما على الصعيد الداخلي، فالولاء في عموم الولايات الإسلامية ظل كما هو، بل ازداد قوة أثر التسلسل الأوروبي ميدانياً أو فكرياً[1].

ظلت الضرائب تجمع من قبل عناصر الجباية، وقد تكفلت العائلات المنحدرة من أصول تركية ومحلية بعد اعتماد الدولة نظام الالتزام والمالكانة نتيجة حاجة الدولة العثمانية إلى سيولة مالية. لأن نظام التيمار والزعامت يؤمن للدولة جنوداً تقاتل معها[2].

لم يعد سلاطين آل عثمان يرغبون بشن حروب توسعية يسبب وزيادة فساد قواتها العسكرية من جهة وانصرافها لممارسات داخلية من جهة أخرى[3].

إن زيادة ضعف الدولة العثمانية وتزايد فوضى الإنكشارية في مركز الدولة (استانبول) والولايات على حد سواء بدلت مهام العسكر، واستمر الأمر حتى القضاء عليها فيما يُسمى بالوقعة الخيرية سنة 1826م[4].

---

(1) عبد الرحمن الرفاعي، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم، مكتبة الأسرة، القاهرة 1998م، جـ1، ص 32.

(2) إسماعيل البيومي، النظم المالية في مصر والشام، سلسلة تاريخ المصريين، العدد 118، ص 217.

(3) أماني بنت جعفر بن صالح الغازي، دور الإنكشارية في إضعاف الدولة العثمانية، دار القاهرة للنشر، 2007، ص 183.

(4) محمد فريد المحامي، تاريخ الدولة العلية، ....، ص 426.

الفصل الثالث

دور العساكر الاقتصادي والاجتماعي

1 – دور العساكر اقتصادياً.

1 – العمل الزراعي

أ – التيمار Timar

ب – الزعامت Zeamet

2 – أنواع الأرض من الحيازة العسكرية.

أ – الأراضي الخراجية.

ب – أرضي الأثر.

3 – أراضي الإقطاعات العسكرية.

أ – إقطاع الأمراء.

ب – الإقطاع الإداري.

جـ – أراضي الأوتلاق.

د – الالتزام.

هـ – الجفتلك.

و – المالكانة

2 – دور العسكر تجارياً

3 – دور العسكر اجتماعياً

أ . علاقة العساكر بالمجتمع الدمشقي

– استنتاج الفصل الثالث

1 - دور العساكر اقتصادياً:

يخطئ من يتصور أن العساكر التي ربتها الدولة العثمانية، ودربتها منذ مرحلة الإمارة 1299 – 1326م ،عدت للإسهام باقتصاد إمارتهم أو دولتهم 1362 – 1453م أو إمبراطوريتهم التي ارتدت لباس سلطنة، فهم جاؤوا إلى الأناضول هاربين من اضطراب أواسط آسيا، ولم يتصوروا أن الظروف قد تكون لصالحهم، ولكن ربط بعض قواتها في الأرض ليس بدافع تأمين واردات مالية إلى الدولة، وربط العساكر بالأرض. انبثق من إيمانهم أن ربط السباهية بالأرض يدفعهم للدفاع عن ملكيتهم التي منحت لهم بموجب ما يعرف (التيمار والزعامات) وما أملته الدولة من منح عناصر السباهية (الخيالة)، إلى:

1- التخلص من دفع راتب لهم.

2- تأمين عناصر جاهزة تشارك الجيش (الهمايوني) السلطاني في الحرب.

3- قدرت المصادر والمراجع أن ما يؤمنه نظام التيمار والزعامت من عناصر محاربة للدولة في أثناء الحرب يزيد (60) ألف عسكرياً (جبلو).

4- إن العناصر التي منحت أراضي، ستعمل على إحيائها وزراعتها.

5- هناك أكثر من 15 ألف سباهي حصل على تيمار في 58 ولاية معظمها زراعية ولا سيما ولايات العربية.

لم تفدنا المصادر العثمانية ومراجعها أن واردات التيمار والزعامت، قدمت واردات مالية ما عدا الضرائب الواجب تحصيلها، علماً أن الدولة اعتمدت على عساكر السباهية لحراثة الأرض وحمايتها، وهي ليست بحاجة إلى وارداتها حتى إلى الضرائب المفروضة على التيمار والزعامت.

مع ضعف الدولة العثمانية لامس الضعف كل مؤسساتها بما فيها التيمار والزعامت ، وبدأ أصحاب التيمار والزعامت يتهربون من دفع ما عليهم، حتى أنهم أجبوا الضرائب في المناطق البعيدة والجبلية لصالحهم، ورغم كل هذا وذاك لكنهم حرصوا على جباية أموال الالتزام والتيمار، أجّروا أرض المنحلة (المتروكة من قبل من فتحها لهم) إلى إقطاعي المناطق.

يذكر جودت باشا في تاريخه (أن السباهية هي في الأصل شكلت 1/3 (ثلث) الإنكشارية إن لم يكن أكثر، قدمت خلال المراحل الأولى خدمات جّلى مالياً وعسكرياً، وفي الوقت نفسه عملت في مناطق سكنّاها قوات ضبط وربط، ومنعت قيام أية احتجاجات، وحينما ضعفت الدولة تحول أكثر من نصفها إلى عناصر مأجورة من جهة وتزوجوا من النساء المحليات وأنجبوا جيلاً، توطن معظمهم في المناطق العربية، وظلوا عناصر تركمانية ناصرت الدولة التركية الحديثة، والدولة التركية اعتمدت عليهم، لأنهم شكلوا قوة اقتصادية، لأن أراضي ومؤسسات مدن سكّناهم بأيديهم[1].

---

(1) أحمد جودت باشا: تاريخ جودت، ج 4، 1314، ص 276.

يخطـئ مـن يتصـور أن العسـاكر العثمانيـة التـي كلفـت بحراسـة الولايـات بمـا فيهـا السـباهية (الخيالة)، ليست نتاج جيل أو جيلين، بل هي شكلت الجيل السابع وربما الثامن ، ومع مرور الزمن انصـهرت ،تلك الأجيال بالمجتمعات ،ولم يتبق من تراثها العسكري سوى انتسابها إلى التركمان أو الأكراد أوأنها حملت اسم المناطق التي قدمت معها الروميلي أو الإزميرلي أو الأناضولي وما شابههم.

إن التوالـد الـذي أتـيح للعسـاكر العثمانيـة منـذ العقـد الأخيـر وحتـى مطلـع القـرن الثـامن عشرالميلادي، دفعها إلى الهيمنة على الحياة الاقتصادية للمناطق كلفوا بضبطها، ويذكر نوفان رجا الحمود أن إبراهيم بن جعفر الرومي، أصبح من كبار تجار دمشق[1]، وأحد أثريائها في مدة قصيرة[2]، وأن قاسم بن عبد المنان أصبح أحد أعيان المتفرقة من أثرياء دمشق[3].

لقد أحرز قاسم عبد المنان مكانة سياسية لدرجة أن سجلات المحاكم الشرعية ورد أسمه فيها «فخـر الأفـاخم والأعـاظم نخبـة الأكـابر جـامع المحامـد والمعـارف مـن أعيـان المتفرقـة[4] بدمشـق دام مجده»[5].

إن قراءة السجلات المحاكم الشرعية في عموم الولايات ولا سيما ولاية تعد المصدر الرئيس لإيضـاح وضـع الحياة الاقتصـادية فـي مدينـة دمشـق، ففيهـا مئـات الـدعاوى والقضـايا المتعلقـة بالشـأن الاقتصادي والاجتماعي. وقد ازداد تدخل العسكر بشؤون الإيالات، فالزواج بالمحليات وقبول الأهالي ولا سـيما مشـاركة العسـاكر، وتحقيقهم الأربـاح وتبـدل أوضـاعهم اقتصـادياً واجتماعيـاً،دفع العناصـر الأخرى لممارسة التجارة، ومن أبرز الظواهر التي أسهمت في تنشيط حركة الإتجار، قيام الكثير من العساكر التخلي عن الجندية، وموِرست أعمال التهريب للبضائع بلباس عسكري، وكان تجار المدن كافة شاركوا العساكر بتجارتهم وازدادت العلاقة بين الطرفين قيام تجار دمشق بشكل خاص بتزويج العساكر التي دخلت المجال التجاري أخواتهم أو بناتهم ودفعوهم إلى ممارسة التهريب للبضائع باسم البذلـة العسـكرية، ويـذكر إسـماعيل ابـن سـليم التفتـازي أنـه تـزوج مـن سـمحية بـن عـدنان البغجـاتي، ولمشاركته في محل شقيق زوجه، كلفه بتهريب بضائع من بيروت لبيعها في المحل[6]..وبعد مدة، صمم شقيق زوج السباهي إسماعيل ابن سليم التفتازي، فقدم دعوى ضد شقيق سمحية طارق، وبما أن إسماعيل ليس لديه أوراق ثبوتية، فلم ينجح في دعواه.

---

(1) نوفان رجا الحمود: العسكر في بلاد الشام، ....، ص 188.

(2) نجم الدين الغزي: الكواكب السائرة في أعيان المائة العاشرة، ....، ج 3، ص 87.

(3) الغزي،الكواكب السائرة،....، ص 292 – 293.

(4) المتفرقة، مجموعة متنوعة من العساكر، كما أن لها معان عدة.

(5) نوفان رجا الحمود: العساكر في بلاد الشام، ....، ص 188.

(6) سجلات المحكمة الشرعية دفتر القسمة العسكرية، رقم 22، وثيقة 430.

1 – العمل الزراعي:

إن الانفلات الإداري والعسكري وازدياد المحسوبات والرشاوي في مؤسسات الدولة، أسهم في فساد السباهية (الخيالة) التي تولت إدارة أراضي الدولة خارج نطاق التيمار المنبثق من نظام الإقطاعي العسكري، لأن بعض مناطق الولايات غير كافية لتقسيمها إلى تيمار الذي يضم 90 قرية أو أن تعهده غير كافٍ لتأمين موجبات التيمار، فتوزع الدولة الأراضي الأميرية ذات المساحة المحدودة على جنود السباهية، فضلاً عن ذلك فأرضه خصبة وصالحة للري بمياه السدود أو الأنهار أو استخراجها من باطن الأرض[1].

إن الأراضي أو الأرض ذات المساحة المحدودة، تعهد حراثتها وزراعتها من قبل السباهية التي تقوم بنفسها أو باستئجار عمال وفلاحين لمساعدتهم، فتباع الغلال وبعد دفع النفقات، ومعيشة السباهي، الباقي يعود إلى خزينة الدولة. وإذا لم يقوم السباهي بما يلزم لإعمار الأرض زراعياً، تعطى لسكان المنطقة كضمان، ولم تفدنا المصادر، ما فيه الكفاية عن طبيعة تأجير الأرض سواء من قبل السباهي أو سكان المناطق[2].

عمدت الدولة العثمانية إلى الاستفادة من أراضي الأميرية سواء في الريف أو المدينة، ومما دفع الدولة إلى اعتماد هذا النوع من تأجير الأراضي خارج نطاق التيمار نسبة الأراضي في الريف أكثر من المناطق السهلية،علماً بأن نسبة سكان الريف حوالي 980% من سكان الدولة العثمانية[3]، غير أن فساد شؤون الدولة وتحولها من دولة عسكرية إلى دولة بيروقراطية بلباس عسكري، زاد من نسبة المدن التي لم تكن نسبة السكان فيها لا تزيد عن 17% ومع مطلع القرن السابع عشرالميلادي، وتزايد القوى ارتفعت إلى 22% وبهذا تزايد السوق في مدن وممتلكات الدولة العثمانية[4].

إن تفكك النظام المالي 1586 – 1690م، طرح عدة تناقضات، فلجأت الدولة على التركيز النقدي لحماية اقتصادها، إلا هذا الطرح لم يؤهل الدولة إلى القيام بشن حروب على جيرانها ،لأن جيرانها تحسنت أوضاعها الآقتصادية ،ونظم عساكرها ودربوها بشكل منتظم لم تكن الدولة العثمانية قادرة على مجاراتها بسبب الانحلال العسكري الذي بدأ يصيب قواتها[5]:

إن الضعف الذي بدأ يتسلل إلى المنظومة العسكرية جعلها عاجزة عن المواجهة لسببين:

1– أن السباهية هجرت تيماراتها، لأن الهجرة من الريف إلى المدن انعكس سلباً، فلجأ السباهيون إلى عدم إيفاء ما عليهم من ضرائب بموجب القانون.

---

(1) راضي أحمد أوغلو: أراضي المؤجرة من ملكية الدولة، أستانبول 1957، ص 38.

(2) عمر لطفي بارقان: ملكية الأراضي في الدولة العثمانية، أستانبول 1968، ص 150.

(3) خليل إيفالجيك: التاريخ الاقتصادي للدولة العثمانية، (د م) (د. ت)، ج 2، ص 519.

(4) إيفالجيك،التاريخ الاقتصادي ،....،ص 658.

(5) راضي أحمد أوغلو: أرضي المؤجرة، ....، ص 59.

2- إن القوات التي كانت تؤمنها إقطاعات التيمار والزعامت جفت، مضافاً إليه أن الإنكشارية تخلت عن نظامها وعن سلاحها. وأرغمت الدولة إلى الاعتماد على قوات الإرتزاق من جهة وتسليم الأراضي للأهالي مقابل الفائض(1).

أ - التيمار Timar:

إن الأراضي التي عهدت إلى قوات السباهية، تسمى تيمار (Timar) ودخله لا يزيد عن 20 ألف أقجة (عملة فضية)، والمصادر العثمانية تسميه (مقاطعة) (2). وقد شكل ركناً اقتصادياً وعسكرياً من أركان الدولة التي ما انفكت في صراع دائما مع الروس وإما مع الإيرانيين.

اعتمدت الدولة تأمين مواردها المالية من حاصلات الضرائب بدلاً من دفع رواتب شهرية لعناصر السباهية، وبامتلاك السباهية للتيمار يفرض عليها العمل الزراعي والاهتمام بالأرض والدفاع عنها، وتزويد الدولة في حالة الحرب بعناصر مدربة ومجهزة بالخيول والسلاح طوال فترة الحرب وتيماراتهم الزراعية دائمة الإنتاج وهناك (تيمار السربست) تيمار الحر وهو يتصرف به ذوو الرتب العليا، مثل رسم النيابة ورسم الجُرم والجناية(3).

على ضوء منح التيمار والحر إلى ذوي المناصب العليا وما يترتب عنه من حاصلات بدلاً من الرسوم، تم اعتماد القسم الثاني من الإقطاع العسكري المسمى الزعامت ودخله لا يزيد عن مئة ألف أقجة، ولضمان سلامة القوات التي يقدمها أصحاب التيمار يجب ألا يقل تجهيز (الجبلو) عن 3000 أقجة(4).

ما يفهم من اعتماد الدولة لنظام الإقطاع العسكري، هو ربط جنودها وضباطها بالأرض، وأفادت سجلات المحاكم الشرعية ،أن الدولة قصدت من تطبيق نظام التيمار والزعامت ليس ربط جنود بالأرض، بل هدفت إلى مشاركتها الفعلية ما بينها كمالكة للأرض وبين عساكرها المستملكة لهذه الأرض بشروط أولها زراعة الأرض والاعتناء بها والدفاع عنها(5)، وثانيها إعداد وتدريب عن كل ثلاثة آلاف عنصر يسمى (جبلو) (6)

(1) راضي أحمد أوغلو: أرضي المؤجرة، ....، ص 60

(2) أكمل الدين إحسان أوغلي: الدولة العثمانية، تاريخ وحضارة، ترجمة: صالح السعداوي، أستانبول 1999م، ج 1، ص 650 - 651.

(3) لطفي عمر بارقان: ملكية الأراضي، مرجع سابق، ص 298.

(4) بارفان،ملكية الأراضي،....، ص 310.

(5) سجلات المحاكم الشرعية، دمشق، سجل 62، وثيقة 258، ص 68.

(6) مصطلح جبلو مشتقة من فعل جلب.(احضر)

لا يفهم من المشاركة فقط تسليم الأرض، بل المشاركة بما يقام عليها من مؤسسات مثل معاصر العنب والزيتون ومصابغ سواء في دمشق أو غيرها، ويخطئ من يعتقد أن التيمار والزعامت نظامها يختلف ما بين ولاية وأخرى، أو كان وقفاً على مدينة أو منطقة دون أخرى[1].

لم تفدنا سجلات المحاكم الشرعية، عن الألقاب التي تطلق على أصحاب التيمار والزعامت، وبحسب سجلات حلب الشرعية يعتمد مصطلح (بي) [2].

لقد ملئت السجلات الشرعية بقضايا الإقطاع الأرضي وضرورة زراعتها، وقد أفادت بمجملها أن مالكي التيمار أهملوه خلال القرن الثامن عشرالميلادي، وأطلق على تلك الأراضي التي تركها مالكو أراضي (منحلة)، ورغم كل الاهتمام الذي أولته الدولة للأرض، إلا أن خلافات شديدة بين مالكي التيمار ووكلائهم من جهة وبين الفلاحين والعاملين من جهة أخرى، فلقد عانى الفلاحون والعاملون في التيمار والزعامت من استبداد وجبروت جنود السباهية وضباطها[3].

إن سوء المعاملة التي مارسها السباهية وضباطها على الفلاحين والعاملين بها إلى هجرة الأراضي مع أول فرصة، هذه الهجرة دفعت مالكي الأرض إلى تركها لعجزهم عن زراعتها من جهة والتخلص من ضرائبها ورسومها من جهة أخرى. وقد ناصر العلماء وأعيان المنطقة الفلاحين، وبحسب ما أفادت مخطوطة يس (ياسين) الفرضي بن مصطفى الحنفي المعنونة (نصرة المغتربين عن الأوطان على الظلمة وأهل العدوان) (أن أمر القاضي لا ينفذ إلا إذا وافق الشرع وأن الأوامر السلطانية المخالفة للشريعة المحمدية غير نافذة شرعاً وحكم القاضي فيها غير نافذ)[4].

يفهم من المخطوط مدى المعاناة التي تلقاها الفلاحون والعاملون، لدرجة أن مالكي التيمار لم يفكروا بأكثر من الربح أضعاف مضاعفة، ويخطئ من يعتقد أن المعاناة اقتصرت على الوالدين، بل جنّدوا أبناء الفلاحين والعاملين في الحرب كعناصر جبلو[5].

لم يكن بإمكان تقسيم ولايات بلاد الشام ولا سيما ولاية دمشق تقسيم أراضيها إلى تيمار وزعامت لعدم توفر الشروط فيها، فعدد قرى التيمار يجب أن تكون 90 قرية، وبحسب واقع لوائي حمص وحماه وملحقاتهما تشكل تيماراً واحداً، ومالكه بسنة واحدة يصبح من الأثرياء، وقد يعلن العصيان أو ينسحب من ضعف الإنكشارية ولهذا عمدت الدولة إلى اعتماد نظام التيمار في الولايات التي مالكها لا يجني

---

(1) سجلات المحاكم الشرعية، دمشق 63، وثيقة 1253، ص 74.

(2) سجلات حلب الشرعية، سجل 1، وثيقة رقم 5، ص 257، العرب لفظوا (بك) ولفظة (بك) بالعثماني تعني الرقم العدد (1000) لأن الكاف التركية تلفظ نوناً.

(3) أحمد جودت باشا: تاريخ جودت، ....، ج 4، ص 335.

(4) صايل مخلوف: العساكر العثمانية في ولاية حلب، مرجع سابق، ص 93.

(5) أحمد جودت باشا، تاريخ جودت....، ص 358 – 362.

ما عليه إلا بجهد كبير، هذا الجهد لتحصيل واردات التيمار دفعته إلى ممارسة الظلم والقسوة على العاملين والفلاحين بآن واحد[1].

لم يكن أصحاب التيمار والزعامت يمارسون القسوة والجبروت على الفلاحين كما تذكر بعض المصادر والمراجع، بل نشأت بين الطرفين علاقات ودية انتهت بزواج مالك التيمار من مناطق تيماره في أول فرصة مكنته من التخلص من شروط الدفشرمة[2]، وقد أفادت سجلات دمشق الشرعية أن مالكي التيمار تصرفوا مع الأهالي تصرفاً حسناً، لأن معظمهم وإن احتفظ باسمه وكنيته، لكن عدّ نفسه من سكان المنطقة وأنه تابع لها[3].

يخطئ من يعتقد أن تطبيق التيمار والزعامت متلازمان، فولاية ما مؤهلة لتطبيق التيمارات وغيرها غير مؤهلة لتطبيق الزعامت، وترتأي الإدارة تطبيق الزعامت لأنه يؤمن لها عناصر حربية مجهزة تسمى (الجبلو)، وربما ترتأي أن تطبيق التيمار أفضل لها ويّؤمن لها عناصر حربية تسمى (الجبلو) [4].

لم تفدنا المصادر أن لواء دمشق ولواء حوران التابعان لولاية دمشق (الشام سابقاً) طبق فيهما تيمار والزعامت، وأن لواء حماه ولواء حمص طبق فيهما نظام التيمار وأن حلب كولاية طبق فيها نظام الزعامت، ولكن لواء حلب لم يطبق فيها لا التيمار ولاالزعامت، وامتلك السلاطين أراضٍ في ألوية حلب[5].

وضح القانون صلاحيات أصحاب الزعامت حيث خّول كبار الضباط في الولاية حسن التصرف، وضرورة اعتماد الشدة حيال الفلاحين والعمال للحفاظ على زراعة الأرض وعدم تركها بوراً، كما خّوله القانون ملاحقة العمال والفلاحين إذا فروا من أرضه وإعادتهم بالقوة، ويفهم من قانون التيمار ونظامه أن الدولة هدفت إلى زيادة قبضتها على حكم الولاية، وجباية الضرائب فهي كمركزية الدولة غير منتجة، وإنتاج استانبول هو تجاري وسياحي[6].هذا الاضطراب في نظام الإقطاع، وعدم لجوء مالكي التيمار إلى التعامل مع العاملين ، من الفلاحين والعمال بالحسنة ، انعكس سلباً عليهم حيث هجروا العمل لديهم هرباً إلى المدينة .

---

(1)Resimli, Osmanlitarihi, Istanbul 1958. S. 316 – 317.

(2) أحمد جودت باشا: تاريخ جودت، ....، ج 4 ص 518.

(3) سجلات المحكمة الشرعية، دمشق، سجلات رقم 81 و85 و74 وغيرهم مما تؤكد حسن تصرف مالكي التيمار والزعامت.

(4) عمر لطفي بارقان: ملكية الأرض، ....، ص 495.

(5) أشار صايل مخلوف في رسالته المعنونة العساكر العثمانية في حلب وضح ذلك في ص 95.

(6) الدولة العثمانية عسكرية بامتياز، ولهذا فهي في صراع مع جيرانها بشكل دائم، ولهذا فهي بحاجة إلى ضرائب، ففرضت ضرائب تزيد عن 1000 ضريبة. للمزيد: إسماعيل حقي: التشكيلات العلمية، أنقرة 1965، ص 190 – 193.

ب - الزعامت Zeamet*:

الزعامت هو الجزء الثاني من أجزاء أو فروع الإقطاع العسكري الذي خصص لضباط السباهية (الخيالة)، وصاحبه يلقب بالزعيم إذا زاد عن 100.000 أقجة[1]، ولا يعد من الملك الخاص حتى لو زاد دخله عن 150.000 أقجة، لأن الملك الخاص له مواصفاته ليرضى بها السلطان، ناهيك عن أن السلطان لا يرضى بأي أراضي حتى لو كان دخلها يزيد عن آلاف الأقجات ولا حدود للملك الخاص[2]. وليس شرطاً أن ينفذ التيمار والزعامت، لأن ملك السلطان سليم زاد في عموم ولاياته عن 11.000 مليون دونم وابنه سليمان قدر بـ 9 ملايين دونم، وهكذا دواليك إلى أن بلغ في عهد السلطان عبد الحميد الثاني الذي قدر بـ 15 مليون دونم في ولاية سورية عامة فقط ، بحيث شمل 1114 قرية، ولهذا لم يطبق الإقطاع العسكري ولهذا منحت السباهية علوفه رواتب.

هذا الجوع الاقتصادي، وتخوفها من احتجاجات العاملين على ضرائبها، أسندت إلى بلوكات السباهية بمنع تلك الاحتجاجات، ففوضت أصحاب التيمار والزعامت بممارسة القوة على العاملين والفلاحين واستخدام الشدة متذرعة بحراثة الأرض وزراعتها[3].

لم يطبق التيمار والزعامت في ولاية دمشق ما عدا لوائي حمص وحماه وقد تولت السباهية ضبط وأمن اللوائين[4]، أما مدينة حمص وحماه، فكانت من مهام الصوباشي وعناصره المتفرقة (أي تضم عناصر من أوجاقات الإنكشارية) [5].

أفادت سجلات المحاكم الشرعية أن ملاكي التيمار والزعامت هم في الوقت نفسه يملكون المال والجاه والسلطان، والدولة وسلطانها يقدرون رجال الأعمال ورجال المال، ومن الصعب إيراد دعوة ضد مالكي التيمار والزعامت، للقرى التي أديرت سواء بموجب التيمار والزعامت أو العمل الزراعي الذي عهدت الدولة به إلى شخصيات عسكرية خارج ما يعرف بالنظام التيماري بشكل خاص[6]، والمصادر والمراجع أشارت بخجل إلى القطاعات الزراعية المتفرقة من منطقة إلى أخرى أو من ولاية وأخرى[7].

---

* أفادت المصادر العثمانية أن دخل الزعامت لا يقل عن 20.000 أقجة ولا يزيد عن 100.000 وإذا زاد يطلق عليه زعامت ثقيل، ويلقب مالكه بالزعيم. للمزيد: مرجع سابق Medhat Sert Oğlu, Resimli Osmanli Tarihi, .349

(1) سجلات المحكمة الشرعية بدمشق، سجل 64، وثيقة 1452، ص 68.

(2) عمر لطفي بارقان: ملكية الأرض، ....، ص 457.

(3) سجلات المحكمة الشرعية بدمشق، سجل 64، وثيقة 1452، ص 68.

(4) سجلات المحكمة الشرعية بدمشق، سجل 64، وثيقة 1500، ص 213.

(5) أشار البحث سابقاً إلى مهام الصوباشي.

(6) عمر لطفي بارقان: الملكية الزراعية، ....، ص 481.

(7) عمر لطفي بارقان، الملكية الزراعية ، ....، ص 486.

لم يعد بإمكان السباهية وضباطها ضبط العاملين في قطاعاتهم الزراعية الاستمرار في حراثة الأراضي التي شملها نظام الإقطاع العسكري، ولا سيما في القرن الثامن عشر الميلادي، لأنهم وجدوا السلطان ألعوبة بأيدي زملائهم وأقرانهم[1]، لذا قسم منهم عاد إلى مركز الدولة ولا سيما العساكر التي لم تتزوج بنساء محليات ومن تزوج سحب إلى صف الأهالي وغض طرفه عن الثورات والاحتجاجات التي بدأت ترفع عصا الطاعة وملتزمة بتوجهات قادتها، غير أن ولاية دمشق لأن ولاتها من آل العظم ومن خلفهم أقاموا الفتن في المناطق المجاورة لولايتهم من جهة ولإبقاء ولاية دمشق تمتلك 3/4 بلاد الشام وأغناها وأكثر إستراتيجية من جهة أخرى [2].

من المؤسف أن التيمارات والزعامت التي هجّرها مالكوها من السباهية، عادوا بأموالهم إلى استملاكها في القرن التاسع عشر الميلادي،حيث شكلوا الطبقة الإقطاعية، ومن ثم عرفوا بالطبقة الرأسمالية وكبار التجار وصناع القرار، وتولوا ريادة الشعبية، لدرجة أن نفوذهم تزايد، وغدوا أصحاب القرار السياسي في ولاية سورية التي طُبقت عليها الإصلاحات والتنظيمات، ورغم دخولها دائرة القانون المدني بدلاً من القانون الشرعي من قضاة ومفتين وأشراف[3]، لهذا استغلت الزعامة الجديدة إدارة الأراضي ثانية بما يسمى قانون الأراضي 1858 والطابو 1859م.

2 – أنواع الأراضي من حيث الحيازة العسكرية:

برع العثمانيون في تقسيم الأرض وتسمياتها، مسوغين براعتهم في تسليم الأراضي التي فتحها عساكرها بحد السيف إليهم، وأوجدوا دفاتر سموها دفاتر التربيع واضعين لها معايير قانونية تجيز لهم حيازتها عسكرياً، ومن هذه التسميات الأراضي الديوانية[4]، وتكون ملكيتها للدولة وتطرحها على الملتزمين على شكل مقاطعات التزام، وللأمناء على شكل أمانات بعدما قسموها إلى:

أ – **الأراضي الخراجية:** وهي الأراضي التي تطرح للملتزمين، ومن ثم يتم تأجيرها للفلاحين، وبحسب القانون ليس للفلاح سوى حق الانتفاع بها مقابل دفع ما عليهم من خراج عن طريق الكتخدا سواء كان الملتزمون عسكر أم أمناء.

ب – **أراضي الأثر:** كانت هذه الأراضي عبارة عن مساحات واسعة لأسر بعينها عاشت عليها قرون ومن ثم توارثتها منذ عصر المماليك الجراكسة، ولدى قيام الدولة العثمانية بعملية مسح الأراضي خلال ثلاثينيات القرن السادس عشر الميلادي[5]. قامت بفحص حجج هذه الأراضي وملكياتها

---

(1) عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، القاهرة 1980، ج 1، ص 520 وما بعد.

(2) أحمد راضي أوغلو: ثورات بلاد الشام وعصاناتهم، أستانبول 1985، ص 78.

(3) سيد مصطفى: الإصلاح العثماني في القرن التاسع عشر، القاهرة 1979، ص 14 وما بعد.

(4) الأراضي الديوانية وهي الأراضي المسجلة في الديوان المايوني الشريف.

(5) أدركت الدولة العثمانية أن أراضي مصر وفلسطين وسورية كانت أغلبيتها بأيدي الزعامات المملوكية ومؤيديهم، فلجأت إلى إعادة مسح الأراضي وانتزاعها من العساكر المملوكية الذين تحولوا إلى أسر متنفذة خلال سيطرتهم =

الزراعية، وبما أن مالكيها لم يتمكنوا من إثبات ملكيتهم لها، فتمت مصادرتها، وأصبحت أثراً لملكية غير ثابتة بحجج غير شرعية، فعهدت الأراضي الصغيرة للفلاحين كالتزام والمساحات الكبيرة، سلمتها لعساكرها، بعضها كإقطاع زراعي ما جاور العاصي في لواء حمص وحماه ونهر دجلة في العراق والدلتا في مصر[1].

يفهم من توزيع المساحات الصغيرة على الفلاحين ناحيتين رئيسيتين هما:

1- تجريد الأسر المملوكية من الأراضي التي صادرتها عنوة حتى ولو كانت محدودة المساحة، ولم تثبت ملكيتها لها.

2- لعدم تعميق النفوذ المملوكي بعد ما سعت زعاماتها إلى إعادة السلطنة المملوكية بشخصهم.

3- إن العلاقة ما بين الدولة العثمانية المالكة لهذه الأراضي، علاقة نفع وانتفاع دون حق رقبة، ولهذا سميت هذه الأراضي بأراضي الديوان الهمايوني الشريف. [2].

4- ليس من حق الدولة فرض زراعة نوع تريده، بل للفلاح المنتفع حرية زراعة تلك الأرض بما يضمن عيشه ودفع ما عليه من التزامات مالية[3].

2 - أراضي الإقطاعات العسكرية:

لم يكن تعامل الدولة العثمانية مع أراضي ولاياتها واحداً، فلقد تعاملت مع مصر والعراق تعاملاً مختلفاً عن تعاملها مع الأراضي في بلاد الشام. فالعراق خضع للسلالة الفارسية الأليخانية منذ سنة 1258 حتى سنة 1335م ثم للسلالة الجلائرية من 1340 - 1410 ومن ثم للإمارات التركمانية منذ سنة 1470 - 1508 وللصفويين منذ سنة 1508 - 1534 ومصر خضعت للسلطنة المملوكية (البرجية والبحرية) منذ سنة 1258 حتى 1517م. هذا التبضع الأسري تفردت زعاماتهم بامتلاك أغنى الأراضي، ولهذا كان لا بد من إعادة توزيع حيازة الأراضي فيهما، ففي بلاد الشام طبقت نوعين من الإقطاع هما التيمار والزعامت، أما في مصر والعراق وبعض المناطق الغنية من بلاد الشام من إعادة النظر في ملكية حيازة الأرض، علماً بأن الأنواع التي أبقتها؛ كانت أقل نسبياً من الأراضي الخراجية والتيمار والزعامت ومنح هذه الإقطاعات لم يكن من اختراع العثمانيين، بل كان معروفاً منذ العصر

= على البلاد منذ سنة 1358م حتى سنة 1517، ولكي تنهي نفوذهم مدنياً بعدما أنهته عسكرياً قامت بمسح الأراضي، ويرد بعض الباحثين قيام الدولة العثمانية بإجراء عملية المسح إلى قيام الزعامات المملوكية في ولاية الشام سنة 1521م (جانبرد الغزالي) وفي مصر سنة 1533 بعد ثورة إينال سيفي وجانم سيفي وخايربك. للمزيد: سجلات الديوان الهمايوني لسنة 940 هـ-، سجل 3، ص 14.

(1) دار الوثائق المصرية، نقلاً عن يوسف نعيسة ،ودفتر الفيوم لسنة 933 هـ-، رقم 38.

(2) عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، مصر، ج 1، ص 163 - 164.

(3) لانكريه: الريف المصري من كتاب وصف مصر، ج 5، ترجمة: زهير الشايب مدبولي، مكتبة مدبولي، سنة 1968، ص 16.

الأيوبي والمملوكي[1]، ولمنع بقايا الزعامت العسكرية المملوكية من تزايد نفوذها في الولايات الثلاث (مصر – سورية – العراق) فأعادت تقسيم الأرض تبعاً للمهام التي منحت من أجله هذه الأراضي وذلك على النحو التالي:

أ – **إقطاع الأمراء:** عرفت النظم العثمانية إقطاع الأمراء الذي بموجبه وزعت هذه النوعية من الأراضي على الأمراء ورؤساء الأوجاقات[2]. وقد ساد هذا النظام في سائر الولايات العثمانية وبشكل خاص (مصر، سورية، العراق) [3]. وكان عبارة عن مساحات من الأراضي أعطيت لأمراء الجند كرواتب لهم نظير خدمتهم للسلطان زمن الحرب، وتفاوتت مساحات الأراضي المعطاة بحسب المهام الملقاة على عاتقه[4].

ارتبط توزيع هذه النوعية من الأراضي بوجود الأمير أو الباشا في مهام عمله، وفي حال عزله أو تركه لها تضم إلى أراضي الميري[5].

وبحسب ما ذكرته المصادر أن أول إقطاع في مصر من هذا النوع منح إلى قاسم باشا سنة 1525م، وفي ولاية الشام إلى محمد باشا الذي تولى إدارة الولاية بعد ثورة جادنبرد الغزالي سنة 1523م، وإقطاع قاسم باشا أعيد للدولة بعد مغادرته مصر عائداً إلى أستانبول، وإقطاع محمد باشا منح إلى من خلفه، وغالباً كان إقطاع الأمراء لا يزيد عن خمسة قرى، بحيث يضمن له راتباً يوازي مهامه، ودلت الوثائق أنه منح لمتصرف لوائي حمص وحماه[6].اقطاع اميري بحيث يكفيهم مايوازي رواتبهم التي كانوا يتقاضونها من الدولة .

يتضح من أراضي إقطاعات الأمراء أن مساحتها صغيرة، حدد الديوان الهمايوني أن مساحة الأرض الممنوحة للأمير، مهما كانت المهمة الموكلة إليه لا تقل عن 2000 دونم، وبالرجوع إلى

---

(1) سميوفيا J.P: صلاح الدين والمماليك في مصر، ترجمة: حسن بيومي، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 1998، ص 216.

(2) الأوجاقات: مفردها أوجاق وتعني الموقد الذي يلتف حوله في أيام البرد، وقد أطلق على العساكر ذات الصف الواحد. للمزيد: محمد ذكي بقالين: تاريخ قاموس المصطلحات والأساليب العثمانية، أستانبول 1958، ج 1، ص 130.

(3) المقصود بسورية ولاية سورية، بعد التنظيمات العثمانية. للمزيد: عبد العزيز عوض: الإدارة العثمانية في ولاية سورية، القاهرة 1969، ص 61.

(4) رؤوف عباس: تطور المجتمع المصري في القرن 19، دار النهضة 1987م، ص 7.

(5) أحمد شلبي بن عبد الغني: أوضح الإشارات، فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشوات، الملقب بالتاريخ العيني، تحقيق: عبد الرحيم عبد الرحمن، القاهرة 1978م، مكتبة الخانجي، مصر، ص 104، وللعلم الميري غير الأميري، لأن الدولة العثمانية قسمت الأراضي عموماً إلى أراضي ميري وأراضي وقف، والميري قسمته بحسب واقع الولايات وموقعها وطبيعة أراضيها.

(6) دار الوثائق الشرعية بحماه، سجل 26، وثيقة 275.

سجلات حماه الشرعية يتبين أن مساحة الأراضي الممنوحة إلى أمراء حماه بما فيهم متصرف حماه لا تزيد عن 6% من مساحة لواء حماه[1].

حدد الديوان الهمايوني من إقطاع الأمراء على حق الانتفاع المؤقت مع أحقية الدولة الرقابة[2].

ب – الإقطاع الإداري: دأب العثمانيون على منح إقطاع أراضي حمص وحماه من أمراء الجند شريطة حماية لوائي حمص وحماه من العربان البدو، وقد حدد الديوان الهمايوني بضرورة منحه على شكل إقطاعات جماعية باسم زعماء القبائل، وقسمت هذه الإقطاعات الأراضي بحسب المهام المكلفة بها كل زعيم[3].

جـ– أراضي الأوتلاق (المراعي): منحت هذه الأراضي في العهد المملوكي لزعماء المماليك وفي العهد العثماني للأمراء والباشوات العثمانيين المكلفين بمهام عسكرية صرفة، ومع أحقية الدولة مراقبتها، وللأمراء والباشوات ممن منحوا هذا الإقطاع حق الانتفاع منها، وتتميز أراضي الأوتلاق (المراعي) عن بقية الإقطاعات الممنوحة من الدولة بموجب تفويض من الديوان الهمايوني وممهور بختم السلطان بأنها معفاة من الضرائب[4].

إن وجود أراضي الأوتلاق بالقرب من أراضي الالتزام تسبب في حدوث نزاعات حادة ما بين الملتزمين وأصحاب الأوتلاق، وبما أن منح أراضي الأوتلاق كان عدد من إقطاعي لواء حمص وحماه، قد استولوا على أراضي مجاورة للمدينتين بحجة أنها مشاع، علماً بأن منح أراضي الأوتلاق يتم بموجب تذكرة من الديوان الهمايوني، تسمى تذكرت الأوتلاق، ويزود حامل التذكرة بسجل يحذر الملتزمين من معارضة حاملها، لأن تذكرته تسمى التذكرة الديوانية[5].

لم يسبق أن منحت أراضي أوتلاق لأية زعامة عسكرية، لأن هذه المراعي مخصصة لرعي خيول الباشا والأمراء، غير أن إعفاءها من الضرائب، ووجود زعامات قبلية قبلت الانتفاع منها كالتزام خاضع للمراقبة، فإن متصرفي اللواء وأمراء السناجق، لجؤوا إلى تأجيرها والاستفادة منها[6].

د – الالتزام: يعد نظام الالتزام نظام الازدواجية، عسكري الظاهر، مدني الباطن، وهذا يعني بإمكان لكل مالك للمال التقدم لالتزام منطقة ما غير أن الأفضلية للعساكر.

---

(1) سجلات المحكمة الشرعية حماه، سجل رقم 26، ص 184. ولم توضح لنا سجلات المحكمة الشرعية بدمشق أن ولاة دمشق، منحوا إقطاع أمراء يوازي 1/3 ما منحت لولاة دمشق من آل العظم. سجلات 5 و8 و11 وغيرهم.

(2) إبراهيم علي طرخان: النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى، القاهرة، 1956، ص 79.

(3) سميوفيا J.P، صلاح الدين والمماليك في مصر، ....، ص 253.

(4) للاطلاع على زعماء القبائل أو الأمراء والباشوات الذين منحوا الإقطاع الإدارة وإقطاع الأوتلاق السجلات الشرعية في حماه سجل 26 و29، 34 وغيرهم.

(5) إبراهيم علي طرخان: النظم الإقطاعية، ....، ص 104.

(6) أيمن أحمد محمد محمود: الأرض والمجتمع في مصر في العصر العثماني، القاهرة 2008، ص 25 – 26.

اعتمدت الدولة العثمانية سياسة الانتقال التدريجي، وإذا كانت قد أبقت بعد النظم المعمول بها، فلجأت إلى وضع نظام مالي يتماشى مع حركة التنظيمات التي نفذت فعلياً سنة 1840م، ولكي لا تخرج الأرض من إدارتها، وضعت نظاماً خاصاً لحيازة الأرض مملوكي عثماني.

تفسر لنا (نظام الكفالة والضمان) القائم على ديباجة تقسيط الالتزام، التي تعد كل من الكفالة والضمان شرط أساسي لحصول الملتزم على تقاسيط التزامه[1]. لم تعمد الدولة الالتزام مع مطلع القرن التاسع عشر الميلادي إلى تنفيذه بشكل أكثر وضوحاً ، حيث أفادت دار الوثائق المصرية، أنه تم التزام بعض الأراضي العائدة للدولة سنة 931هـ- / 1525م[2]. ولم تفدنا سجلات المحاكم الشرعية في ولاية دمشق، فيما إذا طبق فيها أو في ولايات بلاد الشام.

لدى قراءة مضمون الالتزام، يتضح أن الدولة العثمانية عمدت لإرساء نظمها وقواعدها خطوة بخطوة، تخوفاً من دخول بقايا الزعامات المملوكية، ولتسهيل مسيرة الالتزام بعد فساد نظام التيمار والزعامت، وإلغاء السلطان سليم الثالث 1789 – 1807م وجدت بالكفالة والضمان التعرف على هوية الملتزمين، وقد نصت شروط تقاسيط الالتزام على النحو الآتي:

1- يشترط على الملتزم إحضار ضامن أو كفيل عنه، كشرط رئيس لمنحه الالتزام.
2- أن يكون من الأغنياء أو التجار أو الأعيان، لكي يكون قادراً على تسديد الأقساط المالية المترتبة عليه .
3- على الملتزمين أن يلتزموا بأراضي المقاطعات كما هي.
4- يكلف الملتزم ببعض المهام الإدارية، وبالغالب ضبط وربط منطقة التزامه.
5- من أهم الشروط أن يكون الملتزم ضامناً لنفسه.
6- إن فتح باب الالتزام للمقاطعات أو الإقطاعات دخول فئات جديدة لميدان الالتزام كالتجار والأعيان[3].

أما أشكال أو طرق الالتزام:

1- الالتزام المباشر من الديوان: وهو توزيع الالتزامات من الدولة المتمثلة في الديوان العالي.
2- الالتزام من الباطن: وهو انتقال الالتزام من الملتزم الأصلي الذي التزم الأرض الديوان، وهذا النوع يتم فيه عن طريق البيع الانتفاع[4]. بمعنى أو بآخر ، انتقال حق الانتفاع ببيع الالتزام من المتلزم الأصلي للملتزم الباطن.

(1) يذكر عمر لطفي بارقان أنه لم يكن بإمكان تلتزم الأرض العائدة لها، لأن الملتزم قد يدعى وأمثاله دفع الالتزام على دفعات. عمر لطفي بارقان: ملكية الأرض، ....، ص 378.

(2) دار الوثائق المصرية: محافظ الدشت، محفظة رقم 4، ص 413 – 481، لسنة 931 هـ-.

(3) أيمن أحمد محمد محمود: الأرض والمجتمع في مصر في العهد العثماني، ....، ص 53 – 55.

(4) أيمن أحمد محمد محمود: الأرض والمجتمع في مصر في العهد العثماني، ....،ص 56.

3- انتقال حقوق الملتزم الأصلي إلى الملتزم الباطن.
4- أن يوضح الملتزم الباطني هويته، خشية أن يكون من أعيان المماليك والأفضلية لأعيان المنطقة.
5- يجوز توريث الالتزام، كأن يرث الابن التزام والده، ويتضح من هوية الملتزمين أنه من العسكر، وأن يتحقق من مصداقية الوارث[1].

و- نظام المالكانة

اعتمدت الدولة العثمانية نظام المالكانه في القرن الثامن عشرة، لأنها عانت عجزا اقتصاديا خانقا، فلجأت إلى تحصيل ضرائب مسبقة من خلال الجفتلك أو المقاطعجية الذي طبق أولا في جبل لبنان، لأنها عجزت عن تحصيل ما عليه من ضرائب ،وهذا يعني أنها كانت تأخذ ضرائب (منطقة ما)، سلفا فلترمها لزعامة محلية متنفذة في المنطقة التي تلكأت في دفع ضرائبها ويشترط إن يدفع الضرائب السنة سلفاً.

إن اعتماد الدولة العثمانية لنظام (المالكانه) أكد فقدانها النفوذها في المنطقة التي ألزمت لزعامة ما، مما زاد من تعميق ظاهرة الوراثة لكبار العائلات وأعيانها.

إن نظام المالكانه يعني تمليك الأراضي الأميرية لشخصية متنفذة، ويظل وراثيا في أبنائه مدة 99 سنة بعدد أسماء الله الحسنى، وإذا بلغت مدة الالتزام مئة عام ، فإن النظام لا يطبق عليها في المناطق التي تطال يد الدولة وبسبب زيادة الإفلاس المادي للدولة، ولهذا أرغمت على تملك أي أرض أميرية إذا التزامها شخصية متنفذة يدفع ما تم الاتفاق عليه للدولة والملتزم بإمكانه التصرف بالأرض وما عليها من قوى بشرية،أو بمعنى أو آخر مشابه للتيمار، لكن شخصية الملتزم مدينة وليست عسكرية

ويذكر محمد ذكي بقالين إن السلطان مراد الأول 1359_1389م منح افرنوس في سنة 1386م براءة تملك ويقابلها في أوروبة (المقاطعة) ويفيد محمد ذكي إن السلطان مراد الأول يعطى البراءة (صك الملكية) لشخصية عسكرية او في مقام شخصية عسكرية (أي من يتولى منصبا مهما) مثل حكمدار أو كومندان سواء في زمن الحرب أو السلم ،قد اقتبس العثمانيون تلزيم الأراضي لقادتها العسكرية مما يعتمد في أوروبة ، وقد عم نظام المالكانه سائر ولايات العثمانية ، يُحذر الملتزم من الإخلال بالشروط التي تعهد بتنفيذها[2].

وهو بمعنى أو بأخر يوازي العشر بالنسبة للمسلمين وخراج بالنسبة للمسحيين، ومن أنواع نظام المالكانه.

---

(1) ليس من شروط الالتزام أن يكون الملتزم مسلماً، فقد أجاز لأقباط مصر حق الالتزام ولم نعثر في وثائق المحكمة الشرعية بدمشق، وجود مسيحيين ملتزمين في إيالات (الولايات) بلاد الشام. للمزيد: مركز الوثائق في دمشق وألويتها، سجل 63 و64.

(2) محمد محمود ، الأرض والمجتمع،....،ص70

- مالكانه براءه : ويطلق على من حصل على براءة(صك الملكية)
- مالكانه خليفة ما : ويطلق على من يملك قيدا (سندا) باستلامه (سكها) ومن شروطها أن يكون المتلك من كبار الموظفين، ويرتبط بكبير المحاسبة أي (بالدفتردار فيما بعد) وكان مصطلح المالكانه يعني وظيفة حكومية ويعطي المردود إلى كتّاب الدولة
_ مالكانة بصورة مقاطعة: يطلق هذا المصطلح على المناطق العائدة لخزينة الدولة، ويعني توزيع هذا الحق بين أصحاب الشأن وملكيتها مرتبطة بالخزينة وفي هذه الحتلة (مقاطعة الخزينة)
- مالكانه تيمار : يطلق على المصطلح على عناصر التيمار المسمي (جبلو) . إي ملك يتمار هذا النوع من المالكانه لم يطلق ألا في الأناضول ولا يعطي ألا(الجبلو) مخصصاته يسلم للخزينة جزاء لاخده وهو ينتقل للورثة سواء كانوا ذكورا أم إناثا[(1)].
- مالكانة قارون : ويطلق مجازا على أغنياء الطريقة (يقصد به أنهم يتحملون الكثير من النفقات وإنهم أغنياء.

إن تزايد الضغط المادي على الدولة العثمانية، أرغمها على إتباع أساليب قانونية من جهة وغير قانونية من جهة أخرى، فشرعية الأساليب التي اتخذتها الدولة (مثل المقاطعة والمالكانة والالتزام) من الضائقة الاقتصادية التي تفاقمت لدرجة اضطرت الدولة إلى خلط النقود المتداولة لديها بمعادن بخسة، مما زاد من الأزمة المالية، وانعكست على الولايات حيث عمت الاحتجاجات، عموم الولايات ،هذا التأزم الذي واجهته الدولة، دفعها إلى اعتماد نظام المالكانة الذي عُرف سابقاً وقبل القرن الثامن عشر، بالجفتلك (المزارع الخاصة) التي يمتلكها كبار العائلات أو كبار الإقطاعيين، وحينما تأزمت الأمور عمدت إلى تطبيق ما عرف بالمقاطعجية في جبل لبنان، ونظام المالكانة هو التزام أو تكليف رسمي من الدولة، بجمع الأموال (الضرائب) من القرى، ويلتزمها الإقطاعي مدى الحياة، فانتفت سلطة الدولة عن القرى والأرض بآن واحد، وغدا صاحب المالكانة (الملتزم) يجمع الضرائب ويدير الأرض بفلاحيها وعماله، ويتصرف بهم لدرجة من حقه القتل أو الضرب أو البيع للأفراد، للأسر العاملة تحت نفوذه.

شاع نظام المالكانة في أوائل القرن الثامن عشر، حيث أصدر السلطان أحمد الثالث فرماناً يجيز للدولة تطبيق نظام المالكانة في سائر ولاياته وفيما بعد، تطور نظام المالكانة، ويُعرّف هو بيع للمناطق المقابلة لتطبيق نظام المالكانة، وغدا من حق صاحبه توريثه لأبنائه من بعده.

ساد هذا النظام في أوائل القرن الثامن عشر حتى صدور قانون الأرض 1274هـ/1858 م، وهي3 إقطاعات تصدر براءة منحها من السدة السلطانية أو ما ينوب عنها. تسمى في سوريا المقاطعة

وكانت حقوق جباية ضرائبها تباع وتورث معاً. وكانت المالكانات تمنح لفرسان السباهية ومتسلمي السناجق والميرآلايات لقاء الخدمات التي يقدمونها والزعامات المحلية كان لها حصص لا تقل شأناً عن موظفي الدولة ومنها ما يعود إلى أواخر العهد المملوكي إضافة إلى رجال الدين فقد كانت قرية الغزلانية بناحية المرج مالكانة للشيخ (محمد مراد النقشبندي*). ويبدو أن ضرائب ورسوم المالكانات

---

(1) خليل ساحلي أوغلي،دفتر الذمة،ودفتر الضربخانة،استنبول 1963 ص (146)

كانت تُجبى لدى شخص يكون هو صلة الوصل بين صاحب المالكانة والفلاحون حيث يسلمونه ما يترتب عليهم وهو بدوره يسلمه إلى صاحب المالكانة، فقد ورد أن متولي وقف قرية صحنايا كان يدفع ما يترتب عليه لضابط المالكانة. وتذكر وثيقة أخرى أن الفلاحون دفعوا المبلغ المترتب عليهم لصاحب الأستاذية ولم تبين الوثيقة هوية صاحب الأستاذية أو مكانته. ولم يكن أسلوب جباية ضرائب المالكانة أخف مما سبقه فقد استمر أصحاب الإقطاعات بنهب ما استطاعوا من الفلاحين وأوضحت الكثير من الوثائق أنه ما كان يجبى من الفلاحين أكثر بكثير مما هو مترتب عليهم فقد فرض صاحب مالكانة الغزلانية ضريبة أخرى على الفلاحين من نوع (القسم من الثلث**).

وأيضاً كان (محمد آغا بن سيف ميرآلاي) المتصرف بمالكانة قرية الأفتريس في غوطة دمشق يقوم سنوياً بأخذ مبلغ (800) غرش ظلماً.

وبقيت السلطنة العثمانية مستمرة بمنح براءتها من فترة لأخرى لموظفي الدولة والعساكر والزعامات المحلية ورجال الدين الذين بدورهم قدموا خدمات اقتصادية واجتماعية وعسكرية كثيرة بقيت تلقي بظلالها إلى ما بعد عام 1858 م.

هـ – الجفتلك:

عُدّ نظام الجفتلك أشبه بمزرعة يعمل بها للإنتاج الزراعي، وإن نظام الجفت هو النظام المزدوج والعمود الفقري للمجتمع العقاري. وهي أيضاً هروب لحضن العسكر بعدما فسد نظام الإنكشارية، وبفساد نظامها، فسد نظام التيمار والزعامت وأرغمت الدولة على الانتقال تدريجياً إلى أنظمة جديدة، تسهم في ربط الأشخاص أو العائلات المنحدرة من أصول عسكرية، وإنهاء الإنكشارية كقوة عسكرية، لم ينه الجذور العسكرية المتأصلة بالمجتمع العثماني، وبحسب سجلات المحاكم الشرعية أنه يجوز للمالك بيع الجفتلك، ولا يعني مزرعة أرض، وإنما قد يكون مجموعة بيوت ومجموعة أسطبلات ومحتوياتها[1]، محمد بن عمر العليمي وياسين بن محمد الدبس لهم في ذمة كل منهم ستين قرشاً أسدياً[2]، وذكرت سجلات القسمة أن صالح بن عساف استدان من أهالي قرية حران التابعة لقضاء الحلقة من حسين آغا الزعيم في القرية إلى أخذ البذار التي قدر ثمنها خمسمائة وتسعة وسبعين قرشاً ونصف القرش[3].

2 – دور العساكر تجارياً:

تعد التجارة آفة الرجولة، ففي التجارة تملق وقسم أغلظ اليمين، وفي العسكر تكمن الرجولة، ومن العوامل الأخرى القاتلة لرجولة العسكرية، توقف الأعمال الحربية، وعدم التدريب والقيام بالمشاريع العسكرية.

---

(1) سجلات حلب أغنى من سجلات دمشق فيما يتعلق بالجفتلك (الطالب).

(2) سجلات المحاكم الشرعية بدمشق (القسمة العسكرية) مجلد 1، قضية 403، ص 209.

(3) سجلات الشرعية (دفتر القسمة) دمشق، م 9 قضية 2، ص 313 – 324.

لم يكن بمقدور الإدارة العثمانية إيقاف التدهور المتسارع لعساكر الذي تغلغل في أوجاقاتها وبلوكاتها.

إذا كانت القبيلة التي قدمت من أواسط آسيا وكونت إمارة ثم دولة ثم إمبراطورية بلباس سلطنة، والأمر عاشته عساكرها. فمن عساكرها كسبت سمعتها الحربية التي كانت تسبقهم بآلاف الكيلومترات، لدرجة أن الأهالي يهجرون منازلهم، وأن تلك العساكر مع الزمن، بدأت أجيال الإنكشارية تتوالد من جهة وتذوب في بوتقة المجتمعات من جهة أخرى، وكل جيل كان أكثر بعداً عن الروح العسكرية المتأصلة بالأبناء والأحفاد ولا سيما العساكر التي كلفت بحماية الولايات وضبط أمنها وربطه ولا سيما ولايات بلاد الشام وفي مقدمتهم ولاية (دمشق فيما بعد سورية).

تزايدت الأزمات الاقتصادية، وغدت خزانتها العامرة يتلوها الإفلاس والعملات الأجنبية، بدأت تغزو أسواقها، فلجأت في أربعينيات القرن التاسع عشر الميلادي إلى الاستقراض، وغضت الطرف على عساكرها التي ارتدت لباساً مدنياً ولا سيما أنها ضربتها ضربة قاضية وقاصمة(الوقعة الخيرية سنة 1826م)، لدرجة أنها تناستها وتناست انتصاراتها.

أخطأت الإدارة العثمانية عندما فرضت سياسة التهجير، محاولة إحداث تبديل في البنية الديموغرافية لسكان الولايات، فضاع أهالي البلاد، وحل بقايا عساكرها في مدن وأقاليم ولايتها، فمارسوا مختلف الأعمال والمهن من تجار للحبوب، كما حدث مع إبراهيم الرومي، ومحمد بن الناشف الذي كان سابقاً فقيراً ويعمل كاتباً، غدا وسط ضياع الدولة العثمانية ومحاولتها تبديل جلدها من أثرياء لديه أملاك وأمتعة لا حصر لها[1].

إن النجاح الاقتصادي الذي حققه عساكر دمشق، حققه أقرانها في سائر الولايات ومدنها، قد حفلت سجلات المحاكم الشرعية بدمشق بوثائق عن النشاط الاقتصادي، لدرجة أن سكان مدينة دمشق وغيرها شعروا بأن الزعامات العسكرية التي امتلكت الكثير من المنشآت الاقتصادية[2]، هي المدافعة عن أفراد الرعية، بحسب ما أفاد نوفان الحمود[3].

لم يقتصر نشاط العسكر في بلاد الشام سواء في دمشق أو بيروت أو حلب وغيرهم على امتلاك منشآت، بل مارسوا مختلف أنواع التجارة، كتجارة البن كونها تجارة رائجة، ومطلب عامة الناس وخاصتهم، فعلى سبيل المثال لا الحصر، كان علاء الدين بشه القلعجي يملك مخزناً لبيع القهوة في حلب[4]، وفي دمشق برز مصطفى عبدالله الإنكشاري الذي امتلك ثمانية أحمال من الحمال زنتها خمسة عشر قنطاراً[5].

---

(1) نوفان رجا الحمود: العسكر في بلاد الشام، ....، ص 188.

(2) سجلات المحكمة الشرعية (القسمة العسكرية) م 4، ق 1، قضية 253.

(3) نوفان رجا الحمود....، ص 188.

(4) سجلات المحاكم الشرعية بحلب، م 36، قضية 1، ص 8، لسنة 1087هـ– / 1672م.

(5) القنطار يساوي 100 رطل، وكان يساوي القنطار في موانئ بيروت وطرابلس وغيرها. 180 كغم أو أكثر. نوفان رجا الحمود، ص 190.

تاجر العساكر بلباس مدني بالأقمشة والملابس الثمينة لا سيما المصنوعة من الحرير والخز[1]، وكان يوسف بشه ابن محمود يمتلك دكاناً في حلب، وفي سنة 1088هـ / 1673م، افتتح فرعاً له في مدينة حلب[2].

إن قراءة لمعظم سجلات المحاكم الشرعية في مدن بلاد الشام عامة ودمشق، أن العساكر تاجروا بالعطور وبمعاصر الزيت والزيتون وامتلكوا قسماً منها، كما امتلكوا مصانع ومدابغ وطواحين مائية، وقد جنوا أرباحاً خيالية، ومن المرافق التي امتلكوها الحمامات مشاركة وملكاً حتى الخانات، كما تاجروا بالماشية، وحتى تجارة الرقيق الذي شاع خلال القرن الثامن عشر تاجروا به، لأن عوائده المالية كانت خيالية[3].

لم يكتف العساكر بالبيع والشراء ومشاركة الأهالي وفرض الأسعار عليه والدفاع أحياناً عنهم أمام الوالي وكادره الإداري[4]، بل تسلم بعض الإنكشاريين من السباهية أمانة بيت المال، وقد ارتكبوا مخالفات وتجاوزات، ولم يجرؤ الوالي على الحد من نفوذهم[5] إذا كان العساكر قد مارسوا التجارة بكل أصنافها، فلا يعني أنهم شكلوا طبقة اجتماعية خاصة بهم، بل اندمجوا وعدّهم الأهالي أهلهم وذويهم، فلقد تزوجوا وزوجوا، وفرحوا بأفراح العامة والخاصة، لا حباً بالعامة وإنما لأنها الطبقة التي تجمّل الزعامات أو تسيء إليها بألسنتهم.

إن انفتاح المجتمع الشامي على الغير، أذاب كثيراً من قوميات العساكر التي توطنت في مدينتهم، ولم يقف المجتمع الشامي أمام تجاوزات بعض العساكر، ولم يكترث بما امتلكه هؤلاء العساكر، ولا بما استلموه من مناصب إدارية ولا غيره، لأن أهله قادرون على استيعاب الآخر، ولأن واقع دمشق غير مؤهل لإقامة تجمعات ديمغرافية، حتى اليهود غدوا جزءاً منه، ومارسوا وتاجروا وامتلكوا، لكن المجتمع باع واشترى وعفى واستعفاء، ولهذا حظيت دمشق بتوافد بشري من أتراك وأكراد ومغاربة وغيرهم.

إذا قرأت دمشق كمدينة من الناحية السياحية أو الاقتصادية أو الاجتماعياً، لوجد البحث أنها رحبت بالغرباء عن مجتمعها، وأفسحت لهم لممارسات يعرفونها أو لم يكونوا متخصصين، فقد مارسوها وعاشوا وزوجوا وتزوجوا، لكن الدمشقيين لم يفسحوا لهؤلاء الغرباء صناعات أو ممارسة التجارة أن

---

(1) الخز: هو ضرب من الثياب المنسوجة من الصوف والحرير، للمزيد: سجلات محاكم حلب الشرعية، م 36، قضية 3، نقلاً عن نوفان الحمود، ....، ص 191.

(2) سجلات المحاكم الشرعية، دمشق (القسمة العسكرية)، م 4، ق 376.

(3) سجلات المحاكم الشرعية، دمشق (القسمة العسكرية)، مجلد 6، قضية 178.

(4) سجلات المحاكم الشرعية، دمشق (القسمة العسكرية)، م 7، قضية 184.

(5) محمد ذكي بقالين: تاريخ قاموس المصطلحات والأساليب، ....، ج 2، ص 381.

علماً بأن جودت أفاد بأن العساكر ولا سيما السباهية التي استوطنت، شكل الطبقة الإقطاعية ثم الأرستقراطية في بلاد الشام ومصر، جودت، ....، ج 5، ص 470.

يشكلوا محوراً مفصلياً يفرض عليهم ما لا يرغبوه، واقتصر نشاطهم داخل مدينة دمشق فقط، فلأنهم لن يسمحوا لا قديماً ولا سابقاً ولا مستقبلاً لهؤلاء وإن تنوعت هويتهم وقوميتهم برفع الراية الدمشقية، لأن الدمشقيين تمكنوا من شراء ذمم هؤلاء المتنفذين الجدد[1].

أما يهود دمشق، فلقد عاشوا في المجتمع الدمشقي دون تميز، فلقد أوقفوا أعمالاً خيرية وامتلكوا مزارع، واشتروا منازل ودور، وافتتحوا محلات تجارية متعددة الاتجاهات[2]، ما عدا الزراعة والأعمال الزراعية والبقاليات، وعليهم توقفت أعمال الصيرفة وصياغة الذهب والفضة، ورفضوا التزاوج إلا لأسباب سياسية من الصعب التعرض لها، لأنها مسألة متشابكة الخيوط، متداخلة الأحداث[3].

ب – التجارة الخارجية:

طالما امتلك هؤلاء العساكر مؤسسات اقتصادية، فهذا يعني أنهم مارسوا التجارة داخل الولاية ،ولم تفدنا الوثائق أن هؤلاء العساكر ولو بلباس مدني، أنهم قاموا بتجارة تتعدى البن والرقيق، فالدمشقيون لم يرغبوا بتجارة المنافسة على الصعيدين الداخلي والخارجي، ولم يسمحوا لغير الدمشقيين امتلاك زمام التجارة، غيرأن المزايا كانت وما زالت حصراً على الدمشقيين، أما بشأن التجارة الخارجية لبقايا العسكر العثماني المستوطنون في دمشق، عدا عن نسيج دمشق، فلن تتم إلاعن طريقهم حتى ولو كانت المادة سنوية، ولا تؤدي دوراً مفصلياً في نهج تجارة دمشق الخارجية[4].

لقد أفسح تجار دمشق داخل المدينة وفي ريفها ممارسة التجارة لسببين:

أولها: تجريد الحاميات العثمانية من نقودهم بصورة غير مباشرة.

ثانيهما: زيادة التواصل الاقتصادي من خلال جرأة هؤلاء الحاميات على ركوب المخاطر من جهة وتخلصاً من مضايقات الحامية لهم، وأشار نوفان إلى أن محمد الصوباشي (قد اعترف أمام قاضي دمشق عدد من فلاحي كولب التابعة لضاحية وادي العجم من دمشق وهم عمر بن محمد بن شكر وهزيمة ابن رجب بن علي الدبس وخليفة بن جمعة الموراني ومرعي بن علي وغيرهم، أن في ذمتهم لولدي جاويش بن رمضان ستين قرشاً أسدياً[5]. وإن أحمد يايا باشي (رئيس المشاة) قد بلغت ديونه على بعض نصارى قرية معروفين خمسمائة وخمسين قرشاً أسدياً[6].

إن تجارة العسكر الخارجية، اقتصرت على خارج دمشق، وتبادلوا مع أقرانهم بعض البضائع ولا سيما لوائي حمص وحماه، وإن تجمع الأموال بأيدي هؤلاء، علاوة عن جرأتهم في التحرك، دفعهم

---

(1) يمكن الرجوع، محمد عمر الدمشقي: المجتمع الدمشقي، بيروت، 1986م، ص 56 – 60.

(2) أكرم حسن العلبي: يهود الشام في العصر العثماني، وزارة الثقافة، دمشق 2011، ص 41 وما بعد.

(3) محمود عامر: الماسونية ويهود الدونمة، دمشق 2007، ص 90 وما بعد.

(4) محمد عمر الدمشقي: المجتمع الدمشقي، ....، ص 71 . 72.

(5) دفتر القسمة العسكرية في دمشق م 9، قضية 2، نقلاً عن نوفان ص 206.

(6) سجلات المحاكم الشرعية في دمشق م 5، قضية 230، نقلاً عن نوفان، ص 206.

للتعامل مع البدو، ويفيد نوفان أن هؤلاء العسكر ركزوا اتجاهاتهم الاقتصادية على امتلاك بساتين وكروم، وتجارتهم الخارجية على ريف دمشق ولوائي حمص وحماه[1].

3 – دور العساكر اجتماعياً:

يخطئ من يتصور أن العلاقات ما بين أهالي دمشق والعساكر الوافدين إليها علاقة مؤقتة أو جديدة، وأفادت الوثائق إن ممارستهم بالتجارة كانت بتشجيع معظم الدمشقين، ولا سيما التجار الذين يحتاجون إلى بضائع أوروبية أو أدوات صناعية[2]، وقد أسهم العساكر في تزويد دمشق وتجارها ببضائع وآلات جيء بها باسم السلطنة العثمانية أو موافقة إمارة الولاية عليها، لأن هؤلاء العسكر أصبحوا شركاء من جهة وتزوجوا ببنات بعض التجار من جهة[3].

هذا الزواج أتاح للحامية العسكرية التقرب من الأهالي، وأن تجار دمشق وأعيانها، شجعوا العسكر على الاستيراد الخارجي، ومنعوهم من التصدير باسمهم بل بأسماء شخصية دمشقية الأصل أو أنها توطنت واستوطنت منذ مطلع القرن السابع عشرالميلادي[4]، لكنهم ظلوا محتفظين بأسماء وكنى تدل على أنهم ينحدرون من أصول غير عربية كحد أدنى، ومن مساهمتهم الحميدة أنهم عدّوا أنفسهم من النسيج المحلي، ففي سنة 1246هـ/ 1829م، وبعد القضاء على الإنكشارية 1826م، أصدر الصدر الأعظم سليم باشا أمراً يقضي بترتيب أمور الولايات لإنشاء جيش منظم من أهالي الولايات، وقد تلقى متسلم دمشق محمد آغا الشربجي الداراني الذي عدَّ نفسه من سكان مدينة دمشق، فجمع أعيان دمشق وعلماءها، للتشاور معهم كونه والي (متسلم) ينفذ أمر الصدر الأعظم من جهة ويحمل المواطنية المحلية من جهة أخرى[5].

---

(1) سجلات دمشق الشرعية (القسمة العسكرية) م 5، قضية 27، ولم تفدنا سجلات الولاية وألويتها على قيام هؤلاء بتجارة خارج ولايات بلاد الشام (الطالب).

(2) سجلات المحاكم الشرعية، دمشق م 6، قضية 270، لسنة 1137هـ – / 1726م.

(3) سجلات المحاكم الشرعية، دمشق م 5، قضية 856، لسنة 1158هـ – / 741م.

(4) محمد عمر الدمشقي: المجتمع الدمشقي، ....، ص 314.

(5) عبد العزيز العظمة: مرآة الشام، دار الفكر، دمشق 2002، ص 289.

يفهم أن العساكر الذين تخفوا بلباس مدني أثناء القضاء على الإنكشارية، تجنسوا لا سيما أنهم من نتاج القولوغلية (أولاد العبيد) [1]. وعلى الرغم من مكانة محمد باشا الشربجي كمتسلم وعلاقته مع الصدر الأعظم، إلا أنه لجأ إلى الأعيان وشاورهم في الأمر، وهكذا نفذ، فحرر الأملاك، وقد امتنع أعيان دمشق وعلماؤها عن الإجابة لطلب، وحاول الشوربجي، غير أن زعيم الميدان رشيد آغا الشملي موجهاً كلامه إلى المتسلم محمد آغا الشوربجي قائلاً له، إما معنا، وإما مع الصدر الأعظم، فلم يجرأ المتسلم الشوربجي مخالفة الإجماع[2]، وتحالف معهم ضد الوالي الذي احتمى بالقلعة، فوجه نار مدفعيته كإرهاب للناس، وأخيراً توصلوا للقبض عليه، فوضعوه في دار في العصرونية وحرقوا البيت بمن فيه[3].

أ - علاقة العساكر بالمجتمع الشامي:

إن الممارسات التي اتبعتها الدولة العثمانية من حيث ربط عساكر السباهية بالأرض، وكلفت عساكر، خطفوا من بلادهم، وتوالدوا بالوراثة مما ضعف معظمهم إلى الانخراط بالمجتمعات التي عاشوا معها كحكام، ثم سادة وأعيان، وآثروا الارتباط بالمجتمع، وما فعله محمد الشوربجي حينما انحاز للأهالي ضد الوالي العثماني وتحداه، وفي سنة 1856م، عمد أروام البلاد العربية إلى مد ثورة المورة بالمال والرجال، وحالما انتهت الثورة عمدت الدولة العثمانية إلى معاقبة مسيحيي البلاد العربية، غير أن أعيان دمشق وعلماءها رفضوا أمرها، وتحالف علماء الدين المسلمين، مؤيدين موقف الأهالي وأن أروام الشام عرب لا علاقة لهم بأروام المورة، فأعدّوا محضراً ورفعوه إلى الدولة. أما محمد كرد علي، فذكر أن المسلمين أنفسهم، أيدوا الدولة العثمانية وفي الوقت نفسه لو تمكنوا من الانفصال عنها لما تأخروا[4].

ما يفهم مما ذكر أن المجتمع العثماني، ضم قوى متعددة في قوميتها ولغتها وجنسيتها لفظت قسماً منه، فوزعته على ولاياتها، وكان نصيب بلاد الشام، احتضان الطبقة التي خلفتها أرضها (السباهية) ذاك الصنف الذي استملك الأرض وتزوج واستوطن وتاجر ودافع عن أهله ضد أسياد آبائه وأجداده، ولم يكن في توطنه وتجنسه عبئاً على المجتمع الدمشقي، بل أضاف إليه تراث عسكري تحول في مقبل الأيام إلى مقاومة ضد غزاة الوطن الذي احتضنه يوم كان عازباً، وحينما تخلى عن بزته

(1) القولوغلية: هي نتاج زواج الإنكشارية من نساء محليات، أي هم تجنسوا بهذا الزواج. للمزيد: مدحت سرت أوغلو، رسملي عثمانلي تاريخي، أنقرة، 1954، ص 13.

(2) محمد آغا الشوربجي متسلم لواء دمشق، وليس الوالي، ولأول مرة يتم تعيين متسلم يحمل هويتين، عثماني الأصل ومتسلم من قبل الإدارة، ومحلي تربى في دمشق واحتضنه أعيانها.

(3) عبد العزيز العظمة: مرآة دمشق، ....، ص 289.

(4) محمد كرد علي: خطط الشام، دمشق 1980، ج 4، ص 438.

العسكرية، تناسى المجتمع الدمشقي، لا لأنه لم يتألم منه، بل أن أعداءه وجشعه كان مالياً، وقد قدم الشوام إلى أسياده المال، لكنهم لم يتنكروا الولاء لمن تخلى وتجنس واستوطن.

ما يهدف البحث إلى الإشارة إليه أن العلاقات مع العسكر الذين قدموا إلى مدينة دمشق، وخلعوا بزتهم العسكرية، وتزوجوا واستوطنوا ومارسوا التجارة بكل أصنافها ووسائلها(1).

لم ينصرف العساكر فقط إلى التجارة واقتناء أملاك وخانات وبواكير فقط، بل درسوا واقتنوا الكتب ودرّسوا بالمدارس بكل مراحلها، هذا التنوع الطبيعي لمن استوطن من العساكر متن العلاقات لدرجة أنه ذاب بكل مكوناته في بوتقة المجتمع(2).

صحيح أن العساكر تميزت عن واقع المجتمع الدمشقي فقط بالكنية، وبعضهم تكنى بمنطقته الروميلي أو الأناضول أو إزميرلي، والمغاربة. كل هذه الأصناف والتنوع البشري والعرقي، عاش في مجتمع دمشق لم يحرم من أية مميزات، بل تعايشوا وتقاسموا الأفراح والأتراح مع السكان المحليين(3).

هذا الأندماج التي عاشته العساكر التي استوطنت في ولايات بلاد الشام (حلب ، دمشق ، طرابلس الشام) وفيما بعد حولت بيروت إلى ولاية، كل أهالي هذه المنطقة رحبوا بالعساكر العثمانية التي توطنت على الرغم منهم الكثير من العساكر والولاة جمعوا ثروات مالية كبير ، وماقوا بعمليات أتجار على حسابهم فقد باع الوالي محمد باشا 9 قناطير من الحرير ، اما القوى الاجتماعية التي كانت فقيرة زمن قوة العسكر ازدادت فقراَ لاسيما في القرن الثامن عشر الميلادي ،ان الكثير من الرأسمالية اشترى وباع بهم ،أما بقية العائلات الدينية جمعت المجد من أطرافه ، تاجرت واحتلت مناصب دينية وأعفيت من الضرائب على حساب أهالي ولاية دمشق التي جردت منها غوطة دمشق بسبب ملكية السلاطين لها وهكذا نرى أنو هناك ثلاث أنواع من الوجاه المحلية ،أولا الشخصيات التي تنحدر من أصول غير عربية ومشايخ الطرق الصوفية الذين حظوا بمكانة مهمة، ومشايخ الحارات.

- استنتاج الفصل الثالث:

قرئت أحداث دمشق من خلال القوى العسكرية التي تخلت عن عسكرتها، وانضوت في مجتمع لا يعرف التراجع، ولا يقف عند حادثة ماء خميرتها اقتصادية، قسمتها الدولة العثمانية ما بين مسمياتها لها وأدواتها لا هي عسكرية ولا هي محلية.

(1) سجلات المحاكم الشرعية، دمشق، سجل 63، وثيقة 108، ص 43.

(2) سجلات المحاكم الشرعية، دمشق، سجل 63، وثيقة 223، ص 350.

(3) محمد عمر الدمشقي: المجتمع الدمشقي، ....، ص 275.

ما إن بدلت الدولة العثمانية جلدها بالإصلاحات، ودفنت تراثها بكل ما فيه من أمجاد وانتصارات في حفرة اللحاق بالركب الحضاري الذي نشدته الفئة الشبابية التي دُهشت بما حققه الغرب الأوروبي، هذه الخطوة النوعية، انعكست على عساكرها سلباً وإيجاباً.

سلباً خابت آماله وتأخر في اللاحق بالمجتمعات التي احتضنته، وأكل من أرضها، وحينما طلب الاستيطان كإنسان له حقوق وعليه واجبات.

إيجاباً أنه وإن تأخر الزمن به، واستطاع أن يكون عائلة، وأن يسلك وأبناؤه عمومية مناحي المجتمع ومكوناته، ورغم هذه الإيجابية، غير أنه بقي في ذمته مسألة الكنى التي ظلت تلاحقه، ويشير أبناء الوطن عليه، ورغم تنكره لعسكريه، فإن الدولة العثمانية لم تتخل عنه، منحته أراض وأملاك وجاه وسلطان، وإذا كان العثمانيون، قد ضعفوا في ولاياتهم، وأن ريح التغيير، تسللت إلى عقول السكان المحليين الذين قتلهم الحماس، وتناسوا أن العسكرة العثمانية لا تزال، وأنها انتقلت من الشارع وحمل البارودة ببذلة عسكرية، إلى السلطة في القرن الذي خرج العثمانيون منه، ظل أبناؤهم يديرون أمور دمشق ضمن ازدواجية الهوية، أتراك عثمانيون بالكنى، محليون باللسان برجوازيون في جيوبهم وممتلكاتهم، فالملك الخاص المرتبط بالسلطان الحاكم منح لهم، وتوسعت أملاك استملكوها من الدولة.

لم يكن بمقدور البحث إيضاح مراحل تطور عساكر دمشق، لأن القراءة قد لا تدعم البحث بقدر ما تشلله، فهل يمكنه القول: إن آل العظم امتلكوا ثلثي ولاية دمشق، فمنهم محليون باللغة، نزلاء بالكنية، متسلطون من خلال وراثة السلطة.

رغم كل المعوقات التي طرأت على مجتمع مدينة دمشق، فإن حرية العمل كانت متاحة للنزلاء الذين وفدوا إلى المجتمع الدمشقي، وجدوا مؤاخاة يشوبها خوف الأهالي من هذا الوافد الذي ثلاثة أرباع زملاؤه يسيرون شؤون ولاية دمشق نيابة عن السلطان التابع في سرايا (قصر) مساحته تزيد عن 700.000م^2 وفيه ما يزيد عن 4000 جارية، كل واحدة تزين الجبال بعقلها.

لم يتكسب المجتمع الدمشقي تهجين من شبابها بنساء تركيات سواء بالهوية أوروبية أو بالجنسية التركية بل على العكس من ذلك فالعساكر العثمانية التي تخلت عن سلاحها ولباسها وحتى جنسيتها بعد زواجها من النساء المحليات سارعت للتوطن بين الأهالي بيعاً وشراءاً وتجارة داخلية غير أن الدمشقيين لم يسمحوا لهم يالتجارية الخارجية ، ورغم المكاسب التي حققتها العساكر التي توطنت لم تتنكر لجنسيتها ، كأصول تركية قابلها في الطرف الآخر منحها اراضي بدون حساب من قبل السلطان من أملاك أكتسبها بموجب قانون الاقطاعي العسكري أي الملك الخاص . وبهكذا قرأ الاستنتاج واقع دمشق لقوى عسكرية، تمت بعدما فسد نظامها، وجّرد سلطان من ألوهيته وحدانيته قراره بالفرمانات السلطانية التي صدرت في أربعينيات القرن التاسع عشر الميلادي من صلاحياته، وغدا متسولاً بالوكالة لأن أذرعته بترت سنة 1826م، والدولة التي ارتدت العسكرية لقرون صعب على من فر

وتخفى الإدعاء بأنه من الإنكشارية، وتستر بقومية كانت درعاً أوصلته إلى السلطة، فتوارثها أبناؤه من بعده لعقود.

لقد انعكس إبادة الإنكشارية ما يسمى يالواقعة الخيرية ،سلباً على الولايات لأن العساكر التي مكلفة بحراسة الولايات خلعت ثوبها العسكري إثر إبادة الانكشارية التي تخلى الوطن عنها ، والسلطان غدا الذي كان يحميها عند الشدة وتلوذ به لم يعد له إي دور إنما اصبح عالة على القصر وعلى خزينة الدولة التي خلعت جلدها وتبنت الإصلاحات بموجب القانون الفرنسي الذي لم يبق من تراثها العسكري والمدني ما يذكر .

الفصل الرابع

علاقات العساكر بالمجتمع الدمشقي 1516 – 1826م

أ – علاقة العساكر مع الأهالي

1 – إقامتهم

2 – نشاطاتهم

ب – علاقة العساكر مع سكان الريف

جـ – علاقة العساكر مع الجاليات الأوروبية

د – علاقة العساكر مع الأشراف

هـ – علاقة العساكر مع البدو

و – علاقة العساكر مع يهود دمشق

ز –الوقعة الخيرية ونتائجها

– استنتاج الفصل الرابع

– الخاتمة

– المصادر والمراجع

– الملاحق

عَدَّ العثمانيون وصول السلطان محمود الثاني 1808 – 1839م، عرش السلطنة بداية إعادة تنظيم البيت العثماني ،الذي عاش لقرون بدون قانون وبدون نظام، تعتريه الفوضى الإدارية، ويتنامى على حسابه محسوبيات، سارعت في زيادة التوجه للتخلص من الماضي الذي غدا عبأ ثقيلاً على الجيل الجديد من الأتراك الجدد التي ازدادت عقليتهم قناعة بضرورة الإصلاح ، وأن العساكر في مختلف الولايات ،لم يلتزموا بوحدانية القرار السلطاني الذي يتفرد بالأمر دون الرجوع إلى مقومات العصر وتوجهاته ،فعثمانيو القرن التاسع عشر الميلادي، لم يعودوا كما كان سابقا، فأرادوا التخلص من عباءة الماضي، لأن نظمه وأسسه ومقوماته، لم تعد لائقة للقاء الأوروبي الذي خرج هو الآخر من جبة الدين منذ صلح وستفاليا سنة 1648م، فقامت إثر عقد الصلح ثورة صناعية، لامست أوروبة بكاملها، وبعدها قامت الثورة الفرنسية التي رفعت راية التحرير، فعمت مناطق البلقان ثورات، وشملت اليونان، والمورة ،وهنغاريا، وأرغم سلاطين بني عثمان على الاعتراف بهم كدول مستقلة ذات سيادة ذاتية، وأيدت أوروبا تلك الدول التي خضعت للسيطرة العثمانية لقرون،لأنها غدت عبأ ثقيلاً على أوروبي القرن التاسع عشر الميلادي ، فأجمعت بكامل دولها ومثقفيها ، يحضون تلك الدول على إعلان الثورة ضد السلطان ، القابع في قصر واسع لا دور له سوى الإمضاء على فرمانات لا جدوى فيها .

إزاء هذا التحول الذي شهدته أوروبة، ظلت الدول التي تخضع للعثمانيين نائمة تحت رداء العثماني دون تطور أو تبدل في إدارتها، فسئم شبابه وبعض مفكريه،حياة وحدانية القرار ، وان الأمر يقضي منهم اجتياز الماضي، وطرح بما فيه وما عليه جانباً.

أ – علاقة العساكر مع المجتمع الدمشقي

لم يشعر سكان الولايات القابع تحت مظلة السلطان العثماني، بضرورة التطلع إلى الاقتداء بالدول التي حصلت على سيادتها، فقامت ثورة في إيالة الروميلي ،تطالب بالإصلاح، فاضطر السلطان سليم الثالث ليطأطأ رأسه لكل ثورة، وحالما حدثت واقعة أدرنة سنة 1806م سارعت الدولة العثمانية، لإعادة علاقاتها مع فرنسا التي اشترطت عليها التخلي عن التحالف البريطاني الروسي، تململت معظم الولايات العربية من الإدارة العثمانية، مطالبين بمشاركتهم في إدارة بلادهم، وكانت بلاد الشام واحدة من البلدان المطالبة بالإصلاح وتحرير الأملاك والاستناد إلى دستور ينظم شؤونهم.

عبثاً قبول العثمانيين العرب بمشاركتهم، ولإسكاتهم عينوا بعض الولاة ممن ينحد من جوهرة العسكر، كما حدث في ولاية دمشق، حيث عينت الدولة العثمانية متسلم تنطبق عليه المواصفات، عسكري بالوراثة محلي بالولادة.

على ضوء تراتبية هذه المستجدات، فهل يمكن قراءة العلاقات ما بين العسكر والمحليين على أساس المساواة والند للند؟ لا يمكن، قبول قول يسرد المساواة، فعساكر العثمانيين منتشرة في مختلف

البقاع حتى أمنها الداخلي مرتبط بها، وجباية الضرائب ودفع الأعشار والخراج والجزية، هل يخاطب الجباة الأهالي؟ بالمساواة، أو بالملاطفة التي تشعرهم أنهم ليسوا عبيداً للعثمانيين وعساكرهم.

هذا الشعور اتسعت دائرته وحدث تململ ، عم المدن والريف يقيناً، بأن العثمانيين لم يقبلوا المساواة بهم لأستكبارهم ، ولأنهم يشعرون بأنهم حماة الدين ، ولو أنهم اشعروا العرب بالمساواة ، لعينوا مفتي إسلام واحد عربي الأصل أو اسندوا منصباً الصدر الأعظم إلى عربي واحد ،ولهذا شعر العرب بأن العثمانيين غرباء عنهم ، ولم تعد الرابط الدينية تشكل عقدة ربط ومساواة بهم ، هذا الشعور الذي زادته قوة ما أفرزته الثورة الفرنسية، وما أوصلتنه الحملة الفرنسية ، وما خطاه محمد على باشا رائد الإصلاح سنة 1805م ، وضع العرب في حيرة فتجزأت بلاد الشام إلى تيارات سياسية ، بعضها طالب بالانفصال، وبعضها الأخر طالب بالإصلاح، وجعل اللغة العربية لغة رسمية في الدوائر كافة ، أما التيار العربي الديني فأنه فقد نظر على أن الخلاص من ظاهرة العولمة التمسك بأذيال العثمانيين دون مسوغ يقنع الطرف الأخر ، هذا التجاذب ولّد انقسامات قرأها الشارع من خلال الصحف والمجلات ، التي نقلت إلى المواطنين جميع التوجهات بكل مافيها .

إزاء هذه التجازبات والخلط الفكري، الذي سيطر على الجميع بدا العسكر ضائعاً ، في متاهاته ،وقابله يأس عام من الأهالي، بأن العثماني عثماني سواء كان جندياً أو مدنياً ، حيث لمسوا هذه العلاقة من خلال زيادة تملك الطبقة العسكرية منهم التي كانت مالكة مقومات اقتصادية ،جاءتهم بسبب ما تمتعوا من نفوذ من جهة وسعي الأهالي من دمشقيين إلى شراء ذممهم التي بدت لديهم سهلة من جهة أخرى .

1 – علاقة العسكر قبل التنظيمات:

لم ينظر العسكر على الأهالي نظرة مساواة ولا حتى إنسانية، بل كانت نظرة تابع ومتبوع، سيد وعبد، وقد دأب عساكر الولايات ينظرون بهذه الطريقة وذاك الأسلوب لأكثر من قرن من الزمان، وقاسى أهالي الولايات ومنهم سكان دمشق ظلماً وقهراً، ولم يكن بمقدور الأهالي الاحتجاج خلال القرن السادس عشر الميلادي وحتى ثلاثينيات القرن السابع عشر الميلادي، حيث قامت ثورات متعددة الأهداف، ولكن بمجموعها لم تعلن خروجها عن طاعة السلطان، لكن الولاة وممارستهم دفعت قوى محلية لإعلان ثورة ضدهم.

إذا كان القرن السابع عشر الميلادي ، اتسم بالثورات، ومال الجند من سباهية المعطاة لها أراض تحت مسميات عدة بالتعامل مع الأهالي بلين، حيث بدأت السباهية تهجر تيماراتها وزعاماتها، لأن الفلاحين والعمال سئموا سوء المعاملة التي مورست عليهم، فهجروا بعيالهم إلى المدن، هذه الهجرة، أسفر عنها، هجرة مالكيها الذين بدؤوا يعودون إليهم، وما معه من نقود وبزواج بين الطرفين، حيث ظل هؤلاء العساكر جنود السلطان ورجاله الأمناء، حتى الوقعة الخيرية سنة 1826م، فنشأ من جراء الولاء وعدم انقسام في الرؤية إلى تباعد مابين ،عساكر القلاع والممرات والسباهية ،علماً بأن

عساكر القلاع دأبوا على حماية القوافل التجارية بدءاً من قلعة حماه، فقلعة حسيا والنبك وصولاً إلى قلعة دمشق المتمركزة فيها عناصر القابي قول المتمسكة بأهداب السلطان الذي تطاولت عليه الإنكشارية في استانبول، في حين انصرفت بقية التشكيلات العسكرية التي غدت شبه عسكرية، انصرفت للبحث عن مصالحها، فلقد تزوجت وتوطنت بالتدريج عبر عقود بالأقتراب من الأهالي ، من خلال مايسمى الزواج بالمحليات.[1]

ليس من مهام البحث التطرق إلى فترة ما بعد القضاء على الإنكشارية سنة 1826م،[2] لأنه من المؤكد ان أوروبا وجدت البديل، فطبقت التنظيمات، وأرغمت إداريي الدولة القبول بالقانون الفرنسي، وهذا يعني أن العسكرة لا علاقة لها بالأهالي، القانون هو الحكم ومنه يصدر القرار ولطالما ذلك، فلماذا العسكرة، ولماذا يمنح السلطان صلاحيات طالما هناك قانون يخول أعطاء الإدارة للصدر الأعظم .[3]

يتساءل البحث، هل مضمون العسكرة ملاطفة أو مجاملة أو محاباة للأهالي، ليس صحيحاً، ولا سيما عساكر العثمانيين الذين تربوا على الخشونة والقساوة، فحذفوا من قاموسهم أنصاف الحلول.

إن ولاء الإنكشارية للسلطان جزء رئيس متأصل فيها، والولاء لدى السلطان يساوي أو يوازي ولاءهم لله ورسوله، فالعسكرة تحتم الهيبة لدى أبنائها وإذا تلاطفت، وجاملت، فقدت هيبتها، وخسرت ثقة شعبها لدرجة سيردد أن عساكرهم غير قادرة على الدفاع عنها، إذا هاجم ديارهم عدو ، وكيف الوسيلة لإقناع العساكر العثمانية بأن الروس أو الإيرانيين ليسوا أعداء؟طالما أن السلطان رباهم على ذلك وما يكره السلطان يجب أن يكرهه العساكر.

ولو قرأ البحث ما دار بين السلطان سليم الأول 1512 – 1520م عندما سأل المفتي علي الجمالي من أن المماليك يكتبون آيات وأسماء الله على نقودهم ويحملها الملاحدة ويدخلون بها بيت الخلاء، فأجابه علي الجمالي :إن لم يقلعوا يجب إبادتهم. ليقرأ القارئ عبارة إبادتهم، فهذا يعني اعتماد الوحشية حيال المماليك.

إذاً ماذا سيكتب البحث؟ هل يمكن القول إن عناصر القابي قول (عبيد الباب) أنهم تعاملوا مع الأهالي معاملة الند للند؟ إن كان هذا صحيحاً فهم ليسوا عساكر ولا حراس للوطن، ولكان أهالي الولايات تفاهموا معهم، لرفضوا الأهالي تزويجهم بناتهم، كما فعلت الفتاة اليمنية التي رفضت الزواج بالإنكشارية، ولهذا تخلو اليمن من أبناء القولوغلية،

---

(1)– الزواج نتج عنه جبل أسمه القولوغلية، ، دور القولوغلية في بلاد الشام استانبول 1998 ص140

(2)- جودت تاريخ جودت ، ج 9، .... ص217 .

(3)– المزيد :فرمان كلخانه خطي ، وتردد عبد المجيد في توقيعه ، انظر الملاحق

ففي طرابلس الغرب وجدت قولوغلية والجزائر وتونس ومصر وولايات بلاد الشام (طرابلس الشام، وحلب، والشام ،دمشق فيما بعد سورية) وإن الذين تولوا ريادة الدولة. وامتلكوا وحدانية القرار والفصل فيه هم أبناء القولوغلية (أولاد العبيد) في سورية وولايات حلب وبيروت حتى تاريخه.هذا الزواج قربّ المسافات وأزال تعالي الجند ،قابله ترحيب أهالي دمشق وعدوهم من أهلهم فزوجوهم وملكومهم ووطنوهم ، وبالتدريج باتوا محليين، وامتلكوا أراضي واسعة جاءتهم هدية من الملك الخاص الذي هو ملك للسلطان ، إذا كان السلطان سليمان القانوني قد امتلك عشرة ملايين دونم في ولايات بلاد الشام، ومن خيرة الأراضي، فأين ذهب بها ؟ لقد أهداها إلى الخاص من أتباعه وهم بغالبيتهم غير عرب، لكن مواطنين توطنوا بعد القضاء على الانكشارية أو تحديداً في أواخر القعد الأخير من القرن الثامن عشر الميلادي ، أي في عهد سليم الثالث 1789–1807م.

لا يخلو الأمر من أن الصوباشيين وعساكرهم، تعاملوا معاملة حسنة، لأن طبيعة عملهم كحراس لأمن المدينة ومنع المشاغبات، وإذا اعتمدوا العنف أحياناً، فلأن الأهل ردوا عليهم بعنف.

لم يعثر البحث في المحكمة الشرعية ما يثبت أن العساكر العثمانية من سنة 1516 – 1826م، تعاملت مع الأهالي بغير القوة، وإلا لأعلنوا الاحتجاج عليهم، والملاطفة والمحاباة لا مكان لها في قاموس العسكر. ولا يمكن القول: إن عساكر ما بعد التنظيمات اعتمدوا القسوة والعنف ،لأنهم ليسوا الانكشارية، فهم أبناء البلد، فرض التجنيد الإلزامي عليهم لمدة حددها القانون.والدستور .

1 – إقامة العساكر:

أما من حيث إقامة العساكر في مدينة دمشق. فقد ذكرت المصادر العثمانية ،أن القلعة هي مقر رئيس للعساكر، إذاً لا يوجد في المدينة أو بجوارها قلعة، تقام ثكنات لإقامتهم كمقر للمبيت فيها وممارسات نشاطاتهم التدريبية، وبما أن دمشق تضم قلعة عظيمة وكبيرة، فقد اتخذتها عناصر القابي قول (عبيد الباب) مقراً دائماً لها، ومما سهل على العساكر أن القلعة كبيرة وواسعة، ويمكن القيام بعدة نشاطات منها النشاط الاقتصادي، وقد تراوحت أعداد عساكرها على النحو الآتي:

1- أربعة عشر بلوكاً من طائفة المستحفظان، بلغ عدد أفرادها 142 جندياً. وكانوا يتقاضون رواتبهم نقداً من خزينة الدولة. وراتب الفرد الواحد يتراوح من 4 – 6 أقجات، أي مجموع ما يتقاضاه حامية القلعة من المستحفظان 1852 أقجة.

2- بلوكان من الطوبجية ،كان عدد أفراده 26 جندياً، يتقاضى راتب الفرد 5 – 100 أقجات.

3- اثنا عشر فرداً من العربجية (أوجاق العربات)، ويتقاضى الفرد من 5 – 6 أقجة.

4- أحد عشر فرداً من الجبه جية (صناع الأسلحة ومصلحوها) مهمتهم توصيل الأسلحة إلى العساكر حتى الصفوف الأمامية[1].

---

(1) سهيل صابان: المعجم الموسوي للمصطلحات العثمانية، ....، ص 82.

5- عشر أفراد من المتفرقة، راتب الفرد منهم 5 – 8 أقجات، ويتضح مما ذكره نوفان أن عدد العساكر في قلعة دمشق تراوحت أعدادهم من 200 إلى 250 جندياً، عدا عن قوات القلاع، وقوات حفظ النظام التي يترأسها الصوباشية، وتضم عدداً كبيراً يزيد عن 50 نفراً ،ثكناتهم خاصة بهم وداخل المدن[1].

إن إسكان العساكر في القلعة الدمشقية، وفي ثكنات تقام على أطراف المدن، لا تعني بالضرورة إقامة قائد القلعة فيها، فالوالي سليمان باشا العظم قائد القوات ووالي دمشق، أناب عنه عبد العزيز آغا بمنصب آغا القلعة، ورغم ذلك فإنه لم يكن يقيم داخل القلعة بل خارجها. أما في الأقضية، فيقيم العساكر في محلات داخل المدن[2].

2 – نشاطاتهم:

تعرض البحث سابقاً إلى ممتلكات العساكر، من عدة أنواع عدا عن الإنكشارية، ولزيادة الاطلاع، فإن الدعاوى المسجلة في المحاكم أن مخالفات عسكر حي الميدان، كانوا أثرياء، فقد امتلكوا الكثير من العقارات، وذكرت مارينو أن (24) وثيقة عن المخالفات التي ارتكبها العساكر، لدرجة أن الثري منهم يسلف في المتوسط، 21 شخصاً بالفائدة . ومن جانب آخر، فقد امتلكت العساكر العثمانية عقارات ومحلات تجارة في الصالحية وباب شرقي وقصر حجاج والميدان[3]، وهذه المحلات بحسب الوثائق، يمتلكها أفراد من فئة العساكر العثمانية، علاوة على ذلك فقد امتلكوا أماكن لتخزين بضائعهم من حبوب وقهوة وزيتون وغيرهم، علماً بأن عناصر الإنكشارية من صنف اليرلية (المحلية) إبان القرن الثامن عشرالميلادي منتسبون إلى فئة الطحانين، وقسم منهم تاجر بالحبوب والماشية[4].

ما يرمي البحث لإيضاحه، أن المجتمع الدمشقي استوعب هؤلاء العساكر الذين تخلوا عن سلاحهم وبذتهم، رغم استمرارية مصطلح العساكر عليهم، انصرفوا إلى مصالحهم، ووجدوا في المجتمع الدمشقي كل ما يضمن الحياة لهم من سكن وتجارة وزواج، هذه العوامل الثلاث، قلما توفرت للعساكر في الولايات الاخرى بمستوى دمشق، وإذا عساكر بني عثمان قد أدوا دوراً في المجتمع المصري، فلقد حلوا محلها بعدما دفعوا ببعض عائلاتهم قسراً أو رغبة إلى بلاد الشام، وتفيد الوثائق أن عساكر حي الميدان شكلوا قرابة ثلثي سكانه المحليين، وقد تعاون التركمان مع سكان الريف بصفتهم تجار ماشية، مدنيين لا بصفة عساكر، ومما يميزهم حملهم لسلاح فردي خفيف إلا من تصاهر مع العساكر أو شاركهم بتجارتهم، ومما ذكرته مارينو أن امتلاك هؤلاء العساكر لمحلات تجارية وصناعية مثل معاصر الزيتون ومحالج القطن، حملت طابعاً دينياً واجتماعياً أكثر مما حملت الطابع الاقتصادي،

---

(1) نوفان رجا الحمود: العسكر في بلاد الشام، ....، ص 39.

(2) مارينو: حي الميدان، ....، ص 195.

(3) مارينو، حي الميدان،.... ص 226 – 227.

(4) المحاكم الشرعية بدمشق، سجل 179، ص 130 و164.

ورغم بروز هذا الطابع، لكنها لم تكن منغلقة على ذاتها أو حكراً على فئة دون أخرى، هذه الميزة منحتها الطابع الشعبي العام[1].

ب – علاقة العساكر مع سكان الريف:

لم تفدنا المصادر والوثائق، أن ريف ولاية دمشق أقيم فيه للعساكر ثكنات ، لأن سكان الريف بحسب ما قاله جودت باشا: (لا وجود للعساكر العثمانية بكل أوجاقاتها في ريف المدن بدءاً من الأناضول حتى ولاية الروميلي) [2].

على ضوء ما ذكره جودت باشا، أن العساكر أعدت للحرب والتصدي لأعداء السلطان[3]. ولم تِرب لضبط الريف وإرهاب السكان واعتماد العنف تجاههم، فلم يعرف التاريخ الحديث، أن ثورة قادها سكان الريف، فالريف يضبط بعساكر الجباة، أو بإقطاعي الريف، ولم نعثر في دار الوثائق إشارات أو إيحاءات عن علاقة العساكر العثمانية مع ريف ولاية دمشق، وما أفادتنا الوثائق أن الجباة المكلفين بجباية الضرائب، لم تكن لطيفة ولا قاسية[4]، قياساً بتعامل العساكر مع سكان المدن القائمة على العنف والتهديد باستخدام السلاح.

إن الحياة بالمدينة مليئة بالغرباء الذين يتوافدون إليها للبيع والشراء والسكن والتعليم ، وقد يندسوا بين هؤلاء الوافدين مخربون لصوص ،يدفعهم بعض الزعامات المحلية لإثارة الفوضى والاضطراب ، أو لتعرف على العساكر وتعدادها ، فيهيئون أنفسهم لإثارة الشغب أو لشراء ضعاف النفوس من العساكر ولاسيما الذين تزوجوا ولم تعد رواتبهم تكفيهم ، فقد أفاد بيك القلعجي الذي اعتقل بسبب تجسسه أن ضاهر العمر والي صفد قد كلفه بشراء ذمم العساكر ممن نال جزاءه من قبل قائده ، لكن الأمر فضح وتم القبض متلبساً وسيق إلى استانبول متلبساً بتهم الخيانة ولم تذكر لنا المصادر حادثة مشابه للقلعجي ،علماً بأن كثيراً من ضعاف النفوس هربوا بسلاحهم إلى بعض الزعامات المشاغبة،غير أن العساكر العثمانية أحبطت محاولاتهم[5]

جـ – علاقة العساكر مع الجاليات الأوروبية 1535 – 1826م:

ظلت الدولة العثمانية منذ نشأتها تحارب المسيحيين من جهة، وتلاطفهم وتتعامل معهم بالحسنى لأهداف خاصة بالعثمانيين من جهة أخرى.

---

(1) ماينو: حي الميدان، ....، ص 232.

(2) جودت باشا: تاريخ جودت، ج 6، ص 135.

(3) أن مصطلح الوطن لم يكن معتمداً في قاموس العسكرية العثمانية (الطالب اعتماداً على ما قال الأستاذ المشرف).

(4) لم يكن بمقدور الجباة عسكر أو جندرية أن يتعاملوا مع سكان الريف بفظاظة، فهم يلاطفون ويهددون بزيادة الضرائب عليهم.

(5) سجلات المحاكم الشرعية ،وثيقة رقم 115 سجل رقم 60 ص10

لقد عاش العثمانيون لقرون يحملون راية الجهاد، وحققوا بهذا الإعلان مكاسب متعددة (سياسية، اقتصادية) على حساب المسلمين ، فتحولت قبيلتهم إلى إمارة ثم إلى دولة فإمبراطورية بلباس سلطنة[*].

لم تتغير نظرة العثمانيين بشأن الأوروبيين، على أنهم أعداء الإسلام بالظاهر، أما تحت الطاولة أتاح العثمانيون لأهل الذمة (مسيحيين يهود) تولي مناصب مفصلية في دولتهم وما أشيعى عن سوء معاملة المسحيين ليس صحيحاً، وأيقن العرب أن الأوروبيين (وليسوا مسيحيين)، على أنهم أعداء تقليديون فرددوا ما ردد المشايخ وأصحاب الطرق الصوفية حتى الآن، وتغيرت التعابير والألفاظ، لكن مكانة الأوروبيين سياح وزوار سياسيين وإقامة علاقات ودية، فإن المسلمين عرب وأتراك يكنون للأوروبيين الود ويتطلعون إلى زيادة التواصل فيما بينهم.

استمر العثمانيون يتلاعبون بألفاظ العداء للمسيحيين، وبوصول سليم الأول 1512 – 1520م غدا العداء الصفوي هو الخطر الذي يهدد الإسلام وليس المسيحيين[1].

ما إن اعتلى السلطان سليمان القانون عرش السلطنة حتى تبدلت هوية العداء المسيحي للإسلام، فربطه السلطان سليمان بالإمبراطورية الهابسبورغية في فيينا وإسبانيا، وفيما بعد أضيف الروس للعداء الإسلامي، غير أن تخلي السلطان سليمان القانوني عن قيادة الجيوش، دفع الامتيازات لفرنسا وبريطانيا وثم هولندا.

إن إعطاء الأوروبيين امتيازات تخولهم التجول والبيع والشراء، وأنهم إذا أخطؤوا أو أساؤوا، فيقدمون إلى محاكم قنصلياتهم المنتشرة في كل مدينة يتاجرون وينشرون أفكارهم، والعرب والعثمانيون في سبات عميق، يستورودون ما يطور بلدانهم ، وكل اتفاقياتهم تحت الطاولة، ويدّعون أن ألأوروبيين يتآمرون على بلدانهم[2].ظل العثمانيون يحملون راية العداء للغير مرة لأسبانية ومرة للصفويين.

صحيح أن العلاقة مع الأوروبيين ليست وليدة القرن السادس عشر الميلادي، وإن الامتيازات التي منحها السلطان سليمان القانوني للأوروبيين منذ سنة 1535م، عدّها السلطان سليمان القانوني مكرمة، لكنها أصبحت فريضة على المسلمين والمسيحيين العرب الذين مارس الأوروبيون خلالها

---

* لم يكن بإمكان محمد الفاتح الذي جمع بشخصه (شيخ الإسلام، وبطريرك الروم الأرثوذكس ومطران الكاثوليك) إعلان أنه إمبراطور، فالقسطنطينية حولها إلى مدينة إسلامية (إسلام بول) المسلمين كثر، هذه الميزة، منحتهم مصطلح سلطنة، لأن حاكمها سلطان، وحالما دخل السلطان سليم الأول بلاد الشام، وعاد إلى استانبول، غدا بإمكان خلفائه التلقب دينياً كما يشاؤون (الطالب).

(1) هناك فرق كبير من مفهوم المصطلح، الصفويون يهددون الإسلام، أي على المسلمين الاستعداد لمواجهة الخطر الصفوي، أما أن الصفويين يهددون العثمانيين، فالعثمانيون مسؤولون عن مواجهة الخطر الصفوي (الطالب).

(2) يتوخى البحث الغوص في تفاصيل العلاقة ما بين العثمانيين والأوروبيين وأي قارئ يدرك أن كل العثمانيين ينحدرون من أصول مسيحية، هذه الظاهرة، لا تزال في موضع تساؤل، والباحثون الأتراك يدعون أنهم طورانيون وهي كذبة كبيرة، زرعها اليهود، وأيقن الأتراك الجدد يومنون بهذه الكذبة.

تجاوزات اقتصادية سياسية اجتماعية، ولم يكن بإمكان عساكر الدولة العثمانية معارضة أو التعرض لأي أوروبي؛ لأن امتيازات السلطان سليمان خولتهم فعلوا ما يريدنون.

إن الانفلات الاقتصادي الرأسمالي الذي بدا يتنامى خلال القرن التاسع عشرالميلادي، أحدث تبدلاً في عقلية الشرق.مما دفع الدولة العثمانية إلى إرسال شبابها إلى فرنسا وبريطانيا للتعلم والاطلاع وهذا انعكس فيما بعد بمايسمى الجيل العثماني الجديد الذي طالب بضرورة اللحاق بالركب الأوروبي المتطور ، وهذا تجسد خلال القعد الأخير من القرن الثامن عشر الميلادي ومطلع القرن التاسع عشر الميلادي بضرورة الإصلاح العسكري ،حيث عّدوا الانكشارية العبء الأثقل والمعيق لأي تطور عثماني،، وأسفر في أوائل القرن التاسع الميلادي لإبادة الانكشارية وإزالتها من الوجود وسعيهم لإنشاء جيش شارك الأهالي في عموم الولايات به.

استغل الأوروبيون الكشوفات، فاندفعوا نحو الشرق ولا سيما في العصور الحديثة، وأغرقت منتجاتهم أسواق المشرق، وأُطرب العرب بهذه المنتجات ،علماً بأن الإصلاح لامس مختلف المناطق التي لا تزال تابعة للعثمانيين.

لا يمكن القول إن العثمانيين تعاملوا مع الجاليات الأوروبية بدبلوماسية لم تمنحها لزعماء العرب. وإذا كان التدفق الأوروبي إلى المشرق تحت ذريعة الاستشراق، فإن الأمريكيين عّدوا الاستشراق ظاهرة استعمارية، عزفوا لعقود على منوالها.بهدف إن يستولوا على المنطقة بدلاً من الأوروبيين (بريطانيا – فرنسا)

لا يمكن القول إن الجاليات الأوروبية اتجهت إلى دمشق بدافع ديني بادئ الأمر، علماً بأن تدفق الأوروبيين لم يشكل خطراً على المدن وأسواقها وتجارتها وصناعتها، بل حدّت تلك الجاليات الأوروبيين من تجاوزات العساكر على الأهالي، وكأنهم نصبوا أنفسهم حماة للأهالي، وكان بإمكان أي قنصل من قناصل الدولة الأوروبية تغيير الوالي أو أي شخصية إدارية في الولاية.إذا شعر بأن العسكر تدخل بشؤونهم ولهذا بالإجمال العساكر لم تقترب من الأوروبيين.

إن تزايد الأوروبيين، دفع الدولة العثمانية لاتخاذ تشريعات وقوانين وضحت فيها دور القنصل وواجباته في قنصليته، فمثلاً يجب أن يكون من رعايا الدولة صاحب القنصلية حصراً، وأن يكون قد تجاوز الخامسة والعشرين من عمره، وأن يحتفظ بالأوراق والسجلات الرسمية كافة، خلال تواجده على الأرض العثمانية* .لكن هذا الأمر تم تجاهله في مابعد وغدا الأوروبي يتصرف كيف ماشاء بشكل يضمن مصالحه وليس للعساكر أي علاقة به ، وإن الدولة العثمانية غضت الطرف عن تجاوزات الجاليات الأوروبية ولاسيما في ولاياتها ، لدرجة أن البعثات التبشرية التي جاءت أوائل القرن السادس

* إن ما اتخذته الدولة العثمانية من إجراءات لضبط الجاليات الأوروبية كان في حلب ودمشق وبيروت، وفي النهاية تذكر على الأرض العثمانية، وليس على أرض الولايات العربية. وهذا يعني أن العرب في منظورها الإداري عثمانيون.

عشر الميلادي ومابعد ، لم تلق ممانعة رسمية من قبل الدولة وإنما تصدى الأهالي لهم وأقنعوهم أنهم لا خلافه بين المسلمين والمسحيين ، وحينما ايقنوا اتجهوا إلى بناء المدارس التي أصبحت فيما بعد تستقطب كل الطوائف بما فيها المسلمين .

إن غنى المشرق العربي بالخيرات الغذائية والصناعية، آثار حفيظة الأوروبي وأسال لعابه، فباشر بالتوافد على شكل بعثات سياحية تجارية، فشكلوا طوائف أقامت وتوطنت في سائر المدن العربية، ولاسيما مدن دمشق ،حلب، بيروت، طرابلس الشام، اللاذقية، صيدا، صور، ولو أراد البحث إحصاء عدد الأوروبيين خلال العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر، لزادت أعدادهم في مجمل المدن عن 60 ألفاً بعضها يعمل بالتجارة وبعضها يتعقب الآثار والآخر يبحث عن الكتب والمخطوطات[1].

ليس من مهام البحث التركيز على القناصل، بل الجاليات التي توطنت خارج دائرة الدبلوماسية الأوروبية التي تعاملت مع الأهالي الذين رحبوا بهم ، أما كيف تعاملت معها العساكر العثمانية يوم لم يكن لدى العثمانيين قوانين مدنية، بل كان الشرع هو السائد في سائر ممالك الدولة العثمانية.لم يشعروا بمضايقات تحد من نشاطاتهم بكل أشكالها .

يذكر رضا نور، أن الجاليات الأوروبية، نشطت بشكل علمي، وأوصلت لسكان الولايات التابعة للدولة العثمانية ولا سيما الشام، أفكار الثورة الفرنسية ورياح التغيير الإداري الذي عم سائر الدول الأوروبية.

إن النشاط الأوروبي سبق التنظيمات بقرن من الزمن، غير أن العساكر العثمانية راقبت تحركات السكان المحليين، وغضت الطرف عن تحركات الأوروبيين الذين استفادوا من الامتيازات التي منحت لهم، وتحولت مع أوائل القرن السابع عشر إلى حق مكتسب لم يعد بمقدور السلاطين الذين خلفوا سليمان القانوني تبديلها أو تغييرها، وبالتدريج باشروا بنشاط وركزوا فيه أولاً على الناحية العلمية، ومن جانب آخر، بدؤوا ببث أفكارهم المعادية للدولة العثمانية[2].

إن العثماني عاش في قصر خياله، وتعالى على واقعه، وأبقى على قوانينه بقوة الإنكشارية التي كانت جاهزة لضرب أي محاولة لا يرضاها سلطانها الجالس في قصره[3].

إن توافد الأوروبي على مدينة دمشق، لم يواجه معاكسة محلية، ولا ممانعة حكومية لدرجة أن نشاط الجاليات وتحركاتهم وتجارتهم حظيت باهتمام الدولة العثمانية التي كلفت عساكرها بحمايتها

---

(1) ليس صحيحاً أن الأوروبيين الذين قدموا إلى المشرق للقيام بالعمل الدبلوماسي، فالمشرق العربي، وغناه، جعله محط أنظار الأوروبيين فسارعوا للتوافد إلى مدنه.

(2) رضا نور: عثمانلي تاريخي، استانبول 1924، ج 1، ص 135.

(3) رضا نور: الاستكبار العثماني، استانبول 1940، ص 18.

وحراستها، سواء داخل المدينة أو خارجها، فالأوروبيون الذين مارسوا نشاطات متنوعة، ركّزت على مواد الخام التي أرسلت إلى بلدانهم لتصنيعها وإعادتها إلى أسواق الولايات[1].

لم يقف الدمشقيون موقف المتفرج من هذا النشاط الأوروبي لا سيما الحرفي فعمد كبار تجارها إلى نقل جزء من مصانعها المبدئية، ومع القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر الميلاديين، لم يبق من مصانع سوى المصانع الحربية، وقد مانعت أوروبة وحتى تاريخه تمانع نقل مصانع حربية إلى أسواق بلاد الشام[2].

استملك الأوروبيون بعض المحلات والخانات ولا سيما البيوتات التجارية التي بدأت ترسخ قاعدة الإنتاج الذي تحتاجه بلدانهم من جهة، وترغيب الأهالي بدورهم، وقد صدر مرسوم سلطاني سنة 1676 من قبل السلطان محمد الرابع، يمنع استملاك لأي أوروبي من استملاك ملكية فردية داخل الممالك العثمانية، وعلى ما يبدو إن مرسوم السلطان كان حبراً على ورق[3].

أفادت الوثائق الشرعية عن نشاط الأوروبيين وتحركاتهم الاقتصادية، قد أسرفت الوثائق في هذا الجانب، واهتمام السلاطين انصب على أمن بلاد الشام وضبطها، والحفاظ على قافلة الحج. [4].

تعرضت الجاليات الأوروبية في بعض المدن لمضايقات،ووثائق المحكمة الشرعية بدمشق، ذكرت هذه المضايقات، كما حددت للجاليات الإنجليزية في حلب سنة 1060هـ – 1650م باغتصاب بعض الأموال العائدة لطائفتهم، وفي سنة 1079هـ – 1671م قام بعض المفسدين بالاعتداء على بعض عناصر القنصلية الفرنسية، فأصدر والي دمشق محمد باشا الشوربجي أمراً إلى الصوباشي بضرورة القبض على العناصر التي اعتدت على القنصلية الفرنسية، وقدم الوالي رسالة اعتذار لما تعرضت عليه بعض عناصرها أثناء تجولها في يوم الأحد سنة 1079 هـ / 1671م. [5].

لم تفدنا الوثائق بأكثر من امتلاك الجاليات الأوروبية لبعض المحلات وعن أماكن تواجدها، أما فيما يتعلق بنشاطاتها، فليس هناك وثائق، تفدنا عن موقف العساكر من الجاليات الأوروبية سوى حمايتها وحماية قوافلهم المتجهة إلى حلب، سلكت الطريق الرئيس، وقد أبلغ عساكر قلاع الطريق، بضرورة تأمين طريق القافلة وحمايتها من اللصوص وقطاع الطريق[6].

---

(1) عمر لطفي بارقان: النشاط التجاري في ممالك الدولة العثمانية، أنقرة 1987، ص 36.

(2) لم يدرك السكان في عموم بلاد الشام مبدئياً سبب هذه الممانعة، وإذا كان السياسيون العرب قد أدركوا ذلك، إلا أن التجار، لم يولوا هذا الجانب اهتماماً يذكر.

(3) الفرمانات السلطانية لسنة 1686 مرسوم رقم (9).

(4) سجلات حلب الشرعية، سجل 10، ص 468 لسنة 1160هـ– / 1749م.

(5) سجلات دمشق الشرعية، سجل رقم 22، ص 18، لسنة 1079هـ– / 1671م.

(6) سجلات الأوامر السلطانية، سجل رقم 210، ص 56.

قلما اشتكت الجاليات الأوروبية من أماكن تواجدها، فلقد أفادت مذكرات المستر هوين وزوجه اللذين سكنا في باب سريجة أنهما عوملا من قبل الأهالي معاملة حسنة، كما أن صوباشية المدينة سهلا عليهما حل الكثير من الأمور، ويتضح من الوثيقة أن زيارات عائلية كانت تتم فيما بينهم، وأضافت الوثيقة أنهما تجولا في مدينة دمشق، وقدرا عدد سكان المدينة بما لا يزيد عن 15 ألف نسمة لسنة 1679م، متمركزين في عدة أحياء باب الجابية وباب سريجة وباب مصلى وحي الميدان، وأن هذه المحلات مثلت تقاليد المجتمع الشامي من حيث حبهم لبعضهم بعضاً ولتعاونهم ومساعدة الغرباء[1].

ذكرت الباحثة الفرنسية بريجيت مارنيو أن العساكر العثمانية مارست القمع ضد القوات اليرلية المحلية في حي الميدان، وقد رد أسعد باشا العظم سنة 1159هـ / 1746م بنهب بيوت العسكر، كما نهب حي الميدان، لأن العساكر العثمانية، كانت تقيم فيه لتجاوزاتهم وتعدياتهم على الأهالي، كما أنهم أقاموا في باب مصلى والقبيبات[2]. وأضافت أن وجود الإنكشارية لم يقتصر على حي الميدان، ففي القرن الثامن عشرالميلادي تواجدوا في محلات قصر حجاج. [3]..

ويقدم الجدول التالي نسبة العسكريين في قطاعات دمشق المختلفة (1173 – 1188 / 1760 – 1774) [4].

القطاعات	متوفون	عسكريون	النسبة
الصالحية	36	10	%28
المدينة داخل السور	124	20	%16
القطاعات خارج السور	207	52	%25
القطاع الشمالي	23	6	%26
القطاع الغربي	74	22	%30
القطاع الجنوبي الغربي	42	6	%14
القطاع الجنوبي	68	18	%26
المجموع	367	82	%22

وتضيف بأن محلتي الدرويشية وباب الجابية أن العسكر يقيمون في منتصف القرن الثامن عشر الميلادي، ويعودون بأصولهم إلى بغداد، ففي 24 رمضان 1163 / 27 آب 1750م قام العسكر بقتل أحد الأكراد تسلحت الأكراد ونزلت حتى وصلت إلى الدرويشية وباب الجابية، وأن قسماً من العساكر

(1) سجلات المحكمة الشرعية، دمشق، سجل 11، وثيقة 118.

(2) بريجيت مارينو، حي الميدان، ترجمة: ماهر الشريف (د.ت) ص 197 . 198.

(3) بريجيت مارينو، حي الميدان ،.... ص 198.

(4) مارينو: حي الميدان، ....، ص 198 – 199.

تواجدوا في محلة القنوات، وأن عناصر القابي قول، أطلق أحد عناصرهم النار على السيد محمد بن الدهان من الأشراف أثناء مروره بمحلة القنوات[1].

يتضح من الجدول المار ذكره، وما ذكرته مارينو أن عساكر القابي قول (عبيد الباب) سكنوا في المدينة إضافة إلى امتلاكهم القلعة، وبالرجوع إلى دفاتر القسمة العسكرية لا توضح لنا عن قيمة العقارات التي امتلكها العسكر في دمشق.

لقد مارس الإنكشاريون أعمال مشينة ضد اليرلية المحلية، كما توضح الوثائق أن العساكر امتلكوا 69% من الدور في مدينة دمشق ما بين 1760 – 1774م[2]، كما أفادت مارينو أن حي الميدان اتخذته العساكر العثمانية مقراً لها للتدريب، وأن المنطقة التي احتلها العسكر، كانت تقع خارج المدينة، وقد تميزت بنشاطات متنوعة حيث كانت العساكر العثمانية قد خصصتها لأغراض عسكرية وسياسية أو دينية، وهذه العناصر كانت من اليرلية جمعت من باب مصلى والميدان ومنطقة مقابر[3].

لدى مراجعة سجلات المحاكم الشرعية ،يتضح أن الجاليات الأوروبية لم تواجه أي مشكلة مع العساكر العثمانية، وجلي ما حدث أن العسكر كانت مشكلاتها مع الأهالي والقوى التركمانية والقوى الكردية، التي أرادت الخروج عن توجيهات العساكر وأن بعضها كان يمارس مخالفات لا تحل إلا باعتماد العنف، وما يمكن قوله: أن العساكر العثمانية لم تراعِ لا أشراف ولا قوى محلية ومهمتها ضبط الأمن. [4].

إن الجاليات الأوروبية التي تبضعت في بلاد الشام، وأقامت علاقات وطيدة مع أهالي الولايات، لم تواجه خطراً يذكر بشأن المخالفات وتجاوزاتهم، غير أن تدخل في العادات والتقاليد، جر عليهم الكثير من المتاعب وأهمها علاقتهم مع النساء المحليات، وواقع الأمر الجاليات الأوروبية، لم تخش من مصادرة أملاكهم من قبل الأتراك العثمانيين، لأن الامتيازات تخولهم أكثر مما يستطع البحث ذكره، وأما تعرضهم للإهانات من قبل العساكر، فبموجب القانون العثماني والشريعة الإسلامية، يمكنهم إقامة دعوى على الشاتم، وقد ينال المعتدي جزاء الغرامة أو السجن.

إن الخطيئة التي لا مفر من عقوبتها، هو إقامة علاقة مع النساء أو التحرش بهن، وبحسب القانون العثماني يحرق حياً، وقد ينجيه من الحرق إعلانه اعتناق الإسلام، وبغير هذا لا مفر من حرقه، وما ينتج عن قيام عنصر من جالية ما أن أفراد الجاليات تتعرض للعقوبة، ولا سيما إذا ادعت المرأة المسلمة على عنصر الجالية باغتصابها.

(1) بريجيت مارينو، حي الميدان ، ص 198 – 199.

(2) بريجيت مارينو: حي الميدان، ....، ص 186.

(3) مارينو ،حي الميدان،.... ص 75 وما بعد.

(4) مارينو، حي الميدان ،.... ص 189 و 380 و384.

أدرك الأوروبيين أن مثل ذلك يعرضهم للموت، لذلك أكثرهم جاء مع زوجه واستقر في أحياء المدينة وبين أهلها، ولم يفرض القانون على المسيحية ارتداء الحجاب[1].

د – علاقة العسكر مع الأشراف:

يعود الأشراف بنسبه إلى الحسن والحسين ولدي علي وفاطمة رضوان الله عليهم. ومهمتهم التحدث في الأحاديث النبوية، كونهم أكثر أهل زمانهم أدباً كما من مهامهم التأكد من الأشراف وعلى الرغم من أن الأنساب يعدون من أهل البيت النبوي[2].

لقد حظيت طائفة الأشراف بمكانة متميزة في مختلف الأصقاع، والمدن زمن العثمانيين وبعدهم، وتؤدى الضرائب إليهم بحسب الشرع، وقد أقر رجال الدين الإسلامي هذا السلوك، غير أن تكتلاً بدا يتنامى ضد طائفة الأشراف، مما حولها نتيجة ذلك إلى مؤسسة دينية وسياسية واجتماعية بآن واحد، كما جعلوا منها ظاهرة لإلحاق الأنساب لجماعات إسلامية متعددة المذاهب ولا سيما في عهد السلطان عبد الحميد الثاني.

يذكر أكمل الدين إحسان أوغلي، أن الظلم والاضطهاد والمعارك والنزعات التي أثارها بنو أمية حول مسألة الخلافة ضد سلالة الرسول صلى الله عليه وسلم أو بمعنى أصح ضد علي وأبنائه، دفع الرأي الإسلامي إلى التعاطف والتقدير إلى آل بيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ولا سيما أواخر العهد الأموي، إلى ظهور نقابة للسادات والأشراف[3].

أ – السادة: هم المنحدرون من أبناء الحسين (رضي الله عنه وأرضاه) وعلى أبناء الحسن شريف (رضوان الله عليه وأرضاه(أو اسم أمير عليهما معاً، ومع مرور الزمن أصبح لقب السيد (سيد) علماً عليهم جميعاً، وقد ظهرت نقابة الأشراف لأول مرة، حيث تولت شؤون رعايا وتصريف أمورهم، وبدأ السادة يعرفون في أصقاع المعمورة، لا سيما في الأوساط الشيعية، وحظوا بتقدير وتقديس عظيمين، فضلاً عن تمتعهم بامتيازات واسعة، والأمر ذاته في الدولة العثمانية، وعينت الدولة لهم (نقيب أشراف) منهم يتولى النقابة ويرعى طائفته، أما شؤون السادة فبإمكان القائمقاميين أن يرعيا شؤونهم. وقد حظي السادة مقاماً كبيراً لدى أصحاب الطرق الصوفية، ومن كان من السادة لديه (حجة السادة) حصل عليها من السلطة المركزية في استانبول[4].

---

(1) سجلات المحاكم الشرعية في عموم الولايات، ففي دمشق سجل 18 و20 وفي حلب سجل 22 و65.

(2) أهل البيت النبوي: هم المنحدرون من علي من زوجه فاطمة بنت رسول الله، وآل هم المنحدرون من علي من غير فاطمة، ورغم المواقف المعادية لعلي وأبنائه، إلا أن شرف النسب ظل محصوراً بعلي وذريته، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أنا سيد العالمين أجمعين وعلي سيد العرب. للمزيد إحسان أوغلي: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة: صالح السعداوي صالح، استانبول 1999م، ج 2، ص 167.

(3) أكمل الدين أوغلي: الدولة العثمانية، ....، ج 2، ص 167.

(4) أحمد جودت باشا: تاريخ جودت، ج 4، ص 270، وأيضاً إحسان أوغلي: الدولة العثمانية، ....، ص 168.

لم يرق للدولة العثمانية تزايد نفوذ الأشراف، ولهذا لم توليهم أهمية البكطاشية التي سمت فرقة باسمها، ولهذا كثرت الاصطدامات ما بين الإنكشارية والأشراف ولا سيما في حلب[1].

سوغت للدولة إبادتها على يد السلطان سليم الأول الذي ذبح قبل قدومه إلى محاربة المماليك ما يزيد عن 40 ألفاً منهم، فهجر من نجا إلى إيران أو أماكن أخرى[2].

كما عمدت إلى تعميق الخلاف ما بين الطرق الصوفية بكل مكوناتها، وعمقت الخلاف ما بين الصوفية والأشراف ،وكانت حرباً كلامية بامتياز، رغم كل المضايقات التي تسترت خلفها الإدارة العثمانية، إلا أن مكانة الأشراف لدى عامة الناس لم تتبدل، وظل حتى أهل السنة المتطرفة منهم، يكنون الاحترام والتقدير لأشراف أهل البيت وآله[3].

لم يكن الأشراف عالة على المجتمع ولا على نصيبيهم من الزكاة، ولم يمنح خطباء مساجدهم (هذا إن وجد) أي مساعدة، مما يدفعهم إلى العمل بالتجارة وبالزراعة، ولم نعثر في سجلات المحاكم الشرعية الشيء الكثير عن أعمال الأشراف وتجارتهم وممتلكاتهم، غير أن وثائق حلب أفاضت عن الأشراف ونشاطاتهم الدينية والتجارية وصراعاتهم مع الإنكشارية لدرجة أن بعض الباحثين عدا تجاوزات الإنكشارية ضد الأشراف عمل مبيّت، وأن الدولة تقف خلف هذه الأحداث، بعكس دمشق ما ذكر عن أشراف حلب، يقدم صورة واضحة عن معاناة الأشراف وموقف العساكر العثمانية منهم[4].

لم تشهد ولاية دمشق أعمالاً قاسية ضد الأشراف كولاية حلب، وبحسب تاريخ الأعلام محمد راغب الطباخ أذاقتهم الإنكشارية كأس الهوان، ولم يسمح لنقيب الأشراف مقابل السلطان لإعلامه عما تفعل الإنكشارية بأشراف حلب، ومما جاء في كتاب المدينة العثمانية (ليس من الصعب الاعتقاد أن العداوة ما بين الأشراف والإنكشارية ارتكزت إلى أسباب عرقية، وأخرى اجتماعية أو اقتصادية على حد سواء، ذلك أن الإنكشارية انتموا في مجملهم إلى المهاجرين من العسكريين والقرويين الذين انتموا إلى الجيش العثماني، وأقاموا في المدينة حيث كرّسوا كدخلاء على البناء الاجتماعي الحضري، ولقد اتخذت الغالبية العظمى الساحقة منهم من الضواحي الشرقية للمدينة موطناً لهم، وعمل معظمهم فيما بعد بمواد ولاية حلب بالبغالين والقصابين ودباغي الجلود، في حين اتخذ الأشراف من قلب المدينة والأحياء القديمة الواقعة على مر الأزمنة داخل أسوار المدينة مستقراً لهم، وجعلوا من انتماءاتهم إلى النقابات المختصة بإنتاج النسيج تقليداً اتبعوه[5].

---

(1) صايل مخلوف: العساكر العثمانية في ولاية حلب 1623 – 1798، رسالة ماجستير لم تنشر بعد، ص 137.

(2) محمد فريد بك المحامي: تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق: إحسان حقي، القاهرة، 1998، ص 189.

(3) سليم راضي أوغلو: الطرق الصوفية والأشراف، الموصل 1658، ص 44.

(4) لقد اعتمدت الدولة مسألة التفريق بين المذاهب، لأن وضعها الداخلي يضم أعداداً لا تحصى من الطوائف والمذاهب، ولا تسيطر عليهم إلا بالنزاعات فيما بينهم ليعودوا إليه (مبدأ فرق تسد).

(5) صايل مخلوف: العساكر في ولاية حلب....، ص 139.

لم يكن من عادة العثمانيين منذ تكوين إمارتهم ثم دولتهم، ثم سلطنتهم تهدئة الأمن بين أتباعها، لأن الهدوء السكاني مخيف كالمياه الراكدة،حيث كرست العداوة بين الإنكشارية والأشراف بصورة دائمة حتى في الأناضول أشعلت الفتنة بين الجانبين، لدرجة أن أشراف الأناضول تحولوا إلى منظمة شبه عسكرية.

مايمكن أن يستخلصه البحث، إن العلاقة ما بين العساكر والأشراف، كانت سيئة للغاية، ولذا كانت الإنكشارية تلجأ إلى ضرب الأشراف بصورة دائمة ومستمرة لإثارة الشغب وإحداث بلبلة في الأسواق، ليتمكنوا من نهب المتاجر والمحلات الأخرى، ولم يقتصر الصدام في الشارع أو في المؤسسات العامة والخاصة، وبدون سبب كان العساكر يمارسون هذه التعديات، وبما أن العساكر كلفوا بإدارة الأوقاف وأحسنوا إدارتها، فإن الدولة أسندت لهم بعض إدارة هذه الأوقاف ولا سيما العائدة لأتباع الأشراف من أجل انتزاعها منهم، وليحدوا من غنى الأشراف الذين استفادوا من إدارة الأوقاف التابعة لطائفتهم، لكن الدولة وبصورة غير مباشرة تركت أمر انتزاع نظّار أوقاف الشيعية إلى الإنكشارية ولا سيما بعد تراجع نظام العسكر، وانتشرت مسألة الارتزاق، هذه الظاهرة أسهمت تحسن وضع الأشراف، لأن غدا بإمكان امتلاك قوة عسكرية أسوة ببعض الزعامات المحلية.

هـ - علاقة العساكر مع البدو:

أحيطت ولاية دمشق شمالاً وجنوباً بالبدو الذين تركتهم الدولة لزعاماتهم البدوية، شريطة أن يقدموا لها الولاء والجزية، وقابلتهم الدولة باعتماد قانون الأعراف المستبقى منذ دخولهم الأناضول.

تجنبت الدولة العثمانية فتح جبهات مع البدو (بدو حلب، بدو حماه، وحمص، بدو لواء حوران) ولو أنها جابهتهم بالقوة لتعرضت لخسائر فادحة بالأرواح، ولغدت قافلة الحج أثراً بعد عين.

لم تحاول الدولة العثمانية التخاطب مع الزعامات بالبدوية بأكثر من تركهم يتصرفون مع أتباعهم البدو، فحادثة قتل الحجاج وإبادتهم سنة 1757 ما بين القطرانة ومعان رسخ في أذهان السلاطين ضرورة الابتعاد عن البدو من قبل الحادثة، وقد استمدوا هذه العبرة من تاريخهم الحافل بالسلب والنهب.

لم يكن بإمكان عساكر الشام (دمشق) تأديب القبائل البدوية، إذا ما اعتدت على مزروعات الأهالي في حمص وحماه، ولا سيما عندما تتعرض بادية الشام إلى القحط بسبب قلة الأمطار، ولهذا لجأت الدولة العثمانية إلى التعامل معهم بلطف، أو بفعل تزايد الهجرات البدوية إلى بادية الشام، فعندما قامت الحركة الوهابية منذ مطلع أربعينيات القرن الثامن عشر هجرت الكثير من قبائل نجد باتجاه بلاد الشام[1].

---

(1) ضحى الشطي، توسع البدو في بلاد الشام وانحسارهم، المؤتمر الدولي لتاريخ بلاد الشام، دمشق 1978م، ج 2، ص 406.

فإذا كان بدو لواء حوران عشائر قبلية، ولها عادات وتقاليد بدوية خاصة بها وهي ليست من البدو الرحل ، لكن ارتبطت بصلة القرابة مع الكثير ولاسيما بدو شبة الجزيرة العربية ، لكن ظاهرة الاستقرار والتعايش لبدو حوران ضمن منازل،لم يلغ فيهم طابع البداوة لإن معظم عاداتها وتقاليدها بدوية بامتياز، فهي كبقية البدو التي تحكم بالأعراف وليس بشيء آخر.

إن العلاقات ما بين العساكر العثمانية والبدو في ولايات بلاد الشام حديثة ومحدودة، لأن عساكر الدولة لا تستطيع أن تتوغل في البادية حيث الرمال المتحركة، أما علاقة أهالي دمشق ببدو حوران فهي قديمة جداً، وعدت حوران عنبر دمشق الغذائي، والحال نفسه للواء حماه فهو يرتبط مع بدو البادية بعلاقات وطيدة وقديمة، وكانت مدينة حماه وما زالت محطة رئيسة لتجارتهم، يقابلها في الطرف الثاني، فإن زعامات حموية امتلكت جزءاً من أغنام البدو في بادية حماه، وأن تجارها يتعاملون مع البدوي بطرق تجارية تخدم التاجر وتخدم البدوي.

والأمر ذاته بالنسبة لقسم من بدو البادية التي تلجأ إلى مدينة حمص لتأمين احتياجاتهم وفي الوقت نفسه يصرفون منتجات حيواناتهم من ألبان وأجبان وجلود في مدن الولاية بدءاً من دمشق مروراً بحمص حتى لواء حماه.وكانت حمص من أكثر ألوية تعرضاً لهجمات البدو لقربها من البادية لأن حمص غنية بالمياه وأرضيها صالحة للزراعة ، ولهذا كانوا البدو يهاجمونها بكثرة والأمر نفسه بالنسبة لحماه ، وقد شاركت العساكر العثمانية أهالي حمص وحماه في رد غارات البدو ، ولم نعثر في الوثائق دمشق–حمص –حماه بأن العساكر العثمانية لوحدها قاتلة البدو بل مع الأهالي .

نظر العثمانيون على قبائل لواء حوران مقاطعة مالية، وقد عهد إلى متسلم لواء حوران ضرورة التعامل بما لا يثير حفيظة قبائله وزعامتها، علماً بأن زعامات القبائل أشبه بمؤسسة عسكرية، يعني أن أتباعه يعانون الأمرين، فظلمهم أشد من ظلم العسكر لكن البدوي يتلذذ بهذا العذاب وتلك المأساة.

عدّ المؤرخون والباحثون أن البداوة تعني الحل والترحال، بحثاً عن الكلأ والماء لحيواناتهم، وإذا كانت حيواناتهم كلها من الجمال لا تخشى البحث عن المياه[1].

استقرت بعض القبائل البدوية في اللجاة والصفا والقنيطرة، وبالتدريج مارسوا العمل الزراعي وحراثة الأرض، وأنتجت الغذاء والغلال الزراعية[2].

من هذا المنطلق وظاهرة الاستقرار، تعامل سكان لواء (البدو) حوران مع عساكر العثمانيين في معظم الحالات كانت مضطربة، ونتيجة للاقتتال، أرغمت قبيلة السرحان إلى الهروب إلى اللجاة تاركة حوران للقبيلة السردية التي انتصرت عليها.

---

(1) مصطفى صلاح الفوال: البداوة والتنمية، القاهرة 1976، ص 63.

(2) فريدرك بك: تاريخ شرق الأردن وقبائله، ترجمة: بهاء الدين طوقان، عمان، 1935، ص 311.

لم تكن الدولة العثمانية مرغمة على اعتماد القوة مع البدو، ودفع عساكرها إلى أتون لهب متطاير، فقد كان بإمكانها إشعال الفتن بين زعماء القبائل بعدة وسائل، تقريب زعيم على زعيم، وشراء آخر على حساب آخر، وبلحظة تشتغل النار ويبدأ الاقتتال[1].

يقسم بدو لواء حوران إلى قسمين، بدو بادية، رعاة أبقار وجمال، أما بدو بادية الشام، فهم ليسوا رعاة أبقار وإنما رعاة أغنام وجمال، وتعد قبيلة بني صخر من أقوى القبائل وتاريخها حافل بالبطولات، غير أن الصراعات التي أشعلتها الدولة العثمانية ما بينها وبين قبائله وفيما بينهم، عرضه إلى خراب شبه كامل.

و – علاقة العساكر باليهود:

لن يعمد البحث في هذه الفقرة إلى وثائق ومصادر ومراجع، فأي منها لن يعاكس الأحداث، إلا إذا انبرى باحث للدفاع عنهم. فاليهود في الدولة العثمانية كانوا من أهل البيت العثماني بدءاً من ولاية بايزيد الثاني للعرش العثماني حيث استقدم اليهود ورحب بهم، وحذر مواطنيه من التعدي عليهم أو إيذائهم وفوق هذا وذاك اتهم الملك ألإسباني فرديناد بالغباء، لأنه يفقر مملكته بطرده لليهود ويغني مملكته.

سارت الأحداث بحسب ما رسمها اليهود، ودرسوا سلاطين بني عثمان جيداً، وفهموا ماذا يريدون منهم، وأعلن اليهود استعدادهم لتلبية طلبهم بكل ممنونية.

اليهود دخلوا الدولة العثمانية رسمياً منذ سنة 1494م لا يحملون مهن ولا يمارسون أعمالاً صناعية ولا زراعية، فهل كان السلطان بايزيد الثاني على معرفة بذلك، أم أن نساءه وجمالهن أخذ بمجامع عقله وقلبه.

قد يتساءل المرء عن سبب هذا الترحيب الكبير باليهود، فدولته غنية ولديه محظيات أوروبيات بالآلاف، ورجال يمارسون التجارة كثر في بلاده فتجار استانبول يحتلون المرتبة الأولى عالمياً ودولياً، فقط لأن أمه يهودية فهو غير مرغم ووالدته لا تزعله إذا ما أحضرهم إلى دولته، على ما يبدو هناك سر دفين في صدر بايزيد الثاني دفعه إلى إرتكاب غلطة هو بالغنى عنها.

لم يدرك بايزيد الثاني أنه دس السم لوالده بصورة غير مباشرة، وجاء دوره ليدس له السم مباشرة من قبل ابنه سليم الأول، غير أن ابنه سليم الأول المحارب لم يعد بمقدوره إيقاف التغلغل اليهودي لبلاده، فأمه يهودية وزوجه يهودية زليخة (حفصة) وزوج ابنه سليمان من روكسلانة اليهودية وروكسلانة زوجت ابنها بنور بانو اليهودية.

إزاء هذه الحقائق التاريخية، كيف يمكن أن تتعامل العساكر مع يهود دمشق المتمركزين فيها قبل العثمانيين، لكنهم لم يكونوا يشكلون فريقاً رياضياً لقلتهم ولا يملكون مزارع لا في دمشق ولا في

---

(1) ضحى الشطي، ....، ص 405 – 410.

غيرها ،ورغم ذلك تزايدوا بكثرة، وتزايد النفوذ اليهود بالسراي الهمايون، وبالوقت نفسه تزايد ضعف الإنكشارية التي هي تخلت عن سلاحها، وبدأت تبحث عن مصالحها، وأين يجد العساكر مصلحته الا مع التجار الذي يحول العبد إلى سيد والسيد إلى أقل من عبد.

دمشق التراث قافلتها الاجتماعية والاقتصادية مصانة بفضل أبنائها، أما الناحية السياسية المتعلقة بالعساكر العثمانية مال وزواج، وهذا ما يتطلع إليه العسكر الذي رواتبه لا تكفيه، علما بأن مايملكه لم يعد يكفيه لأنه متزوج ، وإذا جامل اليهود، قد يقدمون له مساعدة ماليه

ضمن الدمشقيون للعساكر حياة تجارية جيدة التهريب وبيع الممنوعات اعتق تجارها، علماً بأنهم امتلكوا مصالح ومؤسسات ومعاصر ومواشي، بقي على العساكر الجنسية، تزوجوا توطنوا، عيبهم أنهم يحملون كنى تركية ودمشق لا تعبأ بالأسماء والكنى، هدفها الأمن لممارسات حياتها اليومية ورحلات أبنائها إلى ضفاف بردى ووادي بردى والزبداني من جهة وتنشيط أعمالها التجارية من جهة أخرى بقي القول:

هل تعرض يهود دمشق للمضايقات من قبل العساكر العثمانية، ربما يرد اسم يهودي مخالف لبيع لشراء لقرض لاستقراض، أما مسألة مضايقته فهذا شبه مستحيل، وإذا ورد فبالخطأ.

لم تتمكن الدراسات معرفة اليهود أكثر مما هم نقلوه، أما زواجهم وجنائزهم وموتاهم، كلها أمور لا تهم اليهودي، يهمه ألا يعلم العالم أسرار تفكيره وذهنيته العقلية، وليقل المؤرخون ما يشاؤون، لكن إذا تجسد، فمصيره في أوروبة أنه ضد السامية وفي البلاد الإسلامية ضد الحاكم.وهي تهم قاتلة .

ليس من دراسة واقعية توازي هذه الدراسة التي تم استخلاصها من مصادر ومراجع ووثائق وأحداث ورؤى، وكلها تؤطر اليهود ضمن مفهوم السيادة والغنى والصيرفة.

لم يكن يهود دمشق خارج المجتمع الدمشقي، وبالطبع اليهود في الولاية تعاملوا مع كل الطوائف ،وكان الجميع يسعى لإرضائه،إما خوفاً، وإما رهبةً، أما بشأن ممارسة اليهود لأعمالهم، فلقد أتقنوها بشكل مدهش، ولا يعرف أنصاف الحلول حيال مصالحهم إما معهم حتى تحقيق أهدافهم، وإما ضدهم يجب إزاحتك بصورة نهائية وإلى الأبد.

ز- الوقعة الخيرية ونتائجها

يرد معظم المؤرخين تردي أوضاع التشكيلات العسكرية لتهاون قادتها خاصة والإدارة العثمانية عامة في عدم تطبيق القوانين الموضوعية ، فالسلطان سليم الثالث 1789-1807م ،قدم أمثلة عقلانية بعدما تجاهل العرف السائد لدى اعتلائه العرش ، بدأها أولاً بعدم دفع البخشيش لزعامة الجند من عناصر القابي قول .التي أرهقت السلاطين الذين سبقوه علماً بأن هذه العناصر حظيت كل السلاطين،، لأنها هي حرس وحماية لكل سلطان حاكم منذ نشأتها وكان السلاطين يعولون عليها، لأنها حرسهم الخاص ومن غير المعقول، أن تمارس أي ضغط على الذين انشروها ودللوها على كافة اوجاقات الانكشارية .

صحيح أن السلطان سليم الثالث رفض إعطاء البخشيش [1]، وبدأ الجند يتساءلون عن خطوات السلطان المستقبلية تجاههم . وحمل المؤرخون السلطان محمد الثالث عند سمح للفرقة الموسيقية الانضمام إلى الصفوف الانكشارية ، منذ ذلك التاريخ بدأ الغرباء يتسربون إلى مؤسسة الدفشرمة، لدرجة أن الغرباء ،ازدادت أعدادها ،وبدأوا يمارسون الفساد والرشوة، وبيع السلاح، والتواصل مع الفوضويين في الدولة [2]، واجمعت كل المصادر على أن الانكشارية أصبحت ازعاج للدولة والسلاطين لتدخلهم في شؤون الدولة وحبهم للسلطة .

قام الانكشاريون مدعومين من الحرس القديم ، بإثارة الشغب، ولفقوا التهم عليه ، ولاسيما أن الانكشارية كافة، نادت بالسلطان مصطفى الرابع سلطاناً عليهم ، عندها أدرك السلطان سليم الثالث، أنه لا سبيل للمقاومة ،وأن التسليم أيسر الأمور ، فتنازل عن العرش بجلد ،ولم تبد عليه علامات الضيق ،وقبل كلام شيخ الإسلام ، واعتلى مصطفى الرابع العرش لكن والدته، أشارت عليه بالتخلص من سليم الثالث ليصفو الجو له وتتقبل الانكشارية أمر إعدامه، وبإعدامه قلب الطاولة عليه ، وكان مصطفى الرابع يمثل الأفكار القديمة، فقتلوه لقاء قتله لسليم الثالث ، وبتحرك من السفارة الفرنسية وصل محمود الثاني ،وعمره لايزيد عن أربع وعشرين سنة ،وكانا قد استفاد من ثقافة سليم الثالث ،عندما كانا سوية في الغرفة الفولاذية ، كما اطلع على خططه في الإصلاح، و وكان منفتحاً يحب التطور والإصلاح ،وعدّه المؤرخون من أعقل سلاطين بني عثمان ، وقد واجه السلطان محمود الثاني مقاومة ضد حركة الإصلاح ورددوا(كل محدثة بدعه وكل بدعه ضلالة وكل ضلالة في النار)

امتلك السلطان محمود الثاني قبل القضاء على الانكشارية 19 ألف مدرباً على النظام الحديث، وامتلك مدفعية متطورة، بمستوى المدفعية الأوروبية .

عد الإصلاح واجهة فعليه وفعالة إلى التطور الحديث ، ولهذا ارتبطت الحركات الإصلاحية بالسياسية الداخلية والخارجية ارتباطا وثيقاً ، وكان السلطان محمود الثاني، يعتقد جازما أن إزالة هذه العقبة (الانكشارية) ستجعل منه منقذ للدولة وسيدها الوحيد ، فسعى اولا لإزالة الديكتاتورية العسكرية

التي اكتسبت نفوذها عن طريق الثورة على السراي ، ولكي لا يزداد نفوذ الانكشارية وتحبط محاولته بقدر أهمية الإصلاح الحربي كدواء ناجح للدولة.

---

(1)- عبد المنعم الهاشمي ، الخلافة العثمانية .... ، ج1 ص422

(2)- أحمد جودت باشا ، تاريخ جودت ، .... ،ج6 ص 387

عهد لسلطان محمود الثاني إلى مصطفى باشا بيرقدار منصب الصدارة العظمى ، وكلفه بتنظيم الانكشارية وإرغامها على الالتزام بالنظام ،فجمع الأعيان والوزراء ،ودعا أمامهم بضرورة تكوين جيش جديد متشابه تماماً لقوات السلطان سليمان القانوني ، وأعلن أيضا أن المدرسيين ليسوا أوروبيين بل عرب اتقنوا الوسائل الأوروبية .

قضى السلطان محمود الثاني على العناصر البيروقراطية، بعدما تخلص سابقا من الدكتاتورية العسكرية ، ونال عطف العلماء وتأييدهم ،وقبل تنفيذ حركة الإصلاح العسكري اقتراح الصدر الأعظم اقتراحات مهمة منها:

1- إلزام الانكشارية بملازمة ثكناتها بما فيها المتزوجين

2- وقف صرف مرتبات وبدلات الساكنين خارجها

3- ضرورة مواظبتهم على حضور التدريبات العسكرية

4- وقف عادة بيع الوظائف

تزايد تنامي شعور الزعامات الانكشارية بضياع امتيازاتها ، وقبل تحركها ، وجه المدفعية على ثكناتها وذلك في 16حزيران 1826م بمافيها جماعة البكطاشية المعارضة وأبادها إبادة تامة، وسميت بالوقعة الخيرية ، لأنهم تفاءلوا بها خيراً .وعدت هذه الوقعة نهاية جيش قضى 464سنة يقاتل أعداء الدولة ويمجد سلاطينها،ويرغم الجميع على إعلان الولاء لسلاطين سقط معظمهم في اللهو.[1]

-نتائجها:

1- على الدولة العثمانية : صحيح عد السلطان محمود الثاني العقل المتطور للدولة عندما صمم التخلص من الانكشارية أولاً ، لكنه تنسيان الانكشارية ليست فوضوية مادام قائدها منضبط ويراقبها ويدربها ويسهر عليها ، ولا يعقل السلطان وصفه بالعقلانية، أن يترك الدولة بدون جيش يحميها ويدافع عنها ،فمحمد علي باشا هاجمها ووصل إلى كوتاهية ولولا تدخل فرنسا وبريطانيا لكان بإمكانه أن يدق باب استانبول، كما دق الفاتح أبواب القسطنطينية سنة 1453م مع اختلاف في الهدف والغاية ، ولم يدرك السلطان محمود الثاني أن ملوك أوروبا وأمراءها قدموا الجزية لأجداده وأعلنوا الولاء صاغرين لا لأنهم سلاطين بني عثمان بل لأنهم امتلكوا جيشاً كالانكشارية التي سبقتها سمعتها الحربية لدرجة أن الموت يخافها ، ترك بلاده دون جيش وكان بإمكانه أن يدربها ، فهي لم ترفض التدريب ولا استخدام السلاح الحديث ومن أين لها، الصدر الأعظم يبع المناصب، ومفتي إسلام يفتى بما لايُفتى به لدرجة صدرت ألف فتوى وفتوى ،وأين للعسكري ساسة ، فهل قامت الدولة

(1)- عبد المنعم الهاشمي ، الخلافة العثمانية ،دار ابن حزم 2004 ص 424 ،اما بشأن علاقة العساكر باليهود ، فيعود على كثرة زواج السلاطين من اليهوديات ، وأن السلطان بايزيد الثاني، رحب بهم .

بأرسال وفود عسكرية من الانكشارية إلى بلاد الأوروبية للاطلاع على التطورات الحديثة التي وصلتها أوروبا ، لقد بقيت البلاد بلا جيش ، فسادت اللصوصية وانتشرا قطاع الطرق لأكثر من 15 عام وتعالى أصوات المسحيين يطالبون بمساواتهم بالمسلمين ومشاركتهم بالسلطة ، وإعفائهم من الضرائب ، وظل الأمر كذلك حتى عام 1839م العام الذي صدر به كلخانه خطي وشريف همايون خطي سنة 1856م

2- على صعيد الولايات : على مدار ثلاثمئة عام، لم يفكر أبناء الولايات من المسلمين ما يسمى بالجندية فلقد اعتادوا على دفع العشري على أساس ما أقره الشرع الإسلامي ، أما المسيحيون فكانوا، يدفعون الجزية لقاء عدم الخدمة الإلزامية وكانوا، راضون عن ذلك ، لكن فعلة السلطان محمود الثاني إزالة الإنكشارية من الوجود انقلب المجن عليهم، وشعروا بأن الدولة سترغمهم على تأدية الخدمة الإلزامية التي حددها القانون من 5-7 سنوات، لم يبق أمام المسلمين العرب سوى الذهاب (أخذ عسكر) كما سماه القانون وكانت خدماتهم كلها خارج بلادهم على الجبهات الشرقية والجبهات الفارسية ، ونقذ المسلميون التنجيد الإجباري وبعضهم مات قتلاً وبعضهم مات جوعاً وبعضهم مات ضياعاً ، أما المسيحيون جن جنونهم ، فراجعوا سندهم أوروبا، وتدخلت أوروبا، وأعلمت الدولة العثمانية، بأن المسحيين مستعدون لدفع البدل .ورغم ذلك طالبتهم الدولة العثمانية بالخدمة لمدة ستة أشهر في مناطق سكنانهم، هذه هي نتائج فعلة محمود الذي حول دولته من دولة مرهوبة إلى دولة تقف في صفوف الدول المتنامية اللاهثة وراء التطور، لكن أوروبا طالبتها بدفن تراثها وأمجادها وماضيها التليد ومقوماتها المشرفة السابقة في حفرة واحدة ،هي حفرة الإصلاحات .

عانت البلاد العربية في ظل غياب الانكشارية لأن عساكر البلاد العربية تخفت تحت الثوب العربي وتنكرت بأنها من الانكشارية وساحت في مناطق بلاد الشام عامة ودمشق خاصة ، تزوجوا وأنجبوا أبناء ، ورغم ذلك ظل السلاطين الذين لا يملكون شيئاً ، والدولة العثمانية تراعي أبناءها فبعضهم سيطر على الأملاك السلاطين وبعضهم الآخر تاجر بالتهريب ، وما يمكن أن يقال: أن الانكشارية التي خلعت ثيابها وارتدت ثياب مدنية ظلت في البلاد العربية ، كأنهم أهالي من البلاد .

- استنتاج الفصل الرابع:

يظل البحث مضطرباً لدى قراءة ما خلصه إليه، ولأن أحداثه سياسية بامتياز ويؤدي الميل إلى تتأيد الأنكشارية سلباً أو ايجاباً إلى التهور إلى والابتعاد عن الحقيقة ولا يلاءم الاستنتاج في رؤيته النهائية، لأن بحث العلاقات تحكمه غرائز وميول وأهوال قد تسهم في زيادة اضطراب الاستنتاج أكثر مما هو مضطرب.

المسألة في التعليق على العلاقات تقبل وجهات النظر وجميعها صحيحة وصادقة، والبحث سيحاول القول: متى تعامل العسكري مع الغير ولو مع أقرانه بهدوء، فكيف لعساكر أتت غازية لا تفهم لغة القوم، ولا القوم يفهم ماذا يريد، ضرائب دفعنا، طاعة أطعنا ولاء قدمنا، خالفنا ضربنا، فهل على ضوء هذه الحقائق توجد علاقة غير آمر ومأمور، وسيد وعبد، والأهالي غلابة ولا سيما العرب، غزو جاء غزو راح، وقس منذ الخلافة العباسية، ناهيك عن إطاعة أمير المؤمنين الذي يدخل الجنة إذا أطعته (أطيعوا الله والرسول وأولي الأمر منكم) وكيف للأهالي إطاعة حاكم لم يروه، ولم يراهم، وهل عساكره صورة طبق الأصل عنه.

إذا العساكر يمارسون الشدة على سكان المدينة ليس من باب الكراهية، ولكن خوفاً من زعل أمير المؤمنين، ولا سيما أن الإنكشاري اختصر بالسلطان كل القيم التي يمكن أن يعتز بها الإنسان (وطن، قومية، دين، لغة).

إذا كانت سجلات المحاكم الشرعية قد ذكرت أن العساكر كانوا لطفاء مع الأهالي، فهذا بعد سنة 1826م، لأن عساكر الدولة من أبناء البلاد، وليسوا إنكشاريين لم يختلطوا بالبشر على مدار قرون، ومن تبقى منهم حتى قبل موته عسكري في لهجته فقد اعتاد عليها قرون عدة، فهل نطالب الإنكشاري بتحسين سلوكه تجاه سكان رقتهم كرقة بردى...

أما علاقة العساكر مع الأجانب، فهل يمكن القول أن الأجانب تعرضوا لإساءات، وجلي ما تعرضوا له سلب ونهب وخطب امرأة، وغير ذلك، فالأجنبي الواحد، يغيّر وزارة، فما بالك إذا تعرض العسكري لليهود.

أما البدو فمعظمهم لم يروا يهودياً واحداً، لدرجة يتساءل أهو إنسان أم ملاك إذا كان سلطانهم يحني للنساء منهن، فما بالك باليهود الذي يحمل اللؤلؤ والمرجان والياقوت فمؤكد أن لعاب السلطان قد سال...

بهكذا تقرأ العلاقات، وبدون وثائق، لأن الوثائق تدرس الأحداث والوقائع ولا تقرأ النوايا، تقرأ الضرب لغير اليهودي، وتقرأ الاحترام لليهود، دمشق غير الشرق لم يتعرض أبناءها وطوائفها إلى إهانات، فحينما حاول مسيحيو دمشق تقديم المساعدات لإخوانهم في البلقان، غض الدمشقيون الطرف، وأسهموا معهم، وعندما حاول السلطان معاقبة مسيحي ولاية دمشق احتجوا عليه، وأنكروا أن أخوتهم براء من هذه التهمة هذه هي دمشق، وهذه علاقة عساكر العثمانيين مع أهاليها وافد يساوي مواطن محلي.

الخاتمة:

لم يستنجد الدمشقيون بالعثمانيين لإنقاذهم من مأساة أو عدو جائر، جاؤوا بناء على أساس أن يؤطر دولته بأطر، إسلامية الجوهر، عربية الإطار، استقبلوه أحسنوا وفادته، وأغدقوا عليه الهدايا والعطايا، ومنحوه لقب خادم الحرمين الشريفين يقيناً منهم، أنه سيعاقب المماليك على فعلتهم تدوين آيات الله على نقودهم، أزال سلطنتهم، وأضاف الله على نقود أبنائه وأجداده بعد لا إله إلا الله محمد رسول الله، ضرب في بورصة أو استانبول، ووزع جنوده على أحياء المدينة وأزقتها، ولإرغامهم على تقديم الولاء بعدما ضمن الهدايا، أبطل العملة وزاد الأسعار، فسارع التجار لاسترضائه فأقلع عما اتخذه.

هكذا أدخلت العساكر العثمانية إلى بلاد الشام وقسمها إلى ولايات وألوية وأقضية ونواح وقرى، ووزع عساكره لمراقبتهم وضرب من يرفع رأسه، أو يتأخر عن دفع الضرائب، وزع الأرض بموجب نظام التيمار والزعامت وملك خاص، ونشر عساكر السباهية على تلك الأراضي، وانتقى له ولأبناء الأرض الجميلة والغنية، إذا كان السلطان عبد الحميد الثاني في عهد الدستور ومجلس المبعوثان امتلك في ولاية دمشق (سورية فيما بعد) 15 مليون دونم مربع 1.380.000000 م^2 شملت 11140 قرية، إذا كانت ملكية السلطان عبد الحميد الثاني، فما هي ملكية سليمان القانوني ومن تلاه.

كلفت السلاطين الذين خلفوا السلطان سليم الأول عساكرهم بولاية دمشق التي تشمل لواء حماه لواء حمص لواء بيروت لواء القدس ولواء حوران البلقاء الزرقاء، فعهدوا إلى عساكرهم بضبط المناطق التي يكلفون بحراستها (من أهلها وليس من عدو خارجي) وضد اللصوص وقطاع الطرق، وبعدما هدأت أحوال الولايات، عمدوا إلى تكليف الديوان الشريف (الهمايوني) بإثبات دوره في ضبط الولايات، فأوجد إقطاع الإداريين وإقطاع ألأمراء وإقطاع الأوتلاق (المراعيي)، وما تبقى بدأ السلاطين الواحد تلو الآخر بتوزيع أراضي الملك الخاص على المقربين لهم (التركمان، الأكراد، القولوغلية، أبناء العائلات الدينية والإقطاعية).

على ضوء نظام الإقطاع العسكري ومقترحات الديوان الهمايوني، بقي للفقراء قمم الجبال ثم فرضوا الضرائب من الرأس حتى القدم، وحللوا كل ضريبة بفتوى. لقد زود العساكر بأسلحة محدودة المهام، وكلفت الصوباشية وعناصره بالعصى والهراوات، لضبط الأمن ومنع التلاعب بالأسعار.

لم يشكُ أهالي الولاية من ضرائب العثمانيين، ولا تقسيمها الأرض وتوزيعها، فهم لن يكونوا أرحم مما سبقهم، وأن الأهالي اعتادوا على الضرائب وتوبيخ العساكر، وفي الوقت نفسه، يخطئ القراء العثمانيون إذا تصوروا أن سكان الولاية تخوفوا من العساكر فالجنود بحاجة إلى مال ونساء فزوجوهم رسمياً وعزز الدمشقيون بناتهم، وكتبوا على الإنكشاري الراغب بالزواج ما نصه الشرعي، واشترط عليه أن يحترم أبناء وطن زوجته، وأن يؤآزرهم، كما يفعلوا سلاطينهم مع محظياتهم حيث فتحوا ممالكهم لدولة زوجاتهم، وها هم الدمشقيون يؤدون الدور نفسه وبوضوح.

والحق يقال إن الدمشقيين أسهموا إسهاماً في إفساد إنكشارية الدولة العثمانية ،علموهم التجارة، فحولوهم من الشجاعة إلى الكياسة، ومن فرد إلى أفراد بالزواج، ومن فقير إلى مالك مؤسسات وبواكي ومعاصر ، وألبسوه العباءة الأميرية التي يحلم بها سلطانه وامتطى الخيول للنزهة وليس للحرب.

لقد أضاع الدمشقيون جهود عثمان وأورخان ومراد الأول ومحمد الفاتح، حينما تصوروا أن جنودهم من الإنكشارية ستحافظ على تربيتها وتدريبها، وتناسوا أن الداخل إلى دمشق غير الخارج منها ،وحتى السلطان سليم الأول اشترى بيت في دمشق بمئات الليرات الذهبية.

إذاً العساكر التي زرعت على القلاع والممرات وضمن المدن، ضاعت جهودها بشراء الذمم لهؤلاء العطاشى على كل شيء، والأرض التي وزعوها على عساكر السباهية اضطروا إلى هجرها، رافعاً يداهم ومعلناً التوبة، ولإعمار الأرض وممن اغتنى بدون وجه حق دفعه الدمشقيون إلى الالتزام، فخسر ما معه، فجاء طالباً اللجوء لحمل الوطنية المحلية والعمل على تأييد أهالي البلد، كما فعل متسلم لواء دمشق الذي خذل والي الولاية ووقفه إلى جانب الأهالي لأنهم أهله وذويه وأبناءه يعيشون بين ظهرانيهم، وهكذا رسمت الأحداث مسيرة العساكر العثمانية في ولاية دمشق خلال ثلاثة قرون، خرجوا من دمشق يحملون عادات شعب عريق، وأمة امتازت بعدالة قوانينها وشرائعها، وأنها اعتادت على المحبة والعطاء وقهر من يعاديها.

ارتأى البحث قراءة علاقاتها معها، فرآها فور قدوم تشتم وتضرب وتدس دون رحمة، لا كراهية بمن تلقاهم، بل لتأخرها عن تقديس سلطانها الممثل للإيمان والقومية، وسكت الدمشقيون على ظلم العساكر لهم متذرعين أنه غير حديث العهد.

توالد الإنكشارية عدة أجيال وكل جيل اتهم ما قبله بالغباء فالسلطان ليس مقدساً ها هو يعاشر مئات النساء ويأكل ألذ الطعام وأشهى الحلويات ورفض أن يقوده إلى المعركة، فعشقه أولى، فأدرك ضرورة التعامل بلطف مع الأهالي مع أهالي الريف بنعومة، فهو على الأقل لا ينحني أمامهم كما يفعل مع الجاليات الأوروبية المحصنة بامتيازات، وليس بإمكان سلطانه، إبطال ما دوّن سنة 1535م فهذه عقود دول ومواثيق، فعمد إلى خلع بذلته العسكرية، وطلب الزواج وتزوج وأبناؤه بحاجة إلى مأكل وملبس ورواتبه لا تشكل 1% من احتياجه، فعمد ثانية إلى اعتماد البذلة ليس كمقاتل بل كبلطجي، ودمشق استوعب بلطجته، وامتلك أموال وعاش كمواطن لا يرتبط مع السلطان إلا بالكنية، ولم ينس له السلطان وقفة آبائه وأجداده، فعهد إليه بمنصب ومنحه أراضي،فغدا جندي الأمس إقطاعي اليوم، وتناسى مآسي آبائه مع الأهالي، لأن سكان الولاية لا يحاسبوا على الماضي، وبهكذا كان نتيجة عساكر حملت البندقية سابقاً والآن تحمل دفتر وقلم لحساب مدخولها اليومي.

المصادر والمراجع البحث

الوثائق

-أرشيف رئاسة الوزراء، نقلاً عن أحمد جودت باشا عسكر، تصنيف 156.
- أرشيف رئاسة الوزراء، مالية مدور دفتري، رقم 1198،
- أرشيف رئاسة الوزراء، وثيقة رقم 3723 .
-إدارة الأملاك السلطانية، سجل 18 لسنوات 1525 – 1603م
-إدارة الوثائق الشرعية – دمشق، مالية دفتري، رقم 11.
-دار الوثائق المصرية، ودفتر الفيوم لسنة 933 هـ-، رقم 38.
-دار الوثائق المصرية: محافظ الدشت، محفظة رقم 4، لسنة 931 هـ.
-دار الوثائق الشرعية بحماه، سجل 26، وثيقة 275.
-دفتر القسمة العسكرية في دمشق م 9، قضية 2.
-دفتر القسمة العسكرية في دمشق م 9، قضية 2.
- سجلات الوثائق التاريخية بدمشق، سجل 2، وثيقة 129 و137.
-سجلات محاكم دمشق الشرعية، مثوش دفتري، رقم 19.
-سجلات حلب الشرعية، سجل 18.
- سجلات جودت عسكرية، سجل 38.
-سجلات المحكمة الشرعية رقم 26.
-سجل القسام العسكري بدمشق سنة 1091 - 1102 هـ.
-سجلات حلب الشرعية، سجل 10، ص 468 لسنة 1160هـ- / 1749م.
-سجلات دمشق الشرعية، سجل رقم 22، ص 18، لسنة 1079هـ- / 1671م.
-سجلات الأوامر السلطانية، سجل رقم 210، ص 56.
-سجلات المحكمة الشرعية، دمشق، سجل 11، وثيقة 118.
-سجلات المحاكم الشرعية في عموم الولايات، ففي دمشق سجل 18 و20 وفي حلب سجل 22 و65.
-سجلات المحكمة الشرعية دفتر القسمة العسكرية، رقم 22، وثيقة 430.
-سجلات المحكمة الشرعية دفتر القسمة رقم القضية257
- سجلات المحاكم الشرعية، دمشق، سجل 62، وثيقة 258..
-سجلات المحاكم الشرعية، دمشق 63، وثيقة 1253.

-سجلات حلب الشرعية، سجل 1، وثيقة رقم 5
-سجلات المحكمة الشرعية، دمشق، سجلات رقم 81 و85 و74
-سجلات المحكمة الشرعية بدمشق، سجل 64، وثيقة 1452.
-سجلات المحكمة الشعرية بدمشق، سجل 64، وثيقة 1500.
-سجلات الديوان الهمايوني لسنة 940 هـ-، سجل 3.
-سجلات المحكمة الشرعية حماه، سجل رقم 26.
-السجلات الشرعية في حماه سجل 26 و29، 34 وغيرهم.
-سجلات حلب أغنى من سجلات دمشق فيما يتعلق بالجفتلك
-سجلات المحاكم الشرعية بدمشق (القسمة العسكرية) مجلد 1، قضية 403، ص 209.
-سجلات المحاكم الشرعية حماه، م 40 قضية 2، ص 214 أواسط رجب 1091 هـ- 1980م.
-سجلات الشرعية (دفتر القسمة) دمشق، م 9 قضية 2.
-سجلات المحكمة الشرعية (القسمة العسكرية) م 4، ق 1، قضية 253.
-سجلات المحاكم الشرعية بحلب، م 36، قضية 1، ص 8، لسنة 1087هـ- / 1672م.
-سجلات محاكم حلب الشرعية، م 36، قضية 3
-سجلات المحاكم الشرعية، دمشق (القسمة العسكرية)، م 4، ق 376.
-سجلات المحاكم الشرعية، دمشق (القسمة العسكرية)، مجلد 6، قضية 178.
-سجلات المحاكم الشرعية، دمشق (القسمة العسكرية)، م 7، قضية 184.
-سجلات المحاكم الشرعية في دمشق م 5، قضية 230.
-سجلات دمشق الشرعية (القسمة العسكرية) م 5، قضية 27.
-سجلات المحاكم الشرعية، دمشق م 6، قضية 270، لسنة 1137هـ- / 1726م.
-سجلات المحاكم الشرعية، دمشق م 5، قضية 856، لسنة 1158هـ- / 741م.
-سجلات المحاكم الشرعية، دمشق، سجل 63، وثيقة 108.
- سجلات المحاكم الشرعية، دمشق، سجل 63، وثيقة 223.
- سجلات المحاكم الشرعية ،وثيقة رقم 115 سجل رقم 60
-الفرمانات السلطانية لسنة 1686 مرسوم رقم (9).
- قانون الدوشيرمة (الدفشرمة) .
-مالية مدور دفتري، دار الوثائق دمشق، سجل 89، لسنة 1553م.
-مالية مدور دفتري رقم 51/457 لسنة 1135 هـ.
-مديرية الوثائق الشرعية بدمشق، دفتر رقم 5، ص 22، وثيقة 36 و37.

-مركز الوثائق في دمشق وألويتها، سجل 63 و64.
-المحاكم الشرعية بدمشق، سجل 179.

المصادر والمراجع العربية

– الأحدب عزيز ، فخر الدين مؤسس لبنان الحديث، دار الكتاب اللبناني، بيروت 1973.
– أحمد مصطفى ، نشأة القبيلة العثمانية، القاهرة 1967.
– أوغلو سليم راضي، الطرق الصوفية والأشراف، الموصل 1658.
– إينالجيك خليل، التاريخ الاقتصادي للدولة العثمانية، (د م) (د. ت)، ج 2.
– أبو بكر أمين مسعود ، ملكية الأرض، 1983.
– البنا سونيا محمد سعيد ، فرقة الإنكشارية، نشأتها ودورها في الدولة العثمانية، ابتراك للطباعة والنشر، 2006.
– البوريني، الحسن بن محمد (ت 1024 / 1615) تراجم الأعيان من أبناء الزمان، تحقيق، صلاح المنجد، مطبوعات المجمع العلمي، دمشق 1959، ج 1.
– التونجي محمد ، بلاد الشام إبان العهد العثماني، دار المعرفة، بيروت، 2004.
– الحلاق البديري،حوادث دمشق اليومية 1154 - 1176هـ، تنقيح: محمد سعيد القاسمي، تحقيق: أحمد عزت عبد الكريم، القاهرة، 1959م.
– الحمود نوفان رجا ، العسكر في بلاد الشام، دار الآفاق الجديدة، 1981.
– حنا عبد الله ، القضية الزراعية، بيروت 1975، ص 99.
– الخالدي الصفدي (الشيخ أحمد بن محمد): تاريخ الأمير فخر الدين المعني، نشره أسد رستم، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت 1969.
– خوري فيليب ، طبيعة السلطة السياسية وتوزعها في دمشق، المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام، 1984، ج 1
– الدمشقي محمد عمر، المجتمع الدمشقي، بيروت، 1986م.
– رافق عبد الكريم ، الأمراء في دمشق 1723 - 183م، بيروت، 1970.
–رافق عبد الكريم، دراسات اقتصادية واجتماعية في تاريخ بلاد الشام الحديث، دمشق، 2002.
– رافق عبد الكريم، بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت، دمشق 1968
– رافق عبد الكريم، العرب والعثمانيون، دار أطلس، 1974
– الرفاعي عبد الرحمن ، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم، مكتبة الأسرة، القاهرة ،ج1 1998م.
– الريحاوي عبد القادر ، مدينة دمشق تراثها ومعالمها التاريخية 1969.

- السالم أحمد محمود ، أعمال السلطان سليم الأول 1512 - 1520، صنعاء 1978.
- الشطي ضحى ، توسع البدو في بلاد الشام وانحسارهم، المؤتمر الدولي لتاريخ بلاد الشام، دمشق 1978م، ج 2.
- الشناوي عبد العزيز ، الدولة العثمانية دولة مفترى عليها ، القاهرة ، 1980،ج1.
- الشهابي الأمير حيدر،نزعة الأزمان في تاريخ جبل لبنان، القاهرة 1900 – 1901.
- الصالحي ابن طولون (شمس الدين محمد بن علي)، مفاكهة الخلان، منشورات دار الكتب العلمية ،1998.
- طرخان إبراهيم علي، النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى، القاهرة، 1956.
- طقوش محمد سهيل ، تاريخ العثمانيين،دار النفائس بيروت 2008 ، ص 43، ومحمد فريد المحامي، إحسان حقي، دار النفائس، بيروت 1981.
- عامر محمود ، جواري العصور العثمانية، منشورات وزارة الثقافة، 2017.
- عامر محمود ، الدولة العثمانية تتهم سلاطينها، دمشق 2003.
- عامر محمود ، الدولة العثمانية، تاريخ ووثائق، دار الرحاب، دمشق، 2001
- عامر محمود: الماسونية ويهود الدونمة، دمشق 2007،
--عباس رؤوف: تطور المجتمع المصري في القرن 19، دار النهضة 1987م،
- عبد الغني أحمد شلبي بن: أوضح الإشارات، فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشوات، الملقب بالتاريخ العيني، تحقيق: عبد الرحيم عبد الرحمن، القاهرة 1978م، مكتبة الخانجي، مصر
- العرضي أبو الوفاء (عمربن عبد الوهاب أبن ابراهيم)معادن الذهب في الأعيان المشرفة بهم حلب
- العظمة عبد العزيز: مرآة الشام، دار الفكر، دمشق 2002
- العلبي أكرم حسن: يهود الشام في العصر العثماني، وزارة الثقافة، دمشق 2011
- علي محمد كرد: خطط الشام، دمشق 1980، ج 4
- عوض عبد العزيز: الإدارة العثمانية في ولاية سورية، القاهرة 1969،
- الغازي أماني بنت جعفر بن صالح ، دور الإنكشارية في إضعاف الدولة العثمانية، دار القاهرة للنشر، ،2007
- الغزي نجم الدين: الكواكب السائرة في أعيان المائة العاشرة، تحقيق: جبرائيل جبور، بيروت 1945 - 1958 - 1979، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ج 3
- فهمي عبد الرحمن ، النقود العربية ماضيها وحاضرها، القاهرة 1965
- الفوال مصطفى صلاح: البداوة والتنمية، القاهرة 1976
- المتولي سليم راضي ، قضاة دمشق والقاهرة، 1983م،

– المحامي محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق: إحسان حقي، القاهرة، 1998،
– المحبي، محمد: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، 4 أجزاء، القاهرة 1284 هـ، ج 3،
– محمود أيمن أحمد محمد: الأرض والمجتمع في مصر في العصر العثماني، القاهرة 2008
– مصطفى سيد: الإصلاح العثماني في القرن التاسع عشر، القاهرة 1979 مصطفى سيد: الإصلاح العثماني في القرن التاسع عشر، القاهرة 1979
– معلوف عيسى اسكندر ، تاريخ الأمير فخر الدين المعني الثاني ، المطبعة الكاثوليكية 1966
– نعيسة يوسف ، مجتمع مدينة دمشق، دار طلاس 1986
– نعيسة يوسف ، مصر والسودان، مطبعة الداودي، دمشق 1999
– الهاشمي عبد المنعم ا، الخلافة العثمانية، دار ابن حزم، بيروت 2004،

المصادر والمراجع المترجمة إلى العربية

– الترعزيز سامح ، الأتراك العثمانيون في أفريقية الشمالية، ترجمة: محمود عاد، دار الفكر، بيروت 1988
– أوغلي أكمل الدين إحسان ، الدولة العثمانية، تاريخ وحضارة، ترجمة: السعداوي صالح ، إستانبول 1999م، ج 1
– بك فريدرك: تاريخ شرق الأردن وقبائله، ترجمة: بهاء الدين طوقان، عمان، 1935
– سميوفيا J.P: صلاح الدين والمماليك في مصر، ترجمة: حسن بيومي، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 1998،
– غالب إسماعيل ، تنظيم المسكوكات العثمانية، ترجمة محمود عامر، دمشق 2015، ص 370
– قفلجملي حكمت ، التاريخ العثماني، رؤية مادية، ترجمة: فاضل لقمان، دار الجليل 1987
– لانكريه: الريف المصري من كتاب وصف مصر، ج 5، ترجمة: زهير الشايب مدبولي، مكتبة مدبولي، سنة 1968،.
– مارينو بريجيت ، حي الميدان، ترجمة: ماهر الشريف (د.ت)
– نور رضا: التاريخ العثماني، 6 أجزاء، ج 1، ترجمة: محمود عامر، بيروت 1991

المصادر و المراجع العثمانية :

– أفندي آصف ، عصمت التواريخ، أستانبول 1231 هـ
– أوغلو راضي أحمد: أراضي المؤجرة من ملكية الدولة، أستانبول 1957
– أوغلو أحمد راضي: ثورات بلاد الشام وعصاناتهم، أستانبول 1985
– أوغلو مدحت سرت ، رسملي عثمانلي تاريخي، أستانبول 1958م
–أوغلو مدحت سرت ، عثمانلي تاريخ لغاتي، أستانبول 1954
– بارقان عمر لطفي: النشاط التجاري في ممالك الدولة العثمانية، أنقرة 1987

- بارقان عمر لطفي: ملكية الأراضي في الدولة العثمانية، أستانبول 1968
- بارقان عمر لطفي ، مالية عساكر الولايات، أنقرة 1978
- باشا أحمد جودت ، تاريخ جودت، أستانبول، 1299 هـ، ج 1
- باشا جودت أحمد ، تاريخ عسكري عثماني، أنبار مطبعة سي، أستانبول 1297 هـ
- باشا لطفي: تاريخ لطفي، استانبول 1298، ج 1،
- جارشلي إسماعيل حقي أوزون ، عثمانلي دولت تشكيلاتي، استانبول 1958،
- جارشلي إسماعيل حقي أوزون ، تشكيلات الدولة العثمانية، أنقرة 1957،
- جلبي أولياء ، سباحت نامة، أستانبول 1314 هـ، ج1
- جواد أحمد ، تاريخ عسكري عثماني، أنبار مطبعة س، أستانبول 1297 هـ
- حقي إسماعيل: التشكيلات العلمية، أنقرة 1965،
- راسم أحمد ، رسميلي وخريطة لي عثمانلي تاريخي، استانبول 1278 هـ، ج 1
- الغازي أماني بنت جعفر بن صالح ، دور الإنكشارية في إضعاف الدولة العثمانية، دار القاهرة للنشر، 2007،
- كبجي كامل، دفتر رؤوس رقم 28/228، 9، رجب 982هـ .
-كبجي كامل، رؤوس دفتري 30/229 لسنة 1015 هـ.
- كوج رشيد أكرم ، الإنكشارية، أستانبول 1298 هـ،
- مرام علي كمال أمهات السلاطين، أستانبول 1997م، ص 200.
- نور رضا ، ثكنات عساكر الولايات، استانبول 1936
-نور رضا: عثمانلي تاريخي، استانبول 1924، ج 1
-نور رضا: الاستكبار العثماني، استانبول 1940

المجلات

- البخيت محمد عدنان: أحداث طرابلس الشام 1015 هـ / 1516 و1607، مجلة اللغة العربية الأردني، العدد الأول، عمان 1978
- البيومي إسماعيل ، النظم المالية في مصر والشام، سلسلة تاريخ المصريين، العدد 118
- حمد الفاتح قانون نامة، ترجمة: خليل ساحلي أوغلي، مجلة الدراسات عمان، العدد الرابع 1986

رسائل الماجستير

- مخلوف صايل: العساكر العثمانية في ولاية حلب 1623 - 1798، رسالة ماجستير لم تنشر بعد

المعاجم والموسوعات

- بقالين محمد ذكي: تاريخ قاموس المصطلحات والأساليب العثمانية، أستانبول 1958، ج 1

- صابان سهيل: المعجم الموسوي للمصطلحات العثمانية التاريخية، الرياض 2000

المراجع الأجنبية

-Ismail Hakki Uzun Carsli, Osmanli Tarih, Ankara 1957, C..

-Madhet sert Oglu. Resimli Osmanli Tarihi Istanbul, 1958.

Mehme Zeki pakalin, Osmanl Tarih Deyimleri ve Terimlersözlügü, Istanbul, 1954.

- Resimli, Osmanlitarihi, Istanbul 1958..-

- Resad Ekrem Koq, Yeniceriler. 1297.

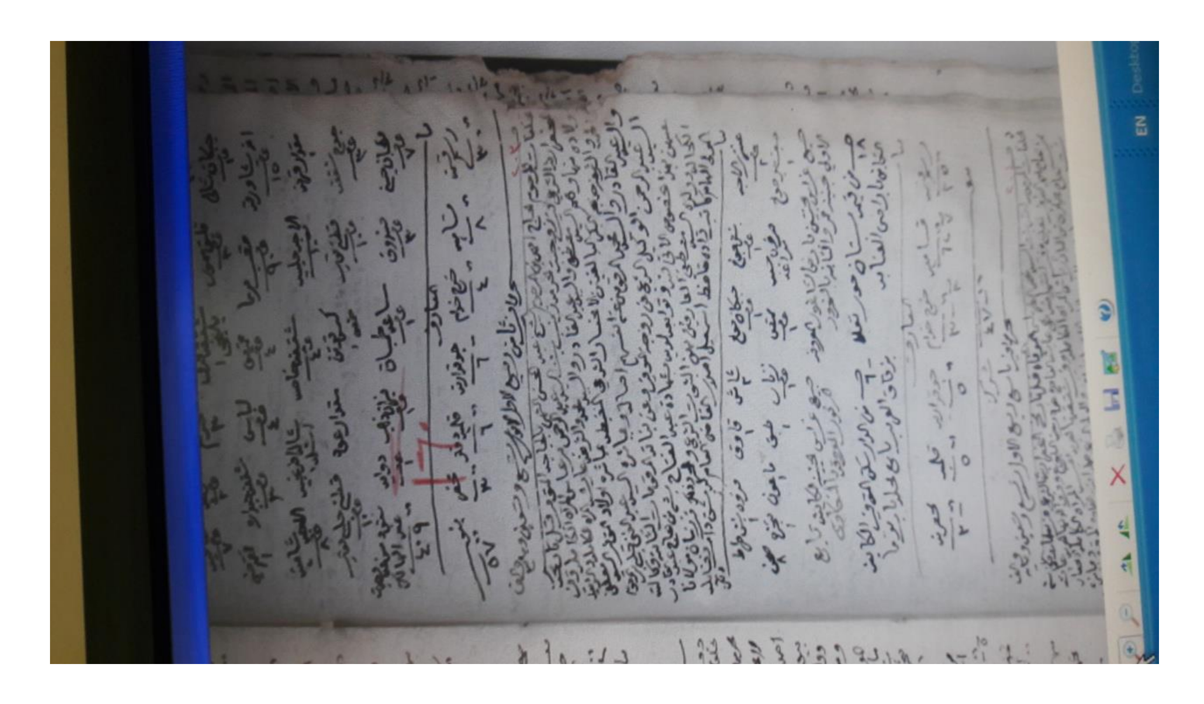
السانامات

- دولت علمية سالنامة س 1288 هـ،

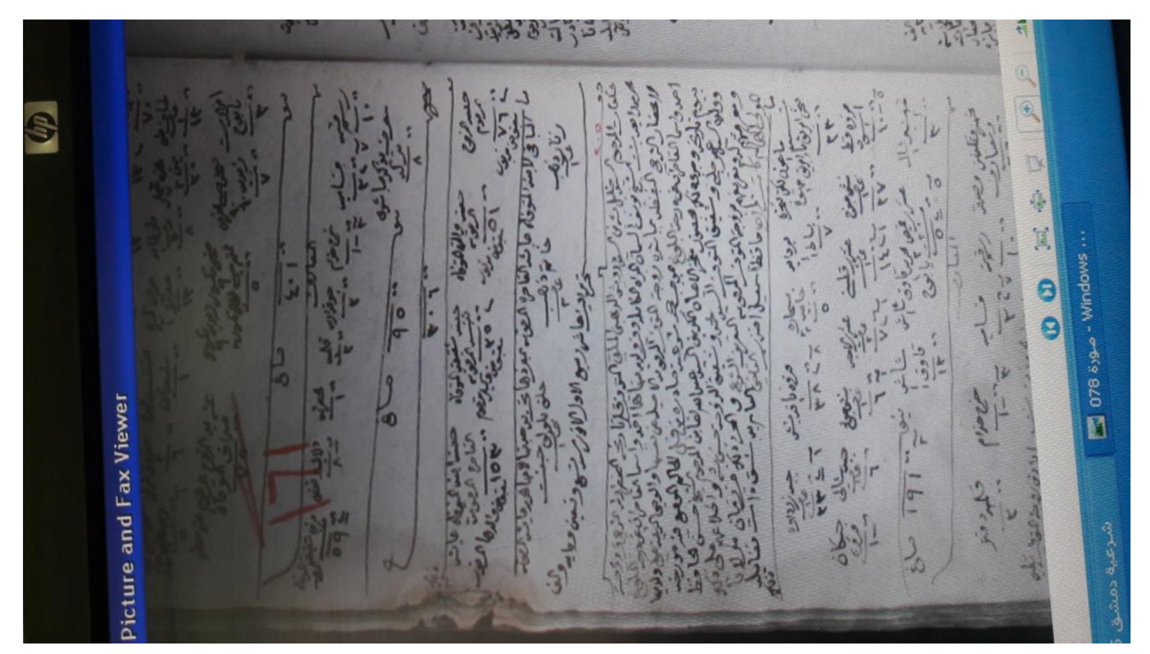
- سالنامة سي لسنة 1298 هـ

- علمية سالنا مه سي لسنة 1205 هـ

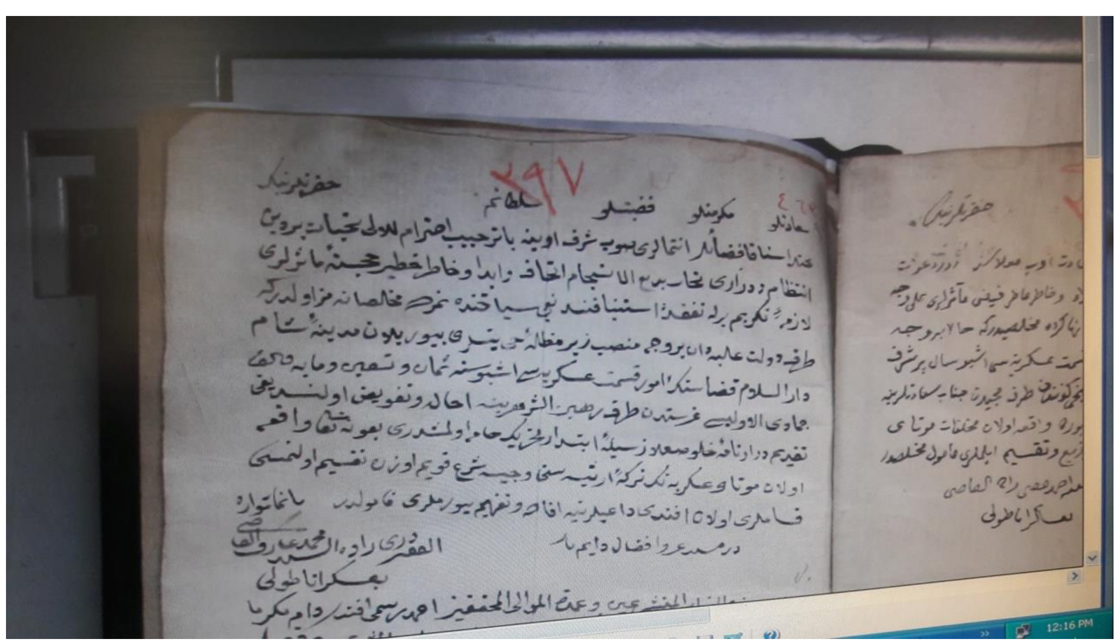
الملاحق



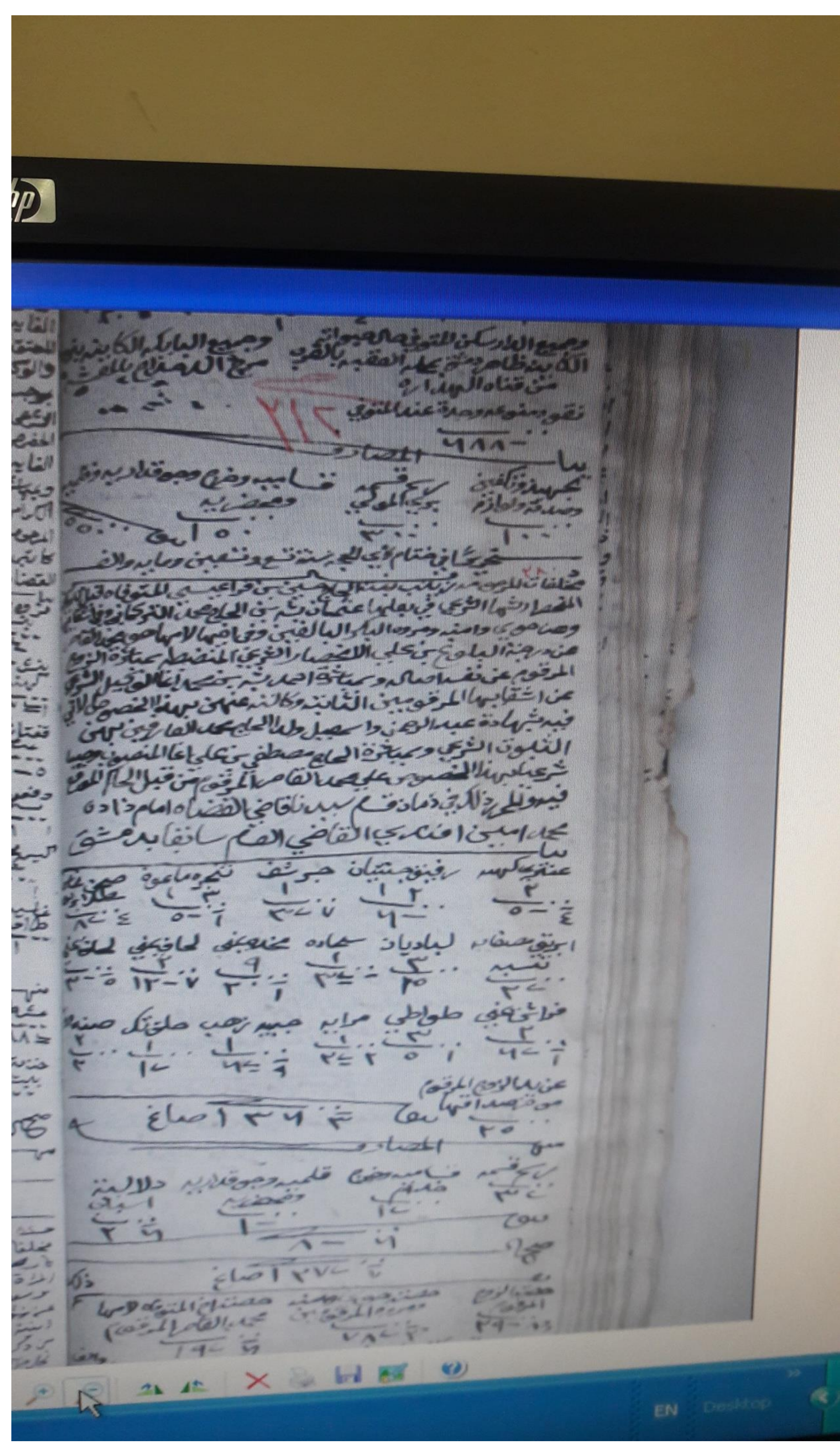
تتحدث هذه الوثيقة عن مطالبة الانكشارية بزيادة رواتبها وتحسين طعامها ولباسها وقد وقع امراء البلوكات (امراء الافواج المزظبطة" المضبطة") الى الصجر الاعظم محمد باشا كوبريلي أحمد باشا سنة 1664م في عهد السلطان محمد الرابع 1648-1687م وهو الذي تخلص من جدته كوسم فهو ابن ابراهيم بن السلطان أحمد من زوجه كوسم



المزظبطة" المضبطة" رفعتها انكشارية بورصه ووقع عليها امراء البلوكات يطالبون برفع رواتبهم وتحسين اوضاعهم المعيشيه فقد رفعوها الى السلطان عثمان الثالث 1691-1695م



المزظبطة" المضبطة") رفعها والي حلب حسن باشا يعلم فيها الصدر الأعظم أحمد باشا بأن الأنكشارية وضباطها يثيرون الفوضى ويتجاوزون حدودهم حيث قاموا بنهب المحلات التجارية احتجاجا على ضعف رواتبهم وانخفاض القيمة الشرائية لرواتبهم التي لا تكفيهم ليوم واحد وذلك في عهد السلطان أحمد الثالث 1703-1730م



الوثيقة المدونة اعلاه عن وفاة زعيم انكشارية الروملي حيث قام القسام العسكري باحصاء ملكيته وهي كتير ولا تحصى

الملاحق

سلاطين آل عثمان



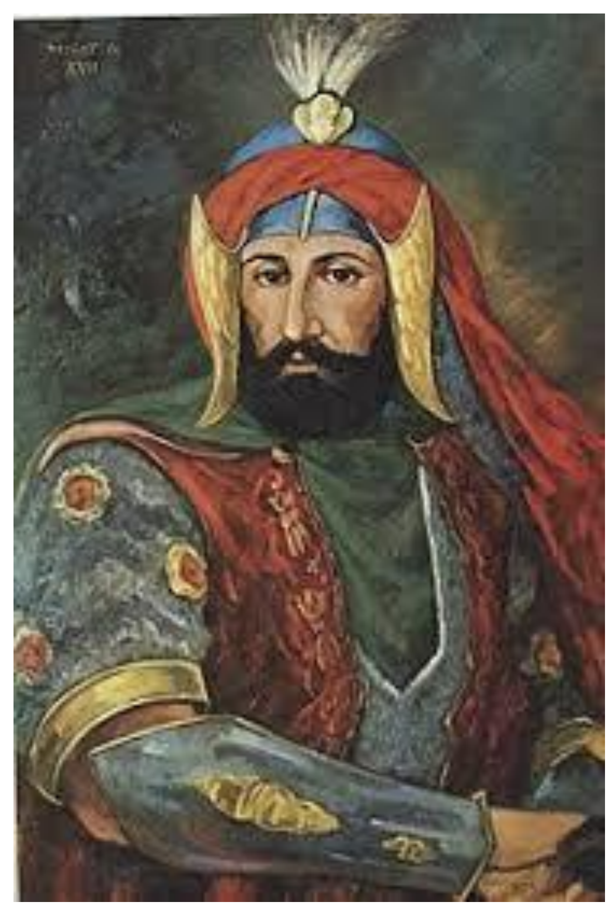
السلطان محمد الفاتح
(١٤٥١ - ١٤٨١)



السلطان أورخان غازي
(١٣٢٦ - ١٣٥٩)



السلطان سليمان القانوني 1520-1566



السلطان مراد الرابع 1623-1640



السلطان محمود الثاني 1808-1839



السلطان محمود الثاني ،صاغ صولاق ، صولاق ، آغا الباب



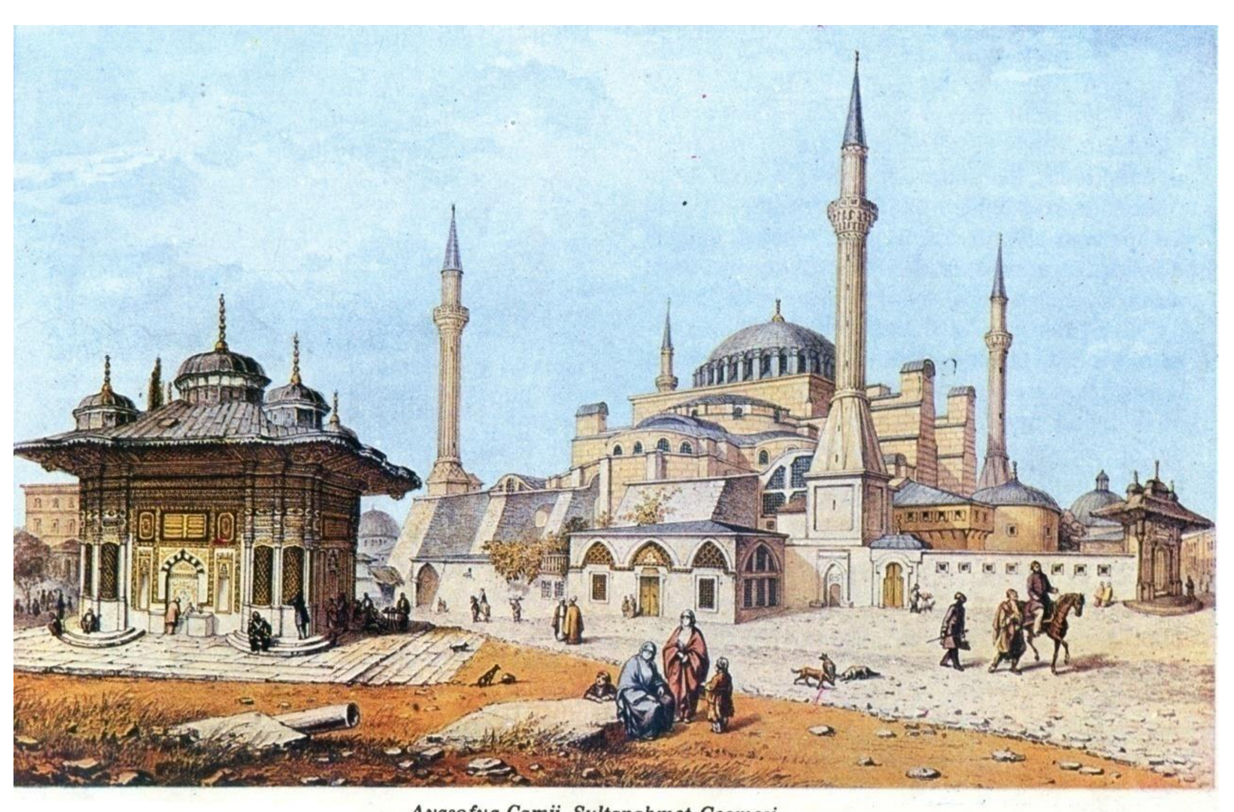
السلطان محمود الثاني، كاخيا بي ، الصدر الأعظم



أغا باش شاويش ، أغا الكتخدا البوابين ، الصدر الأعظم ، شاطر وياش آغا



افندي قاضي استانبول ، افندي نقيب الاشراف ، قاضي عسكر الروملي ، افندي قاضي مكة ، آغا ياش محضر



Ayasofya Camii, Sultanahmet Çeşmesi

سبيل السلطان احمد جامع آيا صوفيا

سبيل السلطان أحمد ، جامع (كنيسة) آيا صوفيا



Kabir taşları (Osmanlı Devri)

احجار القبر



جوخدار ،قبطان باشا ،قاضي عسكر



نفر من فرسان المدفعية ، المشاة من عناصر المدفعية ،نفر من فرسان المدفعية



شاطر ،بوستانجي ،جورجبي، مذخر المدفعية



الملغمون (جماعة الألغام)











ملحق رقم 4
الألبسة يمكن الاطلاع على ألبسة الانكشارية بكل فئاتها ومكوناتها من خلال الصورة مر ذكرها ونقدم بعض النماذج







مراحل تطور العلم العثماني



١٣٧٥



١٤٥٣



١٤٩٩



١٥١٧



١٨٢٦



١٩١٤



١٩٢٣